المهندس الزراعي العربي

مجلة فصلية .. تصدرها الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ـ دمشق
● السنة الثانية ـ العدد الخامس ـ ١٩٨٢ ●

● ملف العدد :
اجتماع وزراء الزراعة
العرب .. في طرابلس

- المركز العربي .. دراسات حول المراعي .
- التخطيط والتقييم الفني لمشاريع الأغنام .
- ندوة .. حقوق المهندس الزراعي وواجباته .

المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية تصدر
عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
بدمشق
المقالات والأبحاث ترسل باسم
رئيس التحرير / دمشق ـ ص.ب ٣٨٠٠

رئيس التحرير
والمدير المسؤول
وجيه بكور
سكرتارية التحرير
هشام بشير
عبدالوهاب المصري

● آراء الكتاب .. لاتعبر بالضرورة عن آراء الإتحاد ●

خلال الفترة من ١٥ ـ ١٨ صفر ١٤٠١هـ ، الموافق ١٢ ـ ١٥ ديسمبر كانون الاول ١٩٨١ ، اجتمع مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في طرابلس بالجماهيرية ، وحضره السادة وزراء الزراعة العرب واتخذوا مقررات ايجابية تتعلق بتنفيذ برامج ومشاريع الامن الغذائي العربي ، التي اقترحتها دراسات المنظمة ونوقشت اولا في دمشق بنهاية عام ١٩٨٠ ، ملف كامل عن هذه الاجتماعات والقرارات يمكنك مطالعته في هذا العدد . الملف تضمن ايضا لقاء مع السيد عماش جديع وزير الزراعة السوري .

تلعب المراعي الطبيعية دورا هاما كمورد غذائي ونبسي لتنمية الثروة الحيوانية في الاقطار العربية . المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة في دمشق مساهمات هامة في تنمية الموارد الرعوية وزيادة انتاجية المراعي في المناطق الجافة التي تحتل ٨٠٪ من مساحة الاراضي في الوطن العربي ، من الدكتور مصطفى الشربجي تحدث عن هذه المساهمات وعن دور المركز العربي في هذا المجال من خلال الحوار الذي أجرته معه المجلة ونشر في هذا العدد .

محصول البندورة من اهم محاصيل الخضراوات لاستعمالاته العديدة في التصنيع والاستهلاك والتجارة . المهندس الزراعي رافع دندي تناولت دراسته المنشودة في هذا العدد تقنية انتاج محصول البندورة ضمن البيت البلاستيكي .. متطلباتها الحرارية والضوئية ، والرطوبة النسبية ، التربة المناسبة ، الامراض والحشرات .. الخ .

كلمة العدد

حشد قومي .. في مواجهة قرار ضم الجولان

كان من المفترض أن يحتل هذه الصفحة من مجلتنا لهذا العدد ، موضوع اصدار مجلة المهندس الزراعي العربي وتطورات هذا الاصدار منذ اعدادها الاولى على شكل صحيفة يومية خلال فترة انعقاد المؤتمر الفني الدوري لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بنهاية عام ١٩٨٠ ، وحتى صدور عددها الخامس الحالي والذي يعني مرور عام على صدورها . وبالفعل فان الافتتاحية التي تحمل هذا المضمون اقرتها هيئة التحرير وأخذت طريقها الى المطبعة .

الا أنه في الوقت الذي كان هذا العدد سيأخذ طريقه الى أيدي زملائنا اتخذت اسرائيل قرارها بضم منطقة « الجولان » العربية السورية المحتلة الى كيانها الصهيوني . مما دعانا كمهندسين زراعيين شديدي الالتصاق بالارض من وجهة النظر القومية ، ناهيك عن ارتباطنا بها مهنيا ومعايشة يومية ، الى تأجيل صفحة ميلاد مجلتنا ، لنعبر عن صرختنا الغاضبة ، ولنقول كلمتنا فيما تعنيه هذه الخطوة بالنسبة لنا كمهندسين زراعيين عرب :

لقد اتخذت اسرائيل قرارها وسط موجة من الاحتجاج والشجب العالميين لما فعلته ، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية ، الحليفة الاستراتيجية لها ، الى التظاهر بالغضب والاستياء الذي لم يدم طويلا ، اذ سرعان ما عادت لحقيقتها المؤيدة للمعتدوان ضد الامة العربية ، فهددت باستخدامها لحق الفيتو في مجلس الامن ، اذا ما تمكنت الدول المؤيدة للحق العربي ، من اتخاذ قرارات ضد اسرائيل ترغمها على العودة عن قرارها المنافي للحد الادنى من الاعراف والقوانين الدولية .

ان هذا الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية ، والمواقف التي تتخذها كل يوم ضد الامة العربية في صراعها مع العدو المغتصب لأرضنا ، ليذكرنا بخطورة العجز الغذائي العربي ، فالولايات المتحدة ما تزال أكبر مصدر للمواد الغذائية في العالم ، وتتحكم من خلال احتكاراتها بنصف صادرات العالم من القمح والحبوب . ويبرز للسطح أهمية تحررنا كعرب على صعيد الغذاء ، فهو سلاح استراتيجي يمتلكه أعداؤنا ، وتحررنا الغذائي يعني تحررنا من التبعية التي يفرضها هذا العجز وبالتالي من الضغوط التي يمكن أن تهدد أمننا السياسي والعسكري أيضا .

هذا الموقف لم يكن مفاجأة لنا كمهندسين زراعيين عرب ، لان ذكرى الاجراء التي اغتصبها الاستعمار وحاول طمس عروبتها ، عبر نضالنا التاريخي الطويل ما زالت حية في أذهاننا ، ولأننا ما نزال نذكر ان الصهاينة تغلغلوا داخل فلسطين المحتلة من خلال مستوطنات زراعية أقاموها في ظل وتشجيع الانتداب البريطاني .

بل ان هذا الموقف لم يكن مفاجأة لأي من العرب ، فالعدو الصهيوني ومنذ عام ١٩٦٧ يحضر لاتخاذ هذه الخطوة باقامته المستوطنات الصهيونية في كل من الجولان والضفة الغربية لتكريس احتلاله لأراضينا .. وبتشييده الخناق على مزارعينا في الضفة الغربية المحتلة . وقد خطا أولى خطواته في هذا المجال حين أعلن « القدس » العربية عاصمة لكيانه الصهيوني . وقراره في ضم الجولان ليس الا خطوة يستلوها خطوات أخرى تستهدف أمتنا العربية ككل .

فالمسألة لا تقف عند هذا الحد ، بل تتعداه الى الوطن العربي ككل ، فهي مسألة وطن مستهدف ، ومصير قومي مستهدف من عدو تتلخص استراتيجيته في تحقيق حدود لـه تمتد الى الحيز الذي يمكن أن تصل اليه دبابته .

من هذا الفهم لقرار اسرائيل بضم الجولان الى كيانها المصطنع ، فنحن كمهندسين زراعيين عرب نطالب الامة العربية بالعمل الجاد والسريع على تحقيق التوازن الاستراتيجي الشامل بين العرب واسرائيل ، لأنه يعني البقاء بالنسبة لنا كعرب . ونطالب الاقطار العربية بتجاوز خلافاتها الهامشية ، التي لم تكن يوماً ، لتعوق توحدهم في الازمات والاخطار القومية ، والتي يشكل قرار ضم الجولان أكبر تحد للامة العربية في تاريخها الحديث . ونطالبها بوضع كافة الجهود والقدرات العربية على جبهة المواجهة مع العدو .

ومن هذا الفهم أيضا نطالب وكرد حاسم لأي ضغط قد تتعرض له الامة العربية ، نطالب بخطوات جادة وسريعة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال اقرار شامل لبرامج ومشاريع تحقيقه .. فصحيح ان وزراء الزراعة العرب اتخذوا قرارات ايجابية في هذا المجال بطرابلس في الجماهيرية ، الا ان مواجهة هذه الضغوط يحتاج الى حشد قومي سريع وفعال في هذا المجال .

اخيراً نقول : ان قرار الكيان الصهيوني بضم الجولان ، بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، يستدعي عملا عربيا سريعا لحشد الطاقات وبناء التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل ، ويستدعي مجابهة عربية موحدة ، وبخطوات رادعة تتعدى اسرائيل عدوتنا المباشرة ، الى حليفتها الاستراتيجية والتي تدعم توجهاتها العدوانية التوسعية التي تستهدف امتنا العربية وتواجدنا .

هيئة التحرير

محتويـات العـــدد

* أخبـار اتحـاد المهندسين الزراعيين ٥ — ٦
* قرأت العدد الماضي من « المهندس ٧ — ٨
* دراســـــات
● دراسات الأمن الغذائي العربي — الانتـاج الحيواني ٩ — ١٧
● الأمن الغذائي الخليجي والأمن الغذائي العربي ١٨ — ٢٤
● مشكلات التعاون الفني بين الأقطـار العربية — الدكتور عبد المعطي عسـاف ٢٦ — ٣١
● التربية البيئية .. أسـلوب جـديد للحيـاة ! — الدكتور سـعيد محمـد الحفار ٣٢ — ٣٥
● التخطيط والتقييم الفني لمشاريع الأغنـام — المهندس الزراعي رياض سعد الدين ٣٦ — ٤٨
● انتاج محصول البندورة .. ضمن البيت البـلاستيكي — المهندس الزراعي رافع دندي ٥٠ — ٥٥
● أهمية المياه في تغذية الدجـاج البيـاض — المهندس عـلي الغيث ٥٦ — ٥٨
● الوضع المائي في دولة الامارات العربية المتحـدة ٦٠ — ٦١
* هيئات عربيـة واقليمية
● المراعي وتنمية الموارد الرعوية في المركز العربي للمنـاطق الجافة والاراضي القـاحلة ٦٢ — ٦٧
● الشركة العربية لتنميـة الثروة الحيوانيـه ٦٨ — ٦٩
* ملف العـــدد
● الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعـة ٧٠ — ٧٩
● لقـاء مع الأستاذ عمـاش جـديع وزير الزراعة السوري ٨٠ — ٨٢
* لقـــاء
● لقـاء مـع ابقسـان شيريت ٨٤ — ٨٦
* نـدوات ودورات
● ندوة حقوق المهندس الزراعي وواجبـاته ٨٨ — ٩٥
● الدورة التـدريبية القومية .. في مجال الانتـاج المكثف للاغنـام ٩٦ — ٩٩
* مؤتمرات واجتماعات
● مجلس منظمة الاغذية والزراعة .. في دورته الثمـانين ١٠٠ — ١٠٥
* بـاقة من أخبـار المنظمة العربيـة
* احصـاءات زراعية ١٠٦ — ١٠٧
* وثـائق ١٠٨ — ١٠٩
● توصيات المؤتمر الفني الثالث للمهندسين الزراعيين العرب ١١٠ — ١١٢
* الكلمـة الأخـيرة
● عندمـا يكون الملـح لعنـة ! ١١٤

◆ المهندس الزعبي ينتخب رئيساً لمجلس الشعب في سورية ويشيد بالاتحاد

◆ متابعة مقررات المؤتمر الفني الدوري الرابع والتحضير للمؤتمر الخامس

◆ شعار جديد للاتحاد، ومتابعة مقررات الدورة العاشرة للمكتب التنفيذي

المهندس الزعبي ..
رئيساً لمجلس الشعب
في سورية

تم انتخاب السيد المهندس الزراعي محمود الزعبي رئيسا لمجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية . والمهندس الزعبي هو احد الذين عملوا على تاسيس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب . وقد كان لفترة طويلة عضوا في المجلس الاعلى والمكتب التنفيذي للاتحاد . كذلك فقد كان خلال الفترة الاخيرة ، وقبل انتخابه لرئاسة مجلس الشعب في سورية ، المسؤول في القيادة السياسية عن قطاع الزراعة في سورية .

وردا على البرقية التي بعثت بها الامانة العامة للاتحاد الى السيد المهندس الزعبي تهنئه فيها بانتخابه لرئاسة مجلس الشعب في سورية ، بعث المهندس الزعبي الى الامانة العامة للاتحاد البرقية التالية:

السيد الدكتور يحيى بكور – الامين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

تلقيت بمزيد التقدير تهنئتكم الرفيقة بمناسبة انتخابي رئيسا لمجلس الشعب في القطر العربي السوري . وانني اذ اعبر لكم عن جزيل شكري وامتناني، ارجو لاخواني المهندسين الزراعيين العرب طليعة بناة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد دوام التوفيق والنجاح في نضالهم الدؤوب من اجل خدمة قضايا امتنا العربية الخالدة، وتحقيق اهدافها السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية ، ارجو باسيادة الامين العام ان تتقبلوا اسمى آيات التقدير، وان تنقلوا لاخوانكم اعضاء الاتحاد فائق تحياتي .

دمشق في ٢٨–١١–١٩٨١

المهندس محمود الزعبي
رئيس مجلس الشعب

متابعة مقررات الدورة العاشرة للمكتب التنفيذي

تقوم الامانة العامة للاتحاد بمتابعة مقررات الدورة العاشرة لاجتماعات للمكتب التنفيذي للاتحاد، وقد كتبت الى النقابات الزراعية الاعضاء في الاتحاد لموافاة الامانة العامة بالمعلومات والبيانات اللازمة عن التشريعات المهنية تقوم الامانة العامة باعداد الدراسة الشاملة المطلوبة عنها ، وبالبيانات والمعلومات عن الكفاءات العلمية الزراعية تمهيداً لاصدار دليل الخبراء الزراعيين العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

كما كتبت الامانة العامة الى النقابات الاعضاء تطلب موافاتها باسماء ممثليها في لجان الاتحاد ، وهي لجان : البحوث العلمية الزراعية ، التعليم والتدريب والاحصاء ، التخطيط والتنسيق والتكامل الزراعي ، الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي وتعميرها ، تنمية الثروة الزراعية وموارد المياه ، تعريب وتوحيد المصطلحات الزراعية ، ولجنة الشؤون النقابية .

وقد قامت الامانة العامة للاتحاد بوضع صيغة اتفاق بين النقابات الزراعية الاعضاء لتبادل الزيارات بينها ، وطلبت الى النقابات الاعضاء بيان رايها بتلك الصيغة .

متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر الرابع ..

طلبت الامانة العامة للاتحاد من النقابات الزراعية الاعضاء في الاتحاد موافاتها بما تم انجازه من مقررات وتوصيات المؤتمر الفني الدوري الرابع للمهندسين الزراعيين العرب على الصعيد القطري . كما طلبت الامانة العامة من النقابات الاعضاء متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر المذكور .

وسـام عظيم نعتـز بـه

تلقت الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب من السيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور حسن فهمي جمعه كتابا يعبر فيه عن تقديره للجهود المبذولة في مجال مجلة الاتحاد .

راننا ، اذ ننشـر هنا النص الكامل للكتاب ـ التقدير ، لنعتبر ذلك التقدير وساما عظيما يزين صدر أسرة تحرير المجلة، وحافزا قويا يدفعنا الى بذل مزيد من الجهود في خدمة الزراعة العربية والزراعيين العرب. وفيما يلي نص الكتاب ـ التقدير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور يحيى بكور ـ الامين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

تهدي المنظمة العربية للتنمية الزراعية أطيب تحياتها لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

ويسرني افادتكم باستلامنا خطابكم المرفق به نسختين من العدد الرابع من مجلة الاتحاد .

يشرفنا ان نتقدم اليكم بخالص تشكراتنا وفائق تقديرنا لما بذله اتحاد المهندسين الزراعيين العرب من مجهودات في سبيل توفير هذه المعلومات القيمة بين صفحات مجلة الاتحاد والتي تعتبر بحق مرجعا اساسيا يستفيد منه الباحثون والخبراء وكل المهتمين بالتنمية في الوطن العربي .

نغتنم هذه المناسبة المطيبة لنعرب لكم عن وافر شكرنا وتقديرنا لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الامة العربية

الخرطوم في ١٩٨١/١١/١٢

المدير العام

الدكتور حسن فهمي جمعه

المؤتمـر الفنـي الـدوري الخـامس

تقوم الامانة العامة للاتحاد بالتحضير للمؤتمر الفني الدوري الخامس للمهندسين الزراعيين العرب الذي سيعقد في الكويت خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٢ . وقد طلبت الامانة العامة الى النقابات الزراعية الاعضاء موافاتها بعدد الزملاء المشاركين في المؤتمر المذكور . كما اجرت الامانة العامة اتصالات مع جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت بشان تشكيل اللجنة العليا واللجنة التحضيرية للمؤتمر .

معرض زراعـي .. في الكـويت ..

اعلمت جمعية المهندسين الزراعيين الكويتيين الامانة العامة للاتحاد انها تقوم سنويا بتنظيم معرض زراعي في الكويت . وقد كتبت الامانة العامة للاتحاد الى النقابات الزراعية الاعضاء في الاتحاد لموافاتها بمدى رغبتها بالمشاركة في المعرض المذكور .

شعـار الاتحـاد

اصدر السيد الدكتور يحيى بكور الامين العام للاتحاد ، وبناء على قرارات المكتب التنفيذي في دورة اجتماعاته الثامنة عشرة ، قرارا بتشكيل لجنة برئاسته وعضوية المهندس الزراعي ثابت غيث نائب نقيب المهندسين الزراعيين الاردنيين ، والدكتور جوزيف شامي ممثل نقابة المهندسين اللبنانيين ، والدكتور محمد ابريق نائب نقيب المهندسين الزراعيين السوريين ، والمهندس الزراعي زكريا الخطيب امين صندوق الاتحاد . ومهمة اللجنة : البت في وضع شعار الاتحاد بصفته النهائية واعتماده .

المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة .. تزيد دعمها للاتحـاد ..

قرر مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورة اجتماعاته الحادية عشرة في طرابلس في الفترة ١٢ ـ ١٥ـ١٢ـ١٩٨١ زيادة الاعانة التي تقدمها المنظمة الى اتحاد المهندسين الزراعيين العرب وجعلها ١٦ الف دولار سنويا .

ويسرنا ان ننقل هنا شكر الامانة العامة للاتحاد وأسرة تحرير المجلة لمجلس المنظمة ومديرها العام السيد الدكتور حسن فهمي جمعه، وتقديرهما للدعم المستمر والمتزايد الذي تقدمه المنظمة للاتحاد ومجلته، آملين ان يستمر التعاون بين المنظمة والاتحاد لما فيه خير الزراعة العربية والزراعيين العرب .

ملف خـاص .. عن القطـاع الزراعـي في كـل بلد عربـي ..

ايمانا من الامانة العامة للاتحاد بضرورة تعريف كافة المهندسين الزراعيين والمهتمين بالشؤون الزراعية في الوطن العربي ، على مدى ما وصلت اليه الاقطار العربية في هذا المجال ، فقد قررت ان تنشر في كل عدد من مجلة « المهندس الزراعي العربي » ملفا خاصا عن الزراعة في قطر عربي . وقد كتبت الامانة العامة للاتحاد الى السادة وزراء الزراعة العرب راجية موافاتها بملف خاص بالقطاع الزراعي (كل حسب دولته) ومؤسساته وتنظيماته، لنشره في المجلة .

قرأت العدد الماضي من "المهندس الزراعي العربي"

ايماناً من أسرة تحرير « المهندس الزراعي العربي » بأهمية النقد ودوره في تقويم وتحسين أي عمل مهما كان نوعه ، فقد قررت أن تفتح صدرها ، وصفحات المجلة بالتالي ، واعتباراً من العدد الحالي ، لنقد المجلة شكلا وموضوعاً ، وتحت عنوان « قرأت العدد الماضي من المهندس الزراعي العربي » ٠

وقد تفضل السيد المهندس الزراعي هشام الأخرس ـ معاون وزير الدولة لشؤون التخطيط في الجمهورية العربية السورية سابقاً والخبير الاقتصادي لدى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة حالياً ـ بنقد العدد الماضي٠ وقد جاء تقويمه شاملا لاعداد المجلة الأربعة التي سبقت العدد الحالي ، فله شكرنا أيضاً على مافعل لأنها أعداد لم تقوم بالأصل ٠

أسرة التحرير

عندما طلب الي أن أكتب عن انطباعاتي حول مجلة « المهندس الزراعي العربي » ترددت قليلا ٠ اذ أني قبل كل شيء لا أجيد صنعة الكتابة، وثانياً كنت أودأن أبدأ كتابتي بالمجلة بأن أطرح على صفحاتها بعض المسائل التي اعتبرها هامة ٠ من هذه المسائل مثلا الدور الذي يقوم المهندس الزراعي في رسم وتنفيذ مختلف مهام التنمية الزراعية في الوطن العربي ، ومنها أيضا قضية العمل الزراعي العربي المشترك ٠ ولكن الامور مرهونة بأوقاتها ،كما يقولون ٠

لا أظن اني بحاجة للتأكيد بأن صدور « المهندس الزراعي العربي » جاء ليسد فراغاً واسعاً ، كنا جميعاً نحس به ونعاني منه ،ليس فقط لان معظم الانشطة أو الاختصاصات لها مجلات على المستوى القومي تعالج شؤونها ومشاكلها وطموحاتها ، بل أيضا لان الوقت قد أزف ، ومنذ وقت ليس بالقصير ، لأن تنتقل معالجات المسائل الزراعية من المستوى القطري الضيق الى المستوى العربي الرحب ٠٠والصحافة كما نعرف أهم وسائل الاتصال الجماهيري ٠وقد يكون من المفارقات أن كثيرا من جوانب حياتنا الاجتماعية والاقتصادية الأقل شأناً ، ولا أقول التافهة ، قد احتلت حيزا كبيرا في هذه الوسائل ومنها ، ومنذ زمن بعيد ، بينما بقيت مسألة حيوية وحاسمة ، كالمسألة الزراعية وانتاج الغذاء وبحوثها وانجازاتها ومشاكلها وآفاقها ، محصورة في النطاق القطري ، تفتقد الى وسيلة اتصال منهجية ومنتظمة ، تكون مركزا للتجاوز

ونقل الخبرات وتعميم المعرفة ، بل وتلعب دوراً أساسياً في توحيد التصورات والمفاهيم والاتجاهات بين العاملين في أخطر قطاع اقتصادي في الوطن العربي .

ومن الطبيعي أن تبدأ أية مجلة علمية بتلمس طريقها بين الدوافع والأهداف المتباينة ، قبل أن تستقر على طابع متميز ، يحدد لها هدفها وأسلوبها وشكلها . ويبدو ان « المهندس الزراعي العربي » تسعى جهدها لان ترضي كل الدوافع وتحقق كل الأهداف في حدود امكانات متواضعة لا تتناسب وهذه الطموحات . ويمكن أن يشكل هذا مرحلة أولى في حياة المجلة ، يصلب خلالها عودها ، ويكثر كتابها وقراؤها ، وتزيد امكاناتها . أما بعد ذلك ، فلا بد أن يتفرع عنها كطرود النحل ، مجلات أكثر تخصصاً ، تسعى كل منها لتحقيق هدف محدد ، بأسلوب خاص بها .

وبكلام مباشر وأكثر تحديدا ، فقد تصدت المجلة ، في كل من اعدادها الاربعة التي صدرت حتى الان لاربعة مجالات محددة هي :

أولا ـ الاعلام عن نشاط واخبار المنظمات الدولية والعربية والنقابات الزراعية ووزارات الزراعة والندوات والشخصيات ... الخ

ثانيا ـ البحوث المتخصصة في شتى ميادين العلم الزراعي ، التي أصبحت الآن أوسع بكثير من أن تتناولها مجلة واحدة .

ثالثا ـ مسائل التنمية الزراعية والتوازن الغذائي .

رابعا ـ القضايا المهنية «للمهندس الزراعي» بالمفهوم المتداول في أكثر الاقطار العربية .

ومن منطلق الواقع ، المتمثل بالامكانات الضئيلة المتوفرة للمجلة والفترة القصيرة التي مضت على صدورها ، يمكن القول ان المجلة قد قدمت مادة مقبولة ، وخاصة من ناحية الكم ، وتطور نفسها باستمرار باتجاه الجانب العلمي والتغطية الاعلامية الواسعة . أما من منطلق الطموح والاحتياجات المتنامية ، فمن الصعب أن نرضى بالشيء اليسير والمستوى المتواضع للمعالجات المقدمة ، وخاصة في ميدان البحوث المتخصصة ومسائل التنمية الزراعية .

واليكم بعض الاقتراحات ، وسوق الاقتراحات والتوصيات رائج هذه الايام :

١ ـ التقليل من الطابع الاعلامي (نصف العدد الرابع تماما خصص للنشاط الاعلامي) ، وتجنب اسلوب الصحيفة اليومية في الريبورتاج والخبر القصير والعنوان العريض .... والصورة . وبالمناسبة ، فاذا هذا الحشد من الصور ، وكثير منها لا علاقة له بالمقال المنشور بالمعنى العلمي الدقيق ؟

٢ ـ اختيار البحوث الجادة المستكملة ، وذات الاهتمام العربي المشترك ، بقدر الامكان ، وهذا المقترح موجه للبحاثة الزراعيين العرب أكثر منه الى المجلة .

٣ ـ طرح مسائل للحوار والمناقشة ، تساهم في بلورة المفاهيم والمواقف ، والتوصل الى حلول مشتركة .

٤ ـ الاتجاه نحو توازن معقول بين مختلف ميادين المجلة ، يساعد على اعطائها هوية محددة ذات طابع عام متوازن ، ريثما يتفرع عنها ، كما ذكرت سابقا ، مجلات متخصصة .

٥ ـ تشكيل هيئة للاشراف على التحرير من أصحاب التخصصات الزراعية العالية .

٦ ـ تخصيص المبالغ الكافية لمختلف نفقات المجلة ، وخاصة لجهاز متفرغ لها ، ولما يجذب الكتاب الزراعيين الأكفاء ، وهم كثر في الوطن العربي .

ان صدور مجلة « المهندس الزراعي العربي » يشكل لوحده انجازا كبيرا لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، يستحق عليه ، وأمانته العامة ، تقدير وامتنان جموع هؤلاء المهندسين الزراعيين . وان الشكل والمضمون اللذين ظهرت بهما المجلة لأول مرة ، والتطورات المتواصلة في أعدادها المنصرمة ، يشير كل ذلك بحق الى جهود وكفاءات مخلصة ومتحمسة . ونريد المزيد .

هشام الاخرس

« نشكر السيد المهندس هشام الاخرس .. ونحن بانتظار اقتراحات أخرى منه ومن كل مهتم بتطوير المجلة .. مجلة الزراعة العربية والزراعيين العرب . » .

« أسرة التحرير »

دراســـــات

الأمـــن الغـــذائي العـــربي

عرض لبرامج ومشاريع تنمية الإنتاج الحيواني والداجني في الوطن العربي

مليار ومئتي مليون دولار تعكس استيراد الفجوة الغذائية العربية من اللحوم والبيض والألبان

تضمنت الدراسات التفصيلية للأمن الغذائي العربي التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية مجموعة من البرامج والمشاريع المقترح تنفيذها في الأقطار العربية بهدف تقليص الفجوة الغذائية العربية من ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

وقد جاءت هذا البرامج والمشاريع الانتاجية لتساهم في زيادة الانتاج العربي من كل من : القمح والحبوب ، السكر ، الزيوت النباتية ، الحيوانات والدواجن والأسماك . الى جانب برنامج للمخزون الغذائي الاستراتيجي العربي وآخر لصيانة وتطوير الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر .

«المهندس الزراعي العربي» سبق لها أن قدمت في أعدادها الماضية عرضاً لكل من دراستي برامج ومشاريع انتاج القمح والحبوب وكذلك انتاج مادة السكر .

وفي هذا العدد نعمد الى تقديم عرض سريع آخر لدراسة برامج ومشاريع تنمية الانتاج الحيواني والداجني في الوطن العربي ، آملين أن نقدم في كل عدد قادم عرضاً لاحدى الدراسات الاربعة الاخرى ، والتي نأمل أن يكون قد أقرها ككل السادة وزراء الزراعة العرب خلال اجتماعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الثاني عشر من ديسمبر كانون أول ١٩٨١ بطرابلس في الجماهيرية .

محتويات الدراسة :

تضمنت الدراسة عرضاً مدعماً بالأرقام والاحصائيات عن حجم الفجوة الغذائية العربية في مجال انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والإلبان والبيض ، وتوقعات ازدياد هذا العجز حتى عام «٢٠٠٠» في ظل نسب النمو الحالية للانتاج مقارنة مع نسب الاستهلاك المضطردة من هذه المواد ٠ كما تضمنت تحليلا مفصلا لمعوقات تطوير الثروة الحيوانية والداجنة ، وبحيث يمكن الاعتماد عليها في حالة رسم السياسات المدعمة لبرنامجي تنمية الانتاج الحيواني والداجني ، وبما يوفر الضمانات لنجاحهما على المدى الطويل ، وعلى المستويين القطري والقومي ٠

كما تضمنت الدراسة البرامج والمشاريع التي اقترحتها لبرامج ومشروعات تطوير الانتاجين الحيواني والداجني ٠ وكذلك اثر تنفيذ هذه المشاريع في عدد من الاقطار العربية على تقليص الفجوة الغذائية العربية في هذا المجال ٠ والتي ستنخفض عام «٢٠٠٠» الى ٣٤٪ بالنسبة للحوم الحمراء ، والى ١٧٪ بالنسبة للالبان ، والى ١١٪ بالنسبة للبيض ٠٠ الخ ٠

الفجوة الغذائية العربية في مجال اللحوم والألبان والبيض

يعتبر حصول الفرد العربي في المتوسط على حوالي ٢ اجرام بروتين حيواني من غذائه اليومي أي حوالي ٣٠٪ من جملة استهلاكه من البروتين في اليوم (جزء كبير منها مستورد) ، أدنى بكثير من المقاييس العالمية ، حيث بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة أكثر من ٥٨٪ ، وعالمياً ٣٥٪ بل ان متوسط استهلاك الفرد في أوربا وأمريكا من اللحوم والألبان يبلغ أكثر من سبعة أضعاف استهلاك الفرد العربي الذي يبلغ في المتوسط حوالي ١٣ر٥ كيلو جرام لحوم حمراء وحوالي ٦٠ كيلو جرام ألبان وحوالي ١ر٥ كيلو جرام لحوم بيضاء وحوالي ٥٦ بيضة ٠

ورغم انخفاض المستوى الغذائي من البروتين الحيواني ، الا أن النمو في الانتاج الحيواني والداجني ، مازال أدنى بكثير من حجم الاستهلاك الاجمالي للدول العربية ٠ فقد بلغ صافي العجز في الميزان السلعي للحوم الحمراء حوالي ٢٤٤ ألف طن ، وفي الألبان حوالي ٢٠٠ر١ مليون طن ، وفي اللحوم البيضاء حوالي ٢٣١ ألف طن ، وفي البيض حوالي ١١٥٢ مليون بيضة في فترة الأساس (١٩٧٥-١٩٧٨) وعلى ذلك فان جملة قيمة صافي العجز في الميزان التجاري في الوضع الراهن تبلغ حوالي ١٦ر١ بليون دولار لمجموع الدول العربية ٠ أي ان المشكلة بجانبها الاقتصادي تتمثل في قصور الانتاج الحيواني والداجني في الدول العربية عن تغطية جملة الاستهلاك وفي ضوء معدلات التنمية القطرية الحالية يتوقع تفاقم المشكلة مستقبلا لان معدلات نمو الطلب على المنتجات الحيوانية سوف تفوق كثيرا معدلات نمو الانتاج حيث يتوقع ان يبلغ معدل نمو الطلب السنوي على اللحوم الحمراء لاجمالي الدول العربية بين فترة الأساس وعام ٢٠٠٠ حوالي ٥ر٤٪ بينما معدلات نمو الانتاج لنفس المجموعة السلعية يتوقع ان تبلغ حوالي ٨ر٢٪ اما معدلات نمو الطلب على الألبان يتوقع ان تبلغ خلال نفس الفترة حوالي ٤ر٣٪ ومعدلات نمو الانتاج حوالي ٦ر٢٪ ٠ اما معدلات نمو الطلب على اللحوم البيضاء والبيض من فترة الأساس حتى عام ٢٠٠٠ فيتوقع ان تبلغ حوالي ٤ر٧٪ ، ٢ر٧٪ سنويا على الترتيب بينما يتوقع أن ينمو انتاج الدول العربية خلال نفس الفترة من اللحوم البيضاء والبيض بمعدلات سنوية حوالي ٦ر٤٪ ٨ر٦٪ على الترتيب وهذا يؤدي الى اتساع حجم الفجوة الغذائية المتوقعة في عام ١٩٨٥ الى ٨٩٤ ألف طن لحوم حمراء ، وحوالي ٥ر٣ مليون طن ألبان ، وحوالي ٤٨١ ألف طن لحوم بيضاء ، وحوالي ٣ر٠٦٣ بليون بيضة ، تزيد في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٦ر٢ مليون طن من اللحوم الحمراء وحوالي ٥ر٥ مليون طن من الألبان ، وحوالي ٨٧٩ ألف طن لحوم بيضاء ، وحوالي ٨ بليون بيضة ، أي ان القيمة التراكمية لصافي العجز في الميزان السلعي للمنتجات الحيوانية في الفترة ١٩٧٧ - ٢٠٠٠ ، يتوقع أن تبلغ حوالي ٣ر٩٧ بليون دولار ، مما يلقي عبئا ثقيلا على الميزان التجاري مع استنزاف جزءا من مخصصات الاستثمار التي يمكن تخصيصها للتنمية ، وتزيد من معدلات الاقتراض الخارجي لبعض الدول العربية كما

ان ترك الفجوة الغذائية البروتينية بين الطلب والانتاج تتزايد سوف يؤدي الى مزيد من التضخم في أسعار هذه المنتجات لا يقابله نمو في الدخل الحقيقي بنفس المعدل . هذه الآثار التضخمية يقع ثقلها على كاهل الطبقات الوسطى والدنيا من الهرم الدخلي العربي خاصة في الدول اللابترولية ، وهي الأغلبية من حيث الثقل السكاني .

مفاهيم لمضمون الأمن الغذائي :

تنتقل الدراسة بعد ذلك الى عرض المفهوم الاستراتيجي للأمن الغذائي وبالذات في مجال الانتاج الحيواني الدواجني فتقول :

قد تتعدد المفاهيم لمضمون الأمن الغذائي من حيث الهدف، فربما كان متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية على الصعيدين القطري والقومي مقياساً مضللا للتعبير عن المستوى الغذائي للمجتمع العربي ، بل ان التباين بين النفقات الدخلية المختلفة في متوسط استهلاك الفرد في الأسرة من هذه المنتجات هي المحك الحقيقي لهذا المستوى ، وهي تمثل توليفة بين المفهوم الغذائي والاقتصادي للأمن الغذائي ، خاصة لو اقترنت بتقييم تكاليف وحدة البروتين التي تواجهها الأسرة في الفئات الدخلية المختلفة ومدى قدرتها الشرائية على مواجهة هذه التكاليف لتحقيق المستوى الغذائي المطلوب لها .

لا أمن لمن لا يستطيع انتاج حد الكفاف من غذائه !

ربما استطاعت الدول العربية الغنية (البترولية عادة) ، استيراد احتياجاتها من الغذاء من الأسواق العالمية لتغطية الطلب المحلي عليها ومن ثم فهي في حل من فروض مفاهيم الأمن الغذائي السالف توضيحها ولكن هذا المفهوم للأمن الغذائي يعتبر سياسة قصيرة الأمد، لا يتطرق للمفهوم الشامل (الاستراتيجي) للأمن الغذائي العربي ، والذي يتضمن الاعتقاد بأنه (لا أمن لمن لا يستطيع انتاج حد الكفاف من غذائه في حالة ما اذا تعرض الى المتغيرات السياسية على الساحة العالمية والمؤدية للمقاطعات الاقتصادية والضغوط العالمية على المقتصدات النامية) وفي هذا الاطار تعتبر الدول العربية الزراعية مالكة لغالبية عناصر الانتاج الزراعي ، ومن حسن طالع الامة العربية ، ان هذه الموارد تتركز في عدد محدود منها مما يجعل استغلاله أكثر كفاءة كوحدات انتاجية زراعية متكاملة (السودان ، الصومال ، المغرب ، مصر العراق ، سوريا) ويمكن ان تحقق وفورات السعة Econoicsofscale وتخفيض تكاليف انتاج الغذاء .

الأمن الغذائي في مجال الانتاج الحيواني والداجني :

ان مفهوم الأمن الغذائي في مجال الانتاج الحيواني والدأجني لا يعني فقط انتاج اللحوم والألبان ونسبة الاستكفاء الذاتي فيها بل يعني بالضرورة نسبة الاستكفاء الذاتي من عناصر انتاجها بالاضافة الى توافر البنية الأساسية والخدمات في مجال التسويق والرعاية الصحية . ورسم السياسات الانتاجية المحققة للتوازن بين القطاعين العام والخاص والحكومي بأهداف انتاجية واضحة لكل منها ، ورسم السياسات السعرية والتسويقية المحدثة للتوازن بين المنتج والمستهلك دون تحيز لاي منهما . ورسم السياسة الزراعية المشتقة من العلاقة الاقتصادية المتمثلة في (التكامل في تكوين استهلاك المركبات الغذائية في الطبيعة بين الأرض والماء والنبات والحيوان والانسان) علاوة على الاعتقاد بأن وجود الحيوان ضرورة اقتصادية للاستفادة من النواتج الثانوية للمحاصيل في الحقل بعد التصنيع وان الانتاج الحيواني تنمية رأسية للثروة القومية من المراعي .

وفي ضوء المفهوم الاستراتيجي للأمن الغذائي السابق توضيحه رسمت الدراسة استراتيجية برنامج تنمية انتاج اللحوم الحمراء والألبان وبرنامج تنمية اللحوم البيضاء والبيض . وفيما يلي نوضح كل من استراتيجيتي البرنامجين وأهدافهما الانتاجية وآثارهما التنموية واستثماراتها كل على حدة :

أولا : برنامج تنمية قطاع انتاج اللحوم الحمراء والألبان :

يمكن تصور الاطار العام لاستراتيجية تنمية انتاج اللحوم الحمراء والألبان على أساس ايجاد

مخطط شامل يتضمن عددا من المشروعات تنفذ في مواقع متعددة وعلى مراحل متعاقبة بحيث تؤدي في مجموعها الى الهدف المحدد في التنمية وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات ، أو الحصول على فائض منها اذا توفرت الظروف الملائمة ٠

وتنقسم المشروعات الى قسمين رئيسيين :

أ ـ برامج الانتاج المباشر

ب ـ برامج الخدمات المساندة

وتهدف برامج الانتاج المباشر الى دفع اعداد كبيرة نسبياً من الماشية والأغنام الأصيلة الى الانتاج تحت نظم الانتاج المكثفة في مزارع ذات حجم اقتصادي موزعة على مواقع تتوفر فيها المتطلبات العافية للحيوانات وتتواجد فيها البنيات الأساسية اللازمة لهذا النوع من الانتاج ٠ ولكي تعطي هذه المشروعات تأثيراً معنوياً ملموساً في الحجم الكلي للانتاج على المدى البعيد ٠ فلابد وأن ترتبط بمشروعات للتنمية الرأسية تضم قطاعات كبيرة من الحيوانات التي تكون القطعان الاهلية في كل قطر عربي ٠ اما المشروعات المساندة والتي تتضمن أساساً مشروعات انتاج الأعلاف وتحسين الخدمات البيطرية فانها تهدف الى رفع المستويات البيئية التي تربى تحتها الحيوانات وتوفير الظروف الملائمة لاظهار كفاءتها الوراثية ٠

« الأبقار » لانتاج الألبان ٠٠ بصفة أساسية

ويرتكز برنامج التنمية المقترح على الاعتماد على الأبقار بصفة أساسية لانتاج الألبان وكفاية جزء من الطلب على اللحوم الحمراء ، وذلك لامكان تربيتها بأعداد كبيرة تحت نظم الانتاج الكثيف حيث يمكن انتاج كميات كبيرة من الألبان وتداولها بسهولة نسبية ٠ كما ان بعض محطات الانتاج الكثيف يمكن اعتبارها كوحدات أساسية للتربية تستغل في تحسين القطعان المحلية عن طريق انتاج الثيران التي تستعمل في الخلط والتدريج وانتاج العجلات للاستبدال ٠

والأغنام ٠٠ لانتاج اللحوم الحمراء !

ويقترح البرنامج الاستمرار في استيراد ماشية اللبن الأجنبية الأصيلة (الفريزيان بصفة أساسية) لفترة محدودة للوصول بحجم قطعانها الى مايكفي لانتاج الثيران لبرامج التدريج ولانتاج العجلات للتوزيع ، كذلك التوسع في برامج خلط وتدريج الأبقار المحلية بالدم الأجنبي تبعاً لنتائج الخطة بحيث ينصح بالبدء فيها لتحديد النسبة المثلى للدم الأجنبي تحت الظروف المحلية ٠ ويزيد من فاعلية هذه الخطوة وجود نشاط فعال لأجهزة التقليح الصناعي في بعض الأقطار العربية مثل العراق وسوريا ٠ كما أقترح بديل آخر في تونس يرمي الى نشر التراكيب الوراثية الأصيلة بتوزيع العجلات الحوامل الفريزيان من خلال مركز لشراء العجلات الصغيرة من هذا النوع وتربيتها ٠ أما الأغنام فقد اعتمد عليها في اتباع اللحوم الحمراء أساساً بزيادة واستغلال المراعي واتباع نظم الانتاج الكثيف وتوسيع قاعدة التحسين بتوزيع الكباش المحسنة واستعمالها في التلقيح واعتمادا على السلالات المحلية جيدة الانتاج ويتضمن البرنامج المقترح ٤٤ مشروعاً موزعة على تسعة أقطار عربية هي: السودان ، الصومال ، اليمن الشمالي ، السعودية العراق ـ سوريا ـ تونس ـ المغرب ـ موريتانيا ٠

٢٩ مشروعاً انتاجياً و (١٥) مشروعاً للخدمات المساندة :

ويشمل الجزء الانتاجي من البرنامج ٢٩ مشروعاً بينما يشمل الجزء الخاص الخدمات المساندة ١٥ مشروعاً ٠ ويلاحظ أن غالبية المشروعات الانتاجية المقترحة لها سمة التوسع الرأسي أي زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية بتحسين نوعيتها وزيادة حجم المزرعة وتطوير مستويات الرعاية والتغذية والصحة الحيوانية ، ذلك أن التوسع الأفقي الفعال في اعداد الحيوانات محكوم بمساحة الرقعة الزراعية المتاحة لزراعة الأعلاف الخضراء علاوة على أن الدول العربية الزراعية لا تعاني من نقص عددي في قطعانها الحيوانية ولكن تعاني تخلف في انتاجية هذه الأعداد الكبيرة ٠

وقد تناول البرنامج المقترح بالتحديد أهداف المشروعات ومواقعها ومراحل تنفيذها ونظم ادارتها وتمويلها وحجم التكاليف الاستثمارية اللازمة لتحقيقها ٠ ويلاحظ ان نسبة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الانتاج الحيواني هي

استثمارات في أصول ثابتة مخصصة لمعالجة بعض الثغرات في البنيات الأساسية والزراعية ولازالة بعض المعوقات الأساسية للتنمية أو تخفيف آثارها ولتوسيع الطاقات الاستيعابية لهذا القطاع ٠

وتأتي أهمية المشروعات التي يشملها برنامج التنمية المقترح من أنه يسد جزءا من النقص الكبير في الدراسات الخاصة بتحديد المشروعات وتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف محددة في ظل أنماط ونظم متباينة للتربية والادارة ، خاصة وان الموارد المالية الحالية المخصصة للاستثمار في مجال الانتاج الحيواني في الخطط القطرية لا تمثل في معظم الاحوال الا نسبة ضئيلة مما تقتضيه أهداف الاكتفاء الذاتي العربي ، كما أن توظيفها في كثير من الاحيان لا يستثمر الميزات النسبية لبعض الاقطار ذات الثروات الحيوانية الكبيرة ٠ أو يعكس وزن الانتاج الحيواني في اجمالي الناتج الاهلي لهذه الدول ويزاد وزنه في ميزانها التجاري الزراعي ٠

البرامج المقترحة وأثرها في تقليص فجوة الغذاء بالأرقام :

وبمقارنة تخصيص الاستثمارات بالاهداف الانتاجية لبرنامج تنمية انتاج اللحوم الحمراء والألبان والمتمثلة في انتاجها التراكمي من هاتين المجموعتين السلعيتين وقيمة هذا الانتاج ونسب الاستكفاء الذاتي المحققة لكل قطر بتطبيق البرنامج يتضح ما يلي :

يتوقع أن يضيف البرنامج المقترح حوالي ٣ر٠٤٦ مليون طن من اللحوم الحمراء للانتاج التراكمي المحلي لدول البرنامج التسع في الفترة ١٩٨٢ - ٢٠٠٠ منها حوالي ١ر٢٠٦ مليون طن في المغرب . أي حوالي ٤٣٪ من الجملة ، وحوالي ٨٧٤ ألف طن بالسودان أي حوالي ٢٩٪ من الجملة ، وحوالي ٢٧٤ ألف طن بالصومال ، أي حوالي ٩٪ وحوالي ٢٥٢ ألف طن بالعراق ، أي حوالي ٨٪ ، وحوالي ١٨٧ ألف طن بتونس ، أي حوالي ٦٪ ٠

ويتوقع ان يضيف البرنامج للانتاج التراكمي للدول التسع في الفترة من ٨٢ - ٢٠٠٠ ، حوالي ١٧ر٥ مليون طن من الحليب ، منها حوالي ٩ر٧ مليون طن بالعراق ، أي حوالي ٥ر٥٥٪ ، وحوالي ٤ مليون طن بتونس ، أي حوالي ٢٣٪ وحوالي ١ر٨ مليون طن بالسودان ، أي حوالي ١٠٪ ، وحوالي ١ر٥ مليون طن بسورية ، أي حوالي ٨٪ ٠

والانتاج التراكمي المضاف من كلا المجموعتين السلعيتين نتيجة تطبيق البرنامج تبلغ قيمته بمتوسط الاسعار العالمية في فترة الاساس حوالي ٨ر٦ بليون دولار ، تساهم العراق بحوالي ٢٩٪ منها ، والمغرب بحوالي ٢٥٪ منها والسودان بحوالي ٢٠٪ منها ، وتونس بحوالي ٦ر١٣٪ منها ، وسورية بحوالي ٦٪ منها ٠

اكتفاء ذاتي من الألبان عام ٢٠٠٠ :

ويتوقع أن تحقق مجموعة الدول المستهدفة اكتفاءاً ذاتياً في الألبان مع فائض يبلغ حوالي ١٣٩ ألف طن متاح لبقية الدول العربية في عام ٢٠٠٠ ، ويتوقع أن تحقق معدل اكتفاءاً ذاتياً في اللحوم الحمراء يزيد عن ٧١٪ في نفس السنة هذا رغم ان السودان سوف يحقق فائضاً حوالي ٢ر١٧٠ ألف طن من اللحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠ ، ومجموع الفائض المتوقع تحقيقه من انتاج السودان والصومال وموريتانيا يبلغ حوالي ٣٠٢ ألف طن من اللحوم الحمراء ، أي حوالي ضعف ما يتوقع تحقيقه من فائض من انتاج هذه الدول الثلاث (المصدرة التقليدية للحوم) بدون تطبيقها البرنامج ٠

٦٦٪ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم :

وعلى مستوى اجمالي الدول العربية يتوقع أن تبلغ نسبة الاستكفاء الذاتي من اللحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٦٪ بدلا من حوالي ٧ر٥٦٪ بدون تطبيق البرنامج وحوالي ٨٣٪ من الألبان بدلا من حوالي ٧ر٧١٪ بدون تطبيق البرنامج ، أي يتوقع أن ينكمش حجم الفجوة الغذائية العربية للحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠ من حوالي ٥ر٢ مليون طن الى حوالي ٢ر٠ مليون طن بتطبيق البرنامج المقترح ٠ وفي حالة الألبان يتوقع انكماش حجم الفجوة من حوالي ٥½ مليون طن الى حوالي ٣ر٣ مليون طن ، أي أن حجم الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء سوف تنكمش بمقدار حوالي ٢٠٪ في عام ٢٠٠٠ ، وفي نفس السنة يتوقع أن ينكمش حجم الفجوة الغذائية في الألبان بمقدار حوالي ٤٠٪ أي أن قيمة الفجوة الغذائية للحوم الحمراء والألبان في عام ٢٠٠٠ سوف تنكمش بمقدار حوالي

٤٧٪ أي بمقدار ٤ر١ بليون دولار عما يتوقع أن تبلغه بدون تطبيق البرنامج ٠

٣ر١ بليون دولار تتطلبها استثمارات البرنامج:

أما بالنسبة للاستثمارات المطلوبة لتنفيذ هذا البرنامج فيتوقع أن تبلغ حوالي ٣ر١ بليون دولار في الفترة ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠ ، منها حوالي ٢ر٢٩٪ في العراق وحوالي ٤ر٢٠٪ بالسودان وحوالي ١ر١٧٪ بالمغرب ، وحوالي ١٢٪ بالصومال وحوالي ١٠٪ في سورية ٠

وتبلغ جملة الاستثمارات المطلوبة للمشروعات الانتاجية المباشرة حوالي ٥٣٦ر١ بليون دولار ولمجموعة المشروعات المساندة حوالي ٧ر٢٩٠ بليون دولار كما يتوقع أن ينفق حوالي ٢٤ر١ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، وحوالي ٦ر٥٨٥ مليون دولار في الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ وبصفة عامة فانه يتوقع أن يكون متوسط معامل رأس المال حوالي ٣ر٠٥ ، أي أن كل دولار من الناتج يحتاج الى حوالي ٣ دولار انفاق استثماري آذ ان كل دولار مستثمر يحتاج الى حوالي ثلاث سنوات لاسترداده ٠

ثانياً : برنامج تنمية قطاع انتاج اللحوم البيضاء والبيض :

تعتمد استراتيجية البرنامج المقترح لتنمية قطاع انتاج اللحوم البيضاء والبيض على ان معدلات النمو من انتاج هذه السلع قد نما بمعدلات كبيرة في العشر سنوات الاخيرة بلغت حوالي ١٠ ـ ٢٠٪ سنوياً في غالبية الدول العربية عدا الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والصومال والسودان بالاضافة الى ذلك فان عديد من هذه الدول اعتمد على القطاع الخاص في الانتاج (تونس ـ المغرب ـ السعودية ـ دول الخليج) ، بل ان الدول التي سمحت للقطاع العام بأن يشارك بنصيب كبير في الانتاج (العراق ـ سورية) قد أصبحت الآن تشجع القطاع الخاص على الدخول في الانتاج بثقل كبير بعد أن ارتفعت تكاليف الانتاج لوحدات القطاع العام فيها لأسباب متعددة ٠ ومن ثم فان البرنامج الانتاجي للحوم البيضاء والبيض قد شمل الجمهورية العربية اليمنية والسودان والصومال فقط باعتبارها دولا لا تستطيع التمويل الذاتي لمشروعاتها المقترحة للتنمية ، وعلى ذلك أصبح البرنامج الرئيسي في مجال صناعة الدواجن الذي يمكن أن يوكل للعمل العربي المشترك من خلال برامج الأمن الغذائي هو برنامج تدعيم هذه الصناعة من خلال ازالة أهم المعوقات التي تعترض استمار نمو آنتاجها الحالي والتي لا يمكن للخطط القطرية بمفردها أو للسياسات الاقتصادية المحلية التغلب عليها على المدى الطويل وذلك باستمرار سياسات الدعم الكبير للمستلزمات والمنتجات ٠

معوقات الانتاج الداجني

وتشمل هذه المعوقات

أ ـ انخفاض كفاءة الانتاج ٠

ب ـ ارتفاع التكاليف الحقيقية للانتاج (بدون سياسات الدعم) والمتعلقة باستيراد معظم مستلزمات الانتاج من خارج الدول العربية ٠

ج ـ انخفاض الكفاءة التسويقية الداخلية لمنتجات الدواجن ٠

ج ـ انخفاض الكفاءة التسويقية الداخلية لمنتجات الدواجن ٠

الاهداف الانتاجية لبرنامج اللحوم البيضاء والبيض :

وبناء على ذلك فان الاهداف الانتاجية للبرنامج المقترح تختلف في طبيعتها بالنسبة لمجموعة الدول العربية ويمكن تلخيصها في أهداف الخطط الثلاث العامة التالية :

أ ـ بالنسبة لمجموعة الدول التي في حاجة الى تمويل كامل لمشروعات الدواجن يهدف البرنامج الى اقامة عدد من الوحدات الانتاجية (انتاج لحم أبيض وبيض) في السودان والصومال وجمهورية اليمن العربية لزيادة قدرتها على انتاج هذه المواد ، ولكن لا يمكن دفع انتاج هذه الدول بقوة حيث ان استيعابها لآثار التنمية محدودة لنقص البنية الاساسية فيها وضعف القوى الشرائية للمستهلك : وتبلغ مشروعات انتاج اللحم ستة في السودان ، ٣ في الصومال ، ٨ في اليمن الشمالي أما مشروعات البيض فتشمل ٧٣ بالسودان ، ٧ بالصومال ، ١٩ باليمن الشمالي ، تتفاوت في أحجامها الانتاجية ٠

ب ـ أما بالنسبة للدول العربية القادرة على

التمويل الذاتي الجزئي لتنمية انتاج الدواجن فان البرنامج المقترح يهدف الى ايجاد خدمات تسويقية لصغار المنتجين في صورة عدد من المذابح الآلية المرفق بها مخازن تبريد (ـ ١٠ ، ـ ٢٠ درجة مئوية) ومعامل لتجفيف فضلات الذبح (دم ـ ريش ـ أحشاء داخلية وفضلات غير صالحة للأكل) لتحويلها الى بروتين حيواني يمكن استعماله في أعلاف الدواجن ٠

جـ ـ أما بالنسبة للبرنامج القومي ويشمل جميع الدول العربية فيهدف الى خفض تكاليف الانتاج عن طريق خفض أسعار مستلزمات الانتاج وأهمها العلف ، والصيصان ، والتجهيزات والمعدات ٠ من خلال اقامة خمس مراكز شبه اقليمية في الاردن وتونس والامارات والسودان وسورية لخزن الأعلاف، وأربعة مراكز شبه اقليمية لتربية الاجداد للدواجن ٠

انعكاسات تنفيذ البرنامج المقترح في مجال اللحوم البيضاء :

وفي ضوء هذه الاهداف الانتاجية فيتوقع أن يسفر برنامج تنمية انتاج اللحوم البيضاء في الدول التي يشملها البرنامج عن اضافة حوالي ١٠٤ آلف طن من هذا المنتج الى الانتاج المتوقع بدون تطبيق البرنامج أي سوف ينكمش حجم الفجوة الغذائية للحوم البيضاء من حوالي ٤٥٢ آلف طن الى حوالي ٣٤٨ ألف طن في عام ١٩٨٥ أي ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالي ٦٧٪ بدون برنامج الى حوالي ٧٤٪ بتطبيق البرنامج٠ أما في عام ٢٠٠٠ فان تطبيق البرنامج يتوقع أن يضيف ما قيمته حوالي ٦٦١ ألف طن من اللحوم البيضاء الى الانتاج بدون برنامج أي ينكمش حجم الفجوة من حوالي ٧٥٣ ألف طن الى حوالي ٩٢ ألف طن ، أي تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨٠٪ الى حوالي ٩٠٪ اذا طبق البرنامج ٠ وتجدر الاشارة هنا الى انه لن يكون هنالك فائض في انتاج اللحوم البيضاء قبل عام ٢٠٠٠ ٠ ولكن هنالك احتمال ان تحقق كل من الكويت والامارات العربية المتحدة فائضا ضئيلا يبلغ في مجموعه ١٤ آلف طن وذلك نتيجة المشروعات الطموحة الجاري انشاؤها حاليا في كل من هاتين الدولتين هذا وقد حسبت كميات اللحوم البيضاء التي سوف يضيفها البرنامج الى توقعات الانتاج عام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ وهي محصلة لثلاث مصادر ٠

خفض كلفة انتاج وحدة اللحم :

ويقدر أثر المشروعات العربية المشتركة (مشروع الاعلاف والاجداد) بحوالي ١٥٪ من كمية الانتاج المتوقع عام ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ على التوالي وقد حسبت هذه النسب على أساس ان تكاليف العلف تمثل حوالي ٦٥٪ من كلفة انتاج وحدة اللحم كما أن سعر الصوص يمثل ٢٥٪ من اجمالي تكاليف انتاج هذه الوحدة وبما ان مشروع الاعلاف سوف يخفض سعر العلف بحوالي ٥ ـ ٢٠٪ فمعنى ذلك انه سوف يؤدي الى خفض تكاليف انتاج الوحدة من اللحم بمقدار ١١٪ تقريبا ٠ أما بالنسبة لمشروع الاجداد فان خفض سعر الامهات من ٣ دولار الى ٢ دولار أي بنسبة ٣٠٪ من سعر الصوص سوف يؤدي الى خفض تكاليف الانتاج (نتيجة خفض سعر الصوص) بمقدار ٧٫٥٪ أي أن اثر كلا المشروعين على خفض تكاليف الانتاج يقدر بحوالي ١٨٫٥٪ تقريبا ٠ ومن المحتمل أن يكون أثر هذين المشروعين تدريجيا في الفترة من عام ١٩٨٥ الى عام ٢٠٠٠ بمقدار ١٠٪ عام ١٩٨٥ ـ ١٥٪ عام ٢٠٠٠ وهذه الزيادة التدريجية تعزى لارتفاع كفاءة التشغيل لهذين المشروعين ٠

ويقدر أثر المشروعات الانتاجية القطرية والتي تشمل كل من جمهورية اليمن العربية والسودان والصومال بحوالي ٤٤ ألف طن ، ٣٤ ألف طن ، و ٦ ألف طن من اللحوم البيضاء على التوالي عند اكتمال انشاء وتشغيل هذه المشروعات ٠

أما مشروعات الخدمات التسويقية والتي تتضمن اقامة المذابح الآلية ومخازن التبريد ومعامل تجفيف الفضلات ، لكل من سورية والمغرب فسوف تؤدي الى زيادة انتاج لحوم الدواجن في هاتين الدولتين بمقدار ١٠٪ عن المتوقع انتاجه في كل من عام ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ علاوة على أثر المشروعات العربية المشتركة

أثر البرنامج في مجال انتاج البيض :

أما أثر البرنامج المقترح في مجال انتاج

البيض على حجم الفجوة بين انتاج البيض واستهلاكه في الدول التي يشملها البرنامج ، فهو أكبر من ذلك المتحقق من برنامج انتاج اللحوم البيضاء حيث تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة تطبيق البرنامج من حوالي ٢ر٨١٪ الى حوالي ٨ر٨٨٪ في عام ١٩٨٥ ثم من حوالي ٨٠٪ الى حوالي ٦ر٩٦٪ في عام ٢٠٠٠ . وهذا يعني تضاؤل حجم العجز في الانتاج من حوالي ٣٥٩٢ مليون بيضة بدون تطبيق البرنامج في عام ١٩٨٥ الى ١٥٤٩ مليون بيضة اذا ما طبق البرنامج كما ينكمش مقدار العجز في الانتاج في عام ٢٠٠٠ من حوالي ٧٨٥٥ مليون بيضة الى حوالي ١٣١٩ مليون بيضة . وذلك نتيجة أن تطبيق البرنامج يضيف حوالي ١٠٤٣ مليون بيضة في عام ١٩٨٥ ثم حوالي ٦٥٣٥ مليون بيضة في عام ٢٠٠٠ ويرجع العجز في عام ٢٠٠٠ أساسا الى انتاج واستهلاك اليمن الشمالي الذي ترتفع فيه معدلات الاستهلاك بقوة ولكن لا تشجع ظروفه الحالية (الاقتصادية والاجتماعية) على استيعاب مشروعات انتاجية طموحة لسد الفجوة المطلوبة . ولهذا لم يشمل هذه الدولة أية مشروعات جديدة بعد عام ١٩٩٠ حتى يتبين مدى استيعابها لمشروعات التنمية الانتاجية في البيض والمقترح تنفيذها خلال الفترة من ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠ .

« ٤ر٧٩٠ » مليون دولار ! استثمارات صناعة الدواجن :

وتقدر الاستثمارات اللازمة لبرنامج تنمية صناعة الدواجن (لحوم بيضاء وبيض) بحوالي ٤ر٧٩٠ بليون دولار ، منها حوالي ١ر٦١٥ بليون دولار لمشروع انشاء الشركة العربية لتنمية أعلاف الدواجن وتسويقها وحوالي ٦٦ر٦ مليون دولار لمشروع انشاء الشركة العربية لتربية الاجداد للدواجن وحوالي ٣٢ر٤ مليون دولار لمشروعات الخدمات التسويقية بسورية والمغرب ، والباقي أي حوالي ١ر٠٧٧ بليون دولار للمشروعات الانتاجية القطرية المباشرة في كل من السودان والصومال وجمهورية اليمن العربية ، منها حوالي ٥٣٠ر١ مليون دولار لانتاج اللحم ، وحوالي ٥٤٦ر٥ مليون دولار لانتاج البيض ، كما أن نصيب السودان من استثمارات المشروعات الانتاجية حوالي ٦١٠ر٨ مليون دولار ، أي أكثر من النصف ، ونصيب اليمن الشمالي حوالي ٤٢٨ مليون دولار ، أي حوالي ٤٠٪ والباقي أي حوالي ٣٨ مليون دولار للصومال .

وبمقارنة تخصيص الاستثمارات بالاهداف الانتاجية للبرنامج يتضح ان اجمالي الاستثمارات المطلوبة ومقدارها حوالي ٤ر٧٩٠ بليون دولار في الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ يتوقع أن

تؤدي اضافة انتاج تراكمي للانتاج العربي مقداره حوالي ٦٫٢٢ مليون طن من اللحوم البيضاء ، وحوالي ٥٫٢٥ بليون بيضة ، قيمتها الاجمالية حوالي ١١٫١٨٢ بليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة ، هذا يعني ان متوسط معامل رأس المال يبلغ حوالي ٢٫٢٢ ، أي ان كل دولار عائد يحتاج الى حوالي ٢٫٢٢ دولار انفاق استثماري ، أي أن كفاءة الاستثمار في هذا البرنامج أعلى منها في برنامج اللحوم الحمراء والحليب وبمعنى آخر يتوقع أن ينكمش حجم الفجوة الغذائية من اللحوم البيضاء من حوالي ١٥٫٣٥٦ بليون دولار الى حوالي ٧٫١٦٧ بليون دولار في الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ ، كما يتوقع أن ينكمش حجم الفجوة الغذائية بالنسبة للبيض من حوالي ٤٫٢٦٨ بليون دولار ، الى حوالي ١٫٢٧٥ بليون دولار ، هذا مع تحقيق نسب استكفاء ذاتي حوالي ٩٤٪ في اللحوم البيضاء والبيض في عام ٢٠٠٠ .

عوائد غير مباشرة :

وهنالك عوائد غير مباشرة للبرنامج لا تقل أهمية عن مثيلتها المباشرة وتتمثل فيما يلي :

١ ـ نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال مشروعي تنمية وتسويق الاعلاف وتربية الاجداد والدواجن .

٢ ـ تشغيل قوى عاملة اضافية .

٣ ـ احداث تراكمات رأسمالية اضافية .

٤ ـ تخفيض تكاليف الانتاج من خلال تخفيض أسعار مستلزمات الانتاج وبالتالي رفع عبء الدعم عن كاهل كثير من الدول العربية بما يمكنها من توجيه حصيلة هذه المبالغ لأهداف انتاجية أخرى في مجال البروتين الحيواني (يتوقع خفض سعر الطن من الاعلاف بحوالي ٢٥٪ ، وسعر الصوص للامهات بنسبة ٣٣٪) .

ولكن ارتفاع معامل رأس المال لمشروعات الدواجن مقارنة بمشروعات اللحوم الحمراء والألبان لا يعني تفوقها اقتصاديا لأن ٩٠٪ من مستلزماتها ما زالت مستوردة ، كما ان ضرورة تكاملها مع الانتاج النباتي اقتصاديا غير موجودة مثل الماشية والأغنام .

هـانيبال

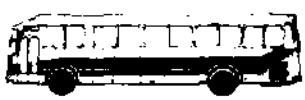

للنقل والسياحة والسفر
شركة سورية مساهمة

خبرة ٢٥ عاماً في أعمال النقل الجوي والسياحة والسفر تنظيم رحلات سياحية داخل القطر والوطن العربي والعالم (ـ) آليات بولمان سياحية مرسيدس مكيفة ومبردة لنقل المجموعات السياحية .

العنوان : دمشق ـ شارع الفرات ـ خلف البريد ـ بناء فندق آفاميا
برقياً : هانيبال ـ صندوق البريد : ٤٠٨٨ ـ هاتف : ١١٨٠٣٣ ـ ٢٢٧٠٣٠

للأمن الغذائي الخليجي والأمن الغذائي العربي «١»

تعتبر مشكلة الغذاء من اهم المشكلات الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم وذلك لما ينطوي عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة خاصة تجاه البلدان النامية وذلك باعتبارها اكثر الدول تبعية في مجال الغذاء.

وترجع مشكلة الغذاء العالمية في الاساس الى التزايد المستمر في عدد السكان والارتفاع الهائل في الاستهلاك الفردي للمنتجات الزراعية نتيجة لتحسن مستوى الدخول وذلك بما لايتناسب مع الزيادة في انتاج الغذاء .. وفي واقع الامر فان اغلب دول العالم نجدها مستورده للمواد الغذائية بينما نجد ان هنالك دولا بعينها هي التي تتحكم في انتاج وتصدير المواد الغذائية كالولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا وفرنسا والارجنتين .

وفي الواقع فان الدول النامية هي اكثر الدول تأثرا بأزمة الغذاء وذلك لما تواجهه من مشاكل في الحصول على السلع الغذائية بسبب ارتفاع اسعارها عالميا من جهة وانخفاض دخولها وبالتالي عدم قدرتها على تحمل هذه الاعباء من ناحية ثانية . هذا اضافة الى الزيادة المستمرة في عدد سكانها وتجاهلها التام للقطاع الزراعي واتجاهها نحو القطاعات الصناعية رغم ما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة يمكن بواسطتها درء هذا الخطر .

وفي واقع الحال فان مشكلة الغذاء العالمية ليست فقط نتيجة لكثرة السكان وتزايد اعدادهم فقط ، ولكن المشكلة في انعدام التوزيع المتساوي والعادل للغذاء خاصة . فاذا علمنا ان الغذاء متوفر في العالم بما يكفي لتغذية جميع الناس . فان ما يتناوله الناس في الغرب من بروتينيات وكلوريات يفوق بكثير عما يحتاجونه في حين ان اناسا آخرين في مختلف مناطق العالم نجدهم لايحصلون الا على اقل مما يحتاجون اليه بكثير. هذا بالاضافة للاسراف الكبير من جانب الدول الرأسمالية وذلك بتخصيص جزء كبير من الحبوب لاطعام الحيوانات . اذ بلغت ماتقدمه هذه الدول لحيواناتها نحو ٤٥٠ مليون طن من الحبوب أي ما يعادل ثلث انتاج العالم بأسره وهو يتجاوز في نفس الوقت مجموع

(١) بحث مقدم من « اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية » الى «مؤتمر الامن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج العربي» الذي انعقد في دبي في نيسان/ابريل١٩٨١ .

الكميات التي يستهلكها سكان الهند والصين مجتمعين .

هذا ومن المتوقع ان يظل الحال كما هو عليه بالنسبة لازمة الغذاء حتى نهاية هذا القرن ، حيث يتوقع ان يصل العجز في الغذاء الى نحو ٢٥ مليون طن في نهاية القرن .

كانت للعوامل سابقة الذكر الدور الاكبر في المساهمة في تفاقم ازمة الغذاء . وبدلا من ان تقوم البلدان الراسمالية بتوزيع الفائض والاحتياطات الغذائية على سكان العالم نجدها قد عمدت الى زيادة الازمة . وذلك عن طريق رفع اسعار المواد الغذائية علاوة على استعمال الغذاء كوسيلة من وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول النامية وبصفة خاصة الدول النفطية منها في محاولة لاثارة الدول النامية عليها .

الامن الغذائي العربي :

مما لاشك فيه ان العالم العربي يعاني من ازمة غذائية طاحنة وعجز خطير في انتاج الغذاء، بينما نجد ان الطلب على الغذاء يزداد اتساعا بدون ان يقابله زيادة مماثلة في الانتاج . ففيما يتزايد الطلب على السلع الغذائية بسبب زيادة عدد السكان والتي بلغت ٣٪ سنويا وايضا نمو وزيادة الوعي القومي بضرورة تحسين مستوى الوجبة الغذائية بالاضافة الى ارتفاع مستويات الدخول القومية العربية ما بين معدل ادناه ٤ر٦٪ في اليمن الديمقراطية واقصاه ٢٨٪ في دولة الامارات العربية المتحدة . وبالاضافة لعدم اعطاء القطاع الزراعي في الدول العربية الاهمية اللازمة في سلم الاولويات القطاعية ، نجد أن ما ينتج من سلع غذائية لايكاد يكفي نصف احتياجاته منها .

وبمقارنة بسيطة لصادرات وواردات الدول العربية في الفترة من ٧٠ ــ ١٩٧٥ م نجد ان قيمة واردات الدول العربية قد ازدادت من ١ر٧ مليار دولار امريكي الى ٧ مليار دولار امريكي اي بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣١٢٪ في حين نجد ان قيمة الصادرات العربية لذات الفترة قد ازدادت من ١ر٧ مليار دولار الى ٢ر٥ مليار دولار اي بنسبة زيادة قدرها ٤٧٪ سنويا خلال نفس الفترة . وتدل هذه الاحصائيات دلالة واضحة على ان التوازن الذي كان قائما في عام ١٩٧٠ والمتمثل في تساوي قيمة الصادرات والواردات (١ر٧ مليار دولار) قد اختل في عام ١٩٧٥ م اختلالا واضحا وكبيرا . هذا ومما لاشك فيه ان قيمة المستوردات التي تلت عام ١٩٧٥ كانت في تزايد مستمر نتيجة للزيادة في عدد السكان وزيادة دخولهم والذي بدوره ادى الى زيادة الاستهلاك .

وتاتي على راس قائمة استيراد المواد الغذائية الحبوب بصفة عامة والقمح بصفة خاصة . فقد بلغت جملة مستوردات الحبوب لعام ١٩٧٥ نحو عشرة ملايين طن وحوالي ١٢ مليون طن في عام ١٩٨٠ م ثم يرتفع ليصل نحو ٢٨ مليون طن في عام ٢٠٠٠ تقريبا .

ويمثل القمح المرتبة الاولى باعتباره اهم السلع الغذائية واكثرها كلفة في قائمة الاستيراد العربي فكل الدول العربية تعتبر عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة ، حيث نجد ان سورية قد حققت اعلى نسبة اكتفاء ذاتي في خلال عام ١٩٧٥ م اذ بلغ ٨٥٪ والسودان ٦٩٪ والعراق ٦٠٪ وعمان ٨٪ في حين نجد ان كل من الامارات العربية والبحرين وقطر والكويت قد اعتمدت على الخارج في تأمين هذه السلعة بنسبة ١٠٠٪ تقريبا هذا ومن المحتمل ان يظل الوضع على ماهو عليه بالنسبة للدول النفطية سالفة الذكر . لقد بلغت نسبة مستوردات القمح لعام ١٩٧٥ حوالي ٧١٪ من جملة مستوردات الحبوب والتي بلغت عشرة ملايين طن بلغت تكلفتها حوالي ١٧٦ر٦ مليون دولار امريكي وفي عام ١٩٨٠ نحو ثمانية ملايين ويتوقع ان تصل الى ٢٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

اما مستوردات السكر فقد بلغت حوالي ٢ مليون طن وفي عام ١٩٨٠ نحو ٥ر١ مليون طن ثم يزداد ليصل في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٣ر٦ مليون طن .

تاتي بعد ذلك اللحوم اذ قدر العجز بنحو ٤٠٢ الف طن عام ١٩٧٥ وحوالي ٥٦٢ الف طن عام ١٩٨٠ ثم الى نحو ٢ر٥ مليون طن عام ٢٠٠٠ . وتاتي على راس الدول المستوردة مصر وسورية والمغرب والجزائر وتونس .

اما الزيوت فقد بلغت جملة مستورداتها في عام ١٩٧٥ م نحو ٦٥٠ الف طن وقد ازدادت النسبة بمعدل ٣ر٣٪ لتصل في عام ١٩٨٠ الى نحو ٧٥٨ الف طن ثم ترتفع لتصل في عام ٢٠٠٠ الى نحو ١ر٨ مليون طن . وتاتي مصر على راس الدول العربية المستوردة باهمية نسبية قدرها ٣٧٪ تليها العراق باهمية قدرها ١٧٪ .ومن المتوقع ان تنخفض الاهمية النسبية للعراق في نهاية هذا القرن لتصل الى نحو ١٤٪ .

وبصفة عامة فقد قدرت قيمة المستوردات من المواد الاساسية لمجموعة الدول العربية بنحو ٥ مليار دولار امريكي ومن المتوقع ان تتضاعف هذه الارقام مرات ومرات لتصل بنهاية هذا القرن الى مايقرب من ١٨ مليار دولار امريكي .

ومن حيث الانتاج في الدول العربية يبدو جليا انه ورغم الامكانيات الهائلة التي يزخر بها الوطن العربي والمتمثلة في كبر مساحة الاراضي الزراعية وتعدد وتنوع الموارد المائية وكثرة السكان وتنوع المناخ ووفرة الموارد المالية الا ان ما ينتج من مواد غذائية لايكاد يكفي نصف احتياجاته الفعلية من الغذاء .

وتاتي الحبوب في مقدمة المواد الغذائية المنتجة . فقد بلغ حجم

الانتاج منها في عام ١٩٧٥ نحو ٢٣ مليون طن وحوالي ٢٧ مليون طن في عام ١٩٨٠ ومن المتوقع ان تصل الى ٤٤ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . هذا ويعتبر القمح للحبوب اذ يشكل انتاجه بالنسبة لحبوب اذ يشكل انتاجه حوالي ٣٧٪ من المجموع يليه في الاهمية الشعير بنسبة ٣ر١٦٪ فالذرة الرفيعة بنسبة ٦ر١٥٪ ثم الذرة الشامية ٥ر١٤٪ ثم الارز ٦ر١١٪ ثم الدخن ٣ر٤٪ ثم بقية انواع الحبوب الاخرى ٧ر٠٪ . هذا وتجدر الاشارة الى ان العجز في الحبوب سيزداد يوما بعد آخر فقد بلغ نحو ١٠٠ مليون طن في عام ١٩٨٠ ومن المتوقع ان يصل الى أكثر من ٢٥٠ مليون طن بنهاية هذا القرن .

اما فيما يخص انتاج السكر فيلاحظ ان الانتاج العربي يشتمل على انتاج قصب السكر وبنجر السكر فمن حيث انتاج قصب السكر فانه قد بلغ نحو ١٦٣١٢ الف طن في عام ١٩٨٠ ثم من المتوقع ان يرتفع ليصل حوالي ٣٦٢٩٠ الف طن في عام ٢٠٠٠ وذلك بمعدل نمو سنوي قدره ٦ر٤٪ . اما بنجر السكر فان الانتاج قد بلغ لعام ١٩٨٠ نحو ٥٧١٩ الف طن على أمل أن يرتفع ليصل بنهاية هذا القرن الى نحو ١١٣٣١ الف طن وذلك بمعدل نمو سنوي قدره ٨ر١٨٪ . وتحتل مصر المرتبة الاولى في انتاج قصب السكر يليها السودان . اما بنجر السكر فيلاحظ ان المغرب هي التي تحتل صدارة انتاجه تليها سورية ثم لبنان . هذا ومن المأمول ان ترتفع مساهمات كل من العراق وتونس ومصر في الانتاج خلال الفترة القادمة .

ويبلغ الانتاج العربي من البذور الزيتية نحو ٢٨٠٦ الف طن في عام ١٩٧٥ وفي عام ١٩٨٠ نحو ٣٥٤٤ الف طن وذلك بمعدل نمو سنوي قدره ٢ر٥٪ ثم يرتفع الانتاج ليصل الى ٧٠٢٥ في عام ٢٠٠٠

هذا ويمثل السودان المرتبة الاولى في انتاج البذور الزيتية اذ يبلغ مقدار ما يساهم به في الانتاج العربي ككل نحو ٥٤٪ يليه مصر بنسبة ٢٨٪ فسورية .

اما عن الانتاجية الحيوانية في الدول العربية فبالرغم من كثرة وكبر المراعي الا اننا نجدها متدنية بصورة كبيرة ويعزى السبب في ذلك الى رداءة الانواع الموجودة بالمنطقة اضافة الى عدم وجود عناية طبية منتظمة ومركزة وعدم رعايتها بصورة سليمة كما ان هذه الحيوانات تربى في اغلب الاحيان للاستفادة منها في العمل الزراعي وهذا بالتاكيد يؤدي الى انهاكها . هذا وقد بلغ عدد الحيوانات في الوطن العربي عام ١٩٧٥ نحو ٢٠٠ مليون راس ونحو ٢٠٩ مليون راس في ١٩٨٠ م ومن المتوقع ان يرتفع العدد لنحو ٢٣٩ مليون راس في عام ٢٠٠٠ . ويمثل السودان مرتبة الصدارة في انتاج الحيوانات اذ قدر بنحو ٢٣٪ من اجمالي حيوانات الوطن العربي يليه الصومال فالمغرب ثم العراق والجزائر . هذا وتجدر الاشارة الى ان جملة الحيوانات المنتجة قد بلغت نحو ١ر٩١٪ من مجموع هذه الحيوانات وتمثل البقية حيوانات العمل .

وعلى صعيد الانتاج الداجني الوطن العربي فقد بلغ في عام ١٩٧٥ نحو ١٨٣ مليون وفي عام ١٩٨٠ م نحو ٢٤٢ مليون حيث يتوقع ان يزداد العدد الى نحو ٤٠٦ مليون عام ٢٠٠٠ . هذا وتعتبر مصر اكبر الدول تملكا للانتاج الداجني تليها المغرب فالسودان .

وبلغ انتاج اللحوم في عام ١٩٧٥ م نحو ١٩٦٧ الف طن وفي ١٩٨٠ م نحو ٢٣٦٥ الف طن ثم الى نحو ٤٢٢٢ الف طن في عام ٢٠٠٠ .

اما انتاج الاسماك في الوطن العربي فقد بلغ في عام ١٩٧٥ م نحو ٧٩١ الف طن ونحو ٩١٥ الف طن في عام ١٩٨٠ م وذلك بمعدل نمو سنوي قدره ١ر٣٪ ثم ترتفع بعد ذلك لتصل بنهاية هذا القرن الى نحو ١٤٥٠ الف طن .

مما تقدم يبدو جليا ان كمية الانتاج سواء كان نباتي او حيواني في الوطن العربي لاتكفي لسد الاستهلاك المحلي لذا فان كل التوقعات سوف تزداد حتى نهاية القرن بحيث تضطر الدول العربية لاستيراد اكثر من نصف احتياجاتها من الخارج .

والغريب في الامر ان الوطن العربي زاخر بامكانيات كبيرة يمكن لها ان تكفي حاجته وتفيض بحيث يكون هناك مجالا للتصدير وذلك متى ما استغلت تلك الامكانيات استغلالا تاما وسليما . فمن حيث الموارد الارضية نجد ان الرقعة الزراعية العربية تبلغ نحو ٥٠ مليون هكتار اي ٤٪ من جملة مساحة اليابسة بينما الاراضي الزراعية القابلة للزراعة تصل الى ضعف ذلك . ويلاحظ ان الاراضي الزراعية المطرية تساهم بحوالي ٦ر٨٣٪ من جملة الرقعة الزراعية اي حوالي ٤١ مليون هكتار بينما نجد ان الاراضي المروية تبلغ فقط ١ر٨ مليون هكتار اي ٤ر١٦٪ من جملة المساحة . اما مساحة المراعي الدائمة فقد تبلغ نحو ٢٦٦ مليون هكتار اي حوالي ٢٠٪ من مساحة الوطن العربي هذا مع ملاحظة ان المراعي تتباين بدرجة كبيرة بين الدول العربية من حيث نباتها وكثافتها وجودتها . ومما لا شك فيه ان هذه المراعي تمثل مصدرا هاما للحيوانات التي بدورها تمثل مصدر البروتين الحيواني .

اما من حيث الموارد البشرية فقد بلغ اجمالي عدد سكان الوطن العربي نحو ٧٢ر١٣٨ مليون نسمة وذلك في عام ١٩٧٥ وفي عام ١٩٨٠ نحو ٦٣ر١٥٩ مليون نسمة حيث يتوقع ان ترتفع الى نحو ٢٩ر٢٦٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ . ورغم ان عدد السكان الزراعيين قد بلغ الآن نحو ٨٥ مليون نسمة منهم

٢٥ مليون نسمة يمثلون القوة العاملة العربية في القطاع الزراعي الا ان هذه النسبة لاتنتج من الغذاء مايكفي سد حاجتها . ورغم هذه الاعداد من البشر الا انها لم تؤد وظيفتها على أحسن درجة ويعزي ذلك لتدني مستوى الوعي الحضاري وانتشار الامية بين اغلب الزراعيين اضافة لعدم الالمام بالوسائل الفنية والمتقدمة التي تستعمل في الزراعة بالاضافة للهروب والهجرة المستمرة من الريف للمدن .

وفيما يخص العنصر الثالث من عناصر الانتاج وهو الموارد المالية ، يلاحظ ان الوطن العربي زاخر بهذا العنصر والمتمثل في الدول النفطية والتي يمكن ان يستغل في استصلاح الكثير من الاراضي الزراعية وادخال الاساليب الزراعية الحديثة واستخدام الآليات ووسائل التكنولوجيا حتى يمكن ان نجني اكبر انتاج ، هذا اضافة الى استعماله في اقامة الكثير من مشاريع الصناعات الغذائية التي تحتاج بالاضافة للمواد الخام الزراعية لراس المال كعنصر هام واساسي .

هذا بالاضافة للعناصر سابقة الذكر توجد ايضا عناصر مساعدة تزيد من عملية الانتاج الغذائي كتنوع المناخ على مستوى الدول العربية اضافة الى وجود الكثير من الانهار مثل نهر النيل ودجلة والفرات .

مما تقدم يبدو جليا ان الوطن العربي يتمتع بامكانيات كبيرة وموارد متعددة من شأنها ان تؤدي الى زيادة الانتاج متى ما استغلت على افضل وجه ومتى ما تعاونت الدول مع بعضها البعض لتسخير هذه الامكانيات فانها سوف تصل لمرحلة التصدير لا الاكتفاء الذاتي فحسب .

الامن الغذائي في دول الخليج العربي :

لاحظنا من الفصل السابق ان العالم العربي بأسره يعتبر منطقة عجز غذائي ويشعر بخطر هذا العجز الخطير — والدول الخليجية باعتبارها جزء من هذا العالم تحس وتواجه نفس هذه المشكلة بل واكثر من ذلك باعتبارها منتجة ومصدرة لاهم مورد من موارد الطاقة حاليا والتي يمكن ان تتحكم به في مجريات السوق العالمية . مما يعرضها لضغط اشد من قبل الدول المنتجة للمواد الغذائية والمتحكمة في اسواقها .

وتأتي الأزمة الغذائية نتيجة لعدم التوازن في انتاج المواد الغذائية مع مايستهلك منها . فالدول الخليجية بصفة عامة تعاني من المناخ الصحراوي فمن حيث الارض نجد ان صفة التصحر والملوحة هي الصفة السائدة في اغلب اراضي المنطقة اضافة لندرة الامطار اما من حيث الانتاجية فنجدها ضعيفة ويعزى سبب ذلك لضعف التربة وعدم استعمال الاسمدة والمبيدات . هذا وقد بلغت مساحة الدول العربية الخليجية مجتمعة نحو ٢٩١٠١١ الف هكتار حسب تقديرات عام ١٩٧٧ م . بلغت مساحة اليابسة منها ٢٩٠٩١٦ الف هكتار منها ٦١٦٦ الف هكتار قابلة للزراعة بينما الاراضي المزروعة الدائمة قد بلغت ٢٨٦ الف هكتار فقط .

فمن حيث الانتاج — وكما اسلفنا سابقا — فان غالبية دول المنطقة لا تنتج اي سلعة تذكر هذا اذا استثنينا العراق والسعودية ويعزى هذا لافتقارها لاهم عنصر من عناصر الانتاج وهو الارض . فصفة الملوحة والتصحر هي الصفة السائدة في اراضي المنطقه هذا اضافة لقلة الايدي العاملة المشتغلة بالزراعة خاصة بعد التحول الاقتصادي الكبير الناتج عن اكتشاف البترول والذي ادى لهروب الكثير من الذين كانوا يشتغلون في هذا القطاع من قبل واتجاههم نحو قطاعات اقتصادية اخرى هذا اضافة لعدم اعطاء الاهتمام الكافي من قبل الحكومات فيما مضى لهذا القطاع .

فمن حيث انتاج القمح قد بلغ جملة الانتاج في عام ١٩٧٥ م نحو ١٣٢٨ر١٥ الف طن بلغ انتاج العراق وحدها منه نحو ٩٠٪ بينما لم تنتج كل من البحرين والكويت والامارات شيء يذكر هذا وقد بلغ الانتاج نحو ١٣٨٩ر٤٦ الف طن في عام ١٩٨٠ م ومن المتوقع ان يرتفع ليصل في نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ٣٩١١ الف طن .

اما من حيث انتاج السكر فالدول الخليجية بصفة عامة لاتنتج هذه السلعة باستثناء العراق وسلطنة عمان والتي كان الانتاج فيها ضئيلا اذ لم يكف سوى ٣٨٪ من الاستهلاك في العراق و ١٣٪ في سلطنة عمان وذلك للعام ١٩٧٥ م هذا ومن المتوقع ان ترتفع مساهمة هاتين الدولتين في الانتاج خلال الفترة القادمة .

اما فيما يخص انتاج الحبوب الزيتية والأرز والبطاطا والبقوليات فان هذه الدول الخليجية بصفة عامة بأستثناء العراق لاتنتج اي شيء من هذه السلع كما انه ليس من المتوقع ان تنتج منها شيئا مستقبلا اما العراق فان ماينتجه من هذه الانواع لايكاد يكفي حاجتها وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب الزيتية ٩٩٪ والأرز ٢٩٪ والبطاطا ٩٠٪ والبقوليات ٥٨٪ وذلك لعام ١٩٧٥ في حين نجد ان السعودية كان انتاجها لذات العام من البقوليات يكفي فقط ٣١٪ من حاجتها .

فيما يخص انتاج الالبان والبيض والدواجن واللحوم الحمراء فان دول المنطقة بصفة عامة تنتج هذه السلع حيث انها تعتمد وبالمقام الاول على وسائل التكنلوجيا الحديثة وخاصة فيما يتعلق بانتاج الحليب والدواجن والبيض . هذا ومن المتوقع ان تزداد نسب انتاج هذه السلع في المستقبل وبنهاية هذا القرن بحيث يمكن لها ان تكتفي ذاتيا منها .

هـذا وقـد بلغت نسب الاكتفـاء الـذاتي مـن اللحـوم الحمـراء والـدواجن في عـام ١٩٧٥ م في الامـارات نحـو ٢٦٪ والبحرين ٣٣٪ والسعودية ٦٥٪ والعراق ٨٣٪ وعمـان ٤٦٪ وقطر ٤٨٪ والكويت ٤١٪ .

فيمـا يتعلق بنسب الاكتفـاء الذاتي من الحليب لذات الفتـرة نجدها قد بلغت ٢٣٪ في الامارات و ٣٥٪ في البحرين و ٥٦٪ في السعودية ٨٧٪ في العراق و ٦٩٪ في عمان و ٥٧٪ في قطر و ٢٢٪ في الكويت .

اما فيما يخص انتاج الاسماك فنجد انه رغم الامكانيات الهائلـة والمتمثلة في الخليج العربي والبحر الاحمر ودجلة والفرات الا ان انتاج الاسـماك يبـدو ضئيلا ويعـزى السبب في ذلك لبدائيـة وتخلف وسائل الصيد وايضا لعدم اهتمام وتشجيع حكومات الـدول لهـذه الحرفة سابقا اضافة للقضايا ذات الجوانب القانونيـة مثـل المياه الاقليمية وحقوق المياه والرخص وشروط الصيد وطريقتـه وتلوث البيئة . هذا وتأتي سلطنة عمـان ودولة الامارات العربية المتحدة في مقـدمـة دول المنطقـة انتاجـا للاسماك .

وتجدر الاشارة الى ان حكومات الدول الخليجية قد بدأت الاهتمام بقطاع الثروة السمكية وذلك من خلال تبنيها للكثير من المشـاريع والشـركات التي تعمل في هـذا الحقل وايضا من خـلال الـدعم الذي تقدمه للصيادين اضافـة لقيامها بتسويق الاسماك نيابـة عن الصيادين .

اما من حيث الاستهلاك فتأتي الحبوب على راس قائمة السلع الغذائية فقد بلغ استهلاك دول المنطقة منها خلال عام ١٩٧٥ نحو ٣١٠٤ر٧٨ الف طـن ونحـو ٣٧٨٤ر٥١ الف طن في ١٩٨٠ م ومن المتوقع ان يرتفع الى نحـو ٧٤٣٤ر٩٨ الف طن في ٢٠٠٠ وذلك بمعدل نمو قدره ٣ر٨ . والجدول رقم (١) يوضح اجمالي استهلاك الدول الخليجيه من الحبـوب في الفتـرة مـن ١٩٧٥ م ـ ٢٠٠٠ بالالف طن

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في الدول الخليجية نحو ١٤٨ر٢ كيلو غرام من الحبوب وذلك للعام ١٩٧٥ م ونحو ١٥٦ر٣ كيلو غرام عام ١٩٨٠ م ثم الى نحو ١٦٨ر٢ كيلو جرام في عام ٢٠٠٠ م . هذا ويعتبـر الفـرد البحريني اوفـر نصيبا من غيره من افراد المنطقة يليه الفرد في قطر فالفرد العراقي.

وتجدر الاشارة ان القمح يمثل المرتبة الاولى في مجموعة الحبوب من حيث الاستهلاك كما انه يعتبر من اكثر السلع اهمية للمستهلك العربي بصفة عامة ولاسـيما اذا علمنا انه يمثـل ثلثي الاسـتهلاك الاجمـالي مـن انـواع الحبـوب المختلفـة . وقـد بلغ الاستهلاك الاجمالي للقمح في منطقة الخليج العربي نحو ٢ر٣ مليون طن عـام ١٩٧٥ م . وفي عام ١٩٨٠ م حوالي ٢ر٨ مليون طن وذلك بمعدل نمو قدره ٣ر٤٪ سنويا ثم ترتفع ايضا الكمية لتصل بنهاية هذا القـرن الى نحو ٦ر٥ مليون طن . ويأتي العراق في مقدمة الدول الخليجية اذ يستهلك وحده حوالي ٦٨٪ من جملة المستهلك خلال عام ١٩٧٥ يليه السعودية بنسبة استهلاك قدرهـا ٢٠٪ فالكويت بنسـبة قدرهـا ٥٪ والجـدول رقم (٢) يوضـح اجمـالي اسـتهلاك دول المنطقة من القمح في الفترة مـن ٧٥ ـ ٢٠٠٠ بالالف طن .

امـا فيمـا يخص الاسـتهلاك الفردي من القمح فقد بلغ متوسط نصيب الفـرد من القمح في عـام ١٩٧٥ نحـو ١٠٧ كيلـو جـرام وحوالي ٦ر١١٢ كيلو جرام في عام ١٩٨٠ ، ثم يرتفع ليصل في عـام ٢٠٠٠ الى نحو ٤ر١٢٣ كيلو جرام ويعتبر الفرد في العراق اوفر حظا اذ بلغ متوسط استهلاكه السنوي نحو ١٤٠ كيلو غرام يليه الفـرد القطري بمتوسط استهلاك قدره ١٢٩ كيلو جرام .

يأتي الارز بعد القمح من حيث الاستهلاك . فقـد بلغ اجمـالي الاستهلاك منه في عام ١٩٧٥ حوالي ٤٣٤ الف طن وفي عام ١٩٨٠ نحو ٦ر٥٧٢ الف طـن ثـم الى نحـو

جـدول رقم (١)

الدولـة	١٩٧٥	١٩٨٠	٢٠٠٠
دولة الامارات	٦٩ر٦٠	١١٨ر٣٠	٢٠٨ر٣٠
البحرين	٤٦	٥٤ر٦٠	٩٨ر٦٠
السعودية	٩٠٨ر٤٢	١١٠٦ر٢٨	٢٦٥٨ر٠٨
العراق	١٨٥٥ر٦٦	٢٢١٦ر٠٢	٤٢٤٧ر٨٠
عمان	٥٢ر١٠	٦٥ر٥٤	١٣٢ر١
قطر	٣٢ر٦٠	٤٩ر٦٦	٩٨ر٨٠
الكويت	١٣٨ر٤٠	١٤٧	٣١١ر٣٠

جـدول رقم (٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	٢٠٠٠	معدل
دولـة الامارات	٥١	٨٧	١٥٢ر٧	٤ر٣٩
البحرين	٢٢ر٢	٣٨ر٧	٧٠ر٣	٣ر١٩
السـعودية	٤٦٥	٦٠٦	١٤٦٣	٤ر٥٨
العـراق	١٥٥٢	١٨٢٧	٣٤٤٣	٣ر١٩
عمـان	٣٦ر٧	٤٥ر٢٤	٨٩	٢ر٥٤
قطـر	٢٦	٤٠	٧٨ر٢	٤ر٤٠
الكويت	١٠١ر٩	١٢٦ر٥	٣٠٠	٤ر٣٢

٧ر١٢١٩ الف طن في عام ٢٠٠٠ م.

هذا وقد بلغ استهلاك العراق حوالي ٥٢٪ من جملة الاستهلاك والسعودية ٢٦٪ وذلك لعام ١٩٧٥ . والجدول رقم (٣) يوضح اجمالي استهلاك الدول الخليجية من الارز في الفترة من ٧٥ـ٢٠٠٠ بالالف طن .

وفيما يخص الاستهلاك الفردي من الارز الملاحظ ان الفرد في البحرين يحصل سنويا على اعلى مستوى استهلاك في دول المنطقة فقد بلغ متوسط استهلاكه لعام ١٩٧٥ نحو ٥ر٥١ كيلو جرام يليه الفرد في الكويت والامارات اذ بلغ ٣٩ كيلو جرام لكل منهما . ٤ر٣٣ كيلو جرام في عام ١٩٨٠ ثم الى ٧ر٣٨ كيلو جرام في عام ٢٠٠٠ .

اما من حيث استهلاك السكر في دول المنطقة فقد بلغ لعام ١٩٧٥ نحو ٥ر٥٥٨ الف وفي عام ١٩٨٠ حوالي ٧٠٢ الف طن حيث يتوقع ان يرتفع الى نحو ٥٣٣١ الف طن في عام ٢٠٠٠ .

هذا ويأتي العراق على راس هذه المجموعة بنسبة استهلاك قدرها ٦٢٪ من جملة المستهلك يليه السعودية بنسبة وقدرها ٢٥٪ ثم الكويت فالامارات . هذا وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من السكر في عام ١٩٧٥ م نحو ٨ر٢٧ كيلو غرام ومتوقع ان يرتفع ليصل بنهاية هذا القرن الى نحو ٧ر٢٨ كيلو غرام ويعتبر الفرد في الكويت اوفر حظا اذ بلغ متوسط استهلاكه حوالي ٥ر٣٩ كيلو غرام يليه الفرد في الامارات .

ومن حيث استهلاك اللحوم والاسماك في دول المنطقة فقد بلغ اجمالي استهلاك اللحوم في عام ١٩٧٥ نحو ٤٥٢ الف طن و ٦٧٥ الف طن في عام ١٩٨٠ ثم الى نحو ١٣٩١ الف طن في عام ٢٠٠٠ . اي حوالي ٧٥ر٦٪ من جملة استهلاك اللحوم ويأتي العراق على راس الدول المستهلكة للحوم الحمراء يليه السعودية فالكويت . بينما تأتي السعودية في مقدمة الدول المستهلكة للحوم البيضاء يليها العراق فالكويت . وتأتي في مقدمة الدول المستهلكة للحوم الحمراء الكويت اذ بلغ فيها متوسط نصيب الفرد نحو ٣ر١٣ كيلو غرام يليها الفرد في قطر بحوالي ٨ر٢٩ كيلو غرام. اما اعلى متوسط الاستهلاك الفردي في اللحوم البيضاء فقد حظى به الفرد في الامارات اذ بلغ نحو ٢٠ كيلو غرام يليه الفرد في الكويت بحوالي ١٩ كيلو غرام وذلك عن عام ١٩٧٥ .

هذا ويعتبر متوسط نصيب الفرد من اللحوم في دول المنطقة اعلى المتوسطات في الدول العربية.

اما من حيث استهلاك الاسماك فقد بلغ جملة ما استهلك من اسماك خلال عام ١٩٧٥ حوالي ٧٧ الف طن في نهاية عام ١٩٨٠ نحو ١٠٢ الف طن ثم الى نحو ١٦٦ الف طن في عام ٢٠٠٠ وذلك بمعدل نمو سنوي قدره ٤ر٦ خلال الفترة سابقة الذكر . هذا وتأتي سلطنة عمان في مقدمة دول المنطقة من حيث متوسط الاستهلاك الفردي اذ بلغ نحو ٢١ كيلو غرام يليها الفرد في الامارات . ويحتل العراق المرتبة الاولى في الاستهلاك في المرتبة الاولى في الاستهلاك يليه السعودية فدولة الامارات ثم سلطنة عمان ومن المتوقع ان ترتفع نسبة الاستهلاك في السعودية في السنوات القادمة بحيث تحتل الصدارة بين دول المنطقة .

مما تقدم من استعراض لارقام الاستهلاك المتوقعة حتى نهاية هذا القرن ولبعض السلع الاساسية وكما اسلفنا فان الانتاج المتوقع سوف يكون ضعيفا جدا . ويمكن القول بصفة عامة ان دول المنطقة سوف تواجه عجزا غذائيا رهيبا خلال الفترة القادمة وليس من المأمول ان ينخفض حجم الفجوة الغذائية في المستقبل مما يترتب عليه استمرار التبعية في الاعتماد على الاستيراد من الخارج .

هذا ومن الاسباب التي ادت الى تفاقم الفجوة الغذائية في دول المنطقة هو التطور الهائل في الدخل الفردي بالنسبة للمواطن الخليجي والناتج عن النفط . وبدون ادنى شك ان زيادة العرض النقدي لدى الاشخاص تؤدي الى زيادة الانفاق على السلع والذي بدوره يتطلب زيادة المعروض من السلع في الاسواق والتي لايمكن للانتاج المحلي تغطيتها فلا سبيل الا الاعتماد على الخارج وهنا تكمن الخطورة .

وهناك ناحية اخرى تؤثر في انتاج الغذاء وبالتالي في زيادة حدة الازمة وهي الجانب السكاني ، فالملاحظ أن المنطقة تتسم بانخفاض نسبي في عدد السكان هذا وقد بلغ عدد السكان في عام ١٩٧٥ م نحو ٢٠٥٠٩ الف نسمة وفي عام ١٩٨٠ نحو ٢٤٤١٧ الف نسمة ومن المتوقع ان يرتفع العدد الى نحو ٤٤١٩١ الف نسمة في عام ٢٠٠٠ . وبلغ عدد القوة العاملة في الزراعة عام ١٩٧٥ م ٣ر٦ مليون نسمة ، وتجدر الاشارة الى ان معظم الذين كانوا يعملون بالقطاع

جدول رقم (٣)

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوي
دولة الامارات	١٨ر٦	٣٠ر٣	٥٥ر٦	٤ر٣٨
البحرين	١٢ر٤	١٥ر٩	٢٨ر٣	٢ر٩٩
السعودية	١١٣ر٩	١٤٤ر٨	٣٧١ر٨	٤ر٣٢
العراق	٢٢٨ر١	٣٠٣ر٥	٧٠٩ر٥	٤ر٥٤
عمان	١٦ر٤	٢٠ر٣	٤٢ر١	٣ر٨٦
قطر	٧ر١	٩ر٣	٢٠ر١	٤ر١٦
الكويت	٣٦ر٥	٤٧ر٥	٩١ر٣	٣٦٧

الزراعي قد تركوه واتجهوا نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى الاسرع واكثر ربحا .

وفي هذا المجال لابد ان ننوه بمسألة هجرة الايدي العاملة الاجنبية للدول الخليجية والتي نجدها قد بلغت في الكويت نحو ٦٩٪ وفي قطر ٧٣٪ وفي البحرين ٣٧٪ وفي السعودية ٦١٪ وفي عمان ٨٧٪ اما في الامارات فقد بلغت نحو ٦٤٪ وبالطبع فان هذه الاعداد الهائلة لابد وان تؤثر في زيادة الطلب على السلع والتي عادة ما تتم تغطيتها بالاستيراد .

الخلاصة والنتائج :

مما لاشك فيه أن هناك فجوة عميقة بين الانتاج المحلي من السلع الغذائية لدول المنطقة وبين استهلاك الغذاء فيها وهذا ما قد يعرضها لخطرين اساسيين اقتصادي وسياسي . فالخطر الاقتصادي يتمثل في استنزاف الكثير من ارصدة هذه الدول من العملات الصعبة لتوفير المواد الغذائية لسد احتياجات سكانها ،

ورغم ان الدول الخليجية يمكنها تمويل وارداتها الغذائية المتزايدة وذلك لما لها من امكانيات وفوائض في موازين تجارتها ولكن وبكل تأكيد فان هذا لايمثل حلا جذريا اذ انه من المفروض ان توظف وتشغل تلك الموارد في استثمارات تدر دخلا يمكن به تغطية النفقات الزراعية المتزايدة .

اما الخطر السياسي فانه يتمثل في استخدام الغذاء كسلاح سياسي لممارسة الضغوط من قبل الدول الغنية زراعيا خاصة اذا علمنا ان دول المنطقة تمتلك اهم مورد من موارد الطاقة حاليا وهو النفط ويكفي هنا ان نذكر قول الرئيس كارتر بأن فرض اي حظر نفطي على امريكا معناه اعلان لبداية حرب اقتصادية عليهم فلا يسمح بشحن الاسلحة ولا معدات استخراج النفط وانه سوف لن يقتصر على مجرد قطع الغذاء .

ومن هذا المنطلق فاننا نرى ضرورة العمل على :

١ ـ تنمية الامكانيات المحلية لدول المنطقة وذلك باستصلاح الاراضي والعمل على زيادة رقعة الاراضي المزروعة خاصة في العراق والسعودية وعمان اذ نجد ان الاراضي المستغلة تعتبر ضئيلة بالنسبة لما يمكن استغلاله في الزراعة ، خاصة وان الامكانيات المادية متوفرة .

٢ ـ اعطاء حكومات دول المنطقة اولوية واهمية اكبر للقطاع الزراعي ومحاولة ترغيب العاملين في هذا الحقل وذلك بتوفير الضمانات اللازمة مع تقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم من آليات وتقنيات ودعم .

٣ ـ استعمال الاساليب التقنية يؤدي الى تجاوز اهم مشكلة تواجه دول المنطقة وهي عدم توفر الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وذلك بتوظيف مواردها المالية في تنمية انتاجها الزراعي باستخدام الاساليب الحديثة ذات التحكم في البيئة مثل استعمال البيوتات البلاستيكية والري بالتنقيط والزراعة في الماء .

٤ ـ العمل على قيام الصناعات التي تعتمد في المقام الاول على النفط ومخلفاته كصناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية .

٥ ـ تشجيع وتدعيم الصناعات الغذائية والتي تعتمد على راس المال اللازم اضافة للمواد الخام .

٦ ـ نتيجة لتشابه المنطقة من حيث الاستهلاك السلعي فاننا نرى ضرورة توحيد الجهد بقيام هيئة تعمل على تأمين احتياجات المنطقة من السلع الغذائية بعيدا عن الاستغلال الفردي مع ضرورة العمل على تأمين مخزون احتياطي للمستقبل .

٧ ـ العمل على تنمية مصادر ووسائل صيد الاسماك .

٨ ـ العمل على زيادة استعمال الاساليب الحديثة لانتاج الالبان والبيض والدواجن .

٩ ـ اقامة المجمعات الزراعية والصناعية في المنطقة وفي المواقع الملائمة من الناحية الفنية والاقتصادية .

١٠ ـ العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل وذلك لما تمتاز به المنطقة من عنصر هام من عناصر الانتاج وهو راس المال والذي متى ما وظف واستثمر استثمارا زراعيا سليما في الدول العربية الغنية بالموارد الاخرى ضمنا انتاجا يكفينا بل ويتيح مجالا للتصدير للعالم الخارجي .

نتمنى ان تترجم هذه التوصيات ، وغيرها حتى يتحقق الهدف المنشود .

والله الموفق .

المراجع :

١ ـ مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية ـ الجزء الثاني ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية . الخرطوم ١٩٧٩ م .

٢ ـ تيسير التبادل السلعي بين الدول العربية ـ جامعة الدول العربية ـ الادارة العام للشئون الاقتصادية ـ تونس ١٩٨٠ م .

٣ ـ دراسات في الامن الغذائي مقدمة من:
(أ) اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة .
(ب) غرفة تجارة وصناعة دبي .
(ج) غرفة تجارة وصناعة الكويت .
(د) الاتحاد العام للغرف العراقية .
(هـ) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية .
(و) وفد الغرف اللبنانية .

٤ ـ مجلة المهندس الزراعي العربي .

انسان آلي .. للأعمال الزراعية !

ابتكر الخبراء الفرنسيون انسانا آليا يقوم بجميع الاعمال المتعلقة بالعناية بحديقة المنزل من ري وجمع الاوراق المتساقطة وتهذيب الاغصان وتقليبالارض لتهويتها وانتزاع الاعشاب الضارة . الجهاز الجديد يغني عن وظيفةالبستاني.

نشاطات زراعية .. في الكويت

قالت مصادر وزارة الاشغال العامة ان ادارة الزراعة تقومالان بتشجير ثلاث حدائق عامة جديدة موزعة في منطقة ضاحية عبد الله السالم ونيلكا والقطعة (٢٠٨) في منطقة السالمية ، حيث ان الاعمالالانشائية مازال التي انجزت من هذه الحدائق .

مستمرة ، وتجري عملية التشجير فيالاقسام

وذكرت المصادر ان قسم التنفيذ في مراقبة الحدائق العامة اتم زراعة ٩٠ شجرة وشجيرة متنوعة في مرافق مختلفة ، في حين ان قسم التصميم والرسم استطاع ان يقوم بانجاز الاعمال التالية :

العملفي تخطيط وبناء سور مزرعة تجارب النخيل في منطقة الصليبية ، تقسيم وتجهيز نقاط مسح التربة بزارع العبدلي ، رسم مخطط لمزرعة النخيل ، رسم بياني يوضح انتاج الحليب الطازج من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٠ لشعبة تربية الماشية ، رسم توضيحي لمختبر الاعلاف ، رسم توضيحي لمشروع الري الزراعي في منطقة الصليبية ، وتصميم ورسم حديقتين خاصتين بالمواطنين، وقامت شعبة المشتل بتوزيع ٨٠ شجرة على المواطنين و ٧٠ شجرة كينا و ٢٠ شجرة سدر و ٣٠ شجرة اكاسيا الى شركة سوق الكويت ، وقام قسم وقاية النبات والحجر الزراعيباجراء ٥٧٨ عملية مكافحة في مزارع وحدائق المواطنين والمرافق العامة كما تمت زيارة ٢٣ مزرعة وحديقة للكشف عن الاصابات الحشرية والمرضية الموجودة بها تمهيدا لمكافحتها .

البرسيم .. غذاء للانسان !

يحاول حاليا فريق من الاطباء الباكستانيين ان يستخرجوا مادة للاكل غنية بالبروتين من البرسيم وبعض الاعشاب .. والاوراق الخضراء .. وقد اعلن الاطباء هناك ان البرسيم يحتوي على نسبة عالية من البروتين وفيتامين ا .. والمواد الدهنية ..

غلطة مخبرية .. تسبب كارثة زراعية !

اذا ذكرت انواع الطقس وتاثيراتها برز في مقدمتها طقس البحر الابيض المتوسط ، وهو الطقس الذي يتمتع اهلوه بوجه عام بشتاء ماطر دافيء نسبيا وصيف جاف معتدل نسبيا ايضا . هذا هو الوصف العام لجو البحر الابيض المتوسط . وقد اطلق هذا الوصف ايضا على جنوب افريقيا (وشتاؤها هو صيف نصف الكرة الشمالي) كما اطلق هذا الوصف على كليفورنيا بغرب الولايات المتحدة الامريكية رغم وجود الفارقالجغرافي الشاسع .

وهكذا فان اصابة كليفورنيا بوباء ذبابة البحر الابيض المتوسط لاتعني ان هذه الافة الزراعيةقد انتقلت اليها فعلا منهذا البحر. كلا ، بل هي افة محلية من حيث الجنسية والموطن مع بعض الواردات الحشرية من جمهورية بيرو وهاواي .

وقد نشرت مجلة العالم الجديد البريطانية رسالة غريبة كتبها لي توري من بوسطن عن سبب انتشار هذه الافة الزراعية الامريكية التي التقطتهاكليفورنيا وفرضت عليها الحجر الصحي وحرمت كميات كبيرة منها منالوصول الىاسواق اليابانوسواها مما الحق بالمزارعين الامريكيين خسائر مالية جسيمة .

يقول توري ان العلماء الامريكيين يعتقدون الان ان سبب انتشار ذبابة البحر المتوسط كان محاولة منيت بالاخفاق المذريع لاثبات كفاءة طريقة القضاء على الحشرات ، لابواسطة المبيدات بلبالوسائل البيولوجية.

ويرى جيري سكريبنر رئيس برنامج استئصال الذبابة ان اخطر خطيئة ارتكبت هي اطلاق خمسين الف من ذباب كان يعتقد بانه عقيم ثم تبين انه لم يكن عقيما وانما كان عظيم الخصوبة .

لقد كانت الفكرةوراء اطلاق هذهالحشرات هي انه لما كان الذباب لايتزاوج الا مرة واحدة فان الانثا منه انما تنفق طاقاتها التناسلية على شركاء مصابين بالعقم ومع الايام يتناقص هذا النوع من الذباب حتى ينقرض .

وقد جربت هذه الطريقة بنجاح في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ حيث استؤصلت افات الفاكهة منمنطقة حول مدينة لوس انجيلوس. وكان خبراء كليفورنيا يتوقعون في ربيع هذا العام القضاء نهائيا على الحشرة في منطقة وادي سانت كلارا حتى نهاية شهر تموز الماضي .

ولكن ماحدث كان بعكس هذه التوقعات تماما ، فان الخمسين الف ذبابة التي اشترتها وزارة الزراعة الامريكية من البيرو، ظن خطا ، بسبب اصبغة خاصة طليت بها، بانها كانت ذبابا مامونا مستوردا منهاواي. وبسبب مجهول يجري التحقيق فيه ، لم تختبر اي منها قبل اطلاقها .

لقد كان ممكنا منع الكارثة لو ان وزارة الزراعة بدات برشي الاشجار بمبيدات الحشرات فور اكتشاف الغلطة ولكن بسبب اعتراضات حماة البيئة ، وتلكؤ حكومة الولايات لم يبدأ بالرش قبل ١٣ تموز الماضي حيث شنت طائرات الهليكوبتر حربا كيميائية ضد الحشرات واخذت ترش البساتين بمادة مالاتيون — ولكن بعد ان وقعت الفاس في الراس لان الحشرة كانت قد بلغت كامل دورتها ونمت وتناسلت وانتشرت الى ابعد من منطقة الحماية بكثير .

واذا كانأصحاب مزارع الفواكه وتجارها قد تعرضوا لهذه الكارثة ، فان الارباح قد انهالت على مصانع انتاج مبيدات الحشرات لانه كان على المزارعين هذا العام ان ينفقوا ستة الاف مليون دولار على المواد المبيدة للحشرات اي بزيادة مقدارها ٦٧٪ . على انفاقهم في العام الماضي .

وهكذا اخفقتالمكافحة بالطريقةالبيولوجية غير المؤذية للبيئة واستعيض عنها بمبيدات حشرية قوية او كما قال احد المشرفين على المكافحة بان حربا جرثومية قد شنت في كاليفورنيا !! كل ذلك كان بسبب غلطة مخبرية !

موسوعة نباتية سوفيتية

جمعت معلومات عن نباتات مختلفةالمناطق الجغرافية والمناخية وعن التصنيف الجغرافي والخرائطي للغطاء الاخضر للارض وهو جهد ثلاثين سنة في موسوعة صدرت في الاتحاد السوفييتي بعنوان « نباتات الشطر الاوربي من الاتحاد السوفييتي » .

ومؤلف هذا المرجع الموسوعي باحثون من معهد علم النبات لدى اكاديمية علوم الاتحاد السوفييتي .

والغرض الرئيسي من هذا المؤلف هو رفع مستوى الابحاث التي تجري في مجال حماية البيئة ، والاستخدام الرشيد لثروات البيوسفير وتامين استخدام ومضاعفة الثروات الطبيعية وتحسين البيئة .

الهجرة من الريف للمدينة في تقرير لمنظمة العمل

يقول تقرير وضعته منظمة العمل العربية ان الهجرة من الريف الى المدينة في العالم العربي ستزداد وانه لن يبقى في الريف خلال العقدين القادمين اكثر من ٤٠٪ من السكان مع مايترتب على ذلك من تدهور اقتصادي واجتماعي في الريف ، فضلا عن تفاقم ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة في المدن العربية .

مشكلات التعاون الفني بين الأقطار العربية

اعداد : د. عبد المعطي عساف
المنظمة العربية للعلوم الادارية

●● تؤكد مختلف الدراسات الانمائية الحديثة على أن ماتعايشه مختلف البلدان النامية من مظاهر التخلف الحضاري ، ومن أزمات تحول دون تسارع مسيرتها التنموية يعود بالدرجة الاساسية الى نمط العلاقة التي بقيت تحكم عملية الاتصال بين البلدان الاكثر تقدما وبين البلدان الاخرى ، هذه العلاقة التي توصف اما بعلاقة التبعية أو بعملية نهب المركز للمحيط ، أو غير ذلك من الاوصاف التي تدل على ما تعانيه هذه البلدان من فقر لمقومات التنمية ، ومن نهب مستمر لاية مقومات قد تبرز بين الحين والاخر . سواء كانت مقومات مالية أو بشرية أو خلافة .

●● ويضاعف هذه الأزمة ، الميل التلقائي لدى مجموعة هذه البلدان الى استمرار بناء العلاقات وتوسيعها مع البلدان الصناعية ، وذلك في الوقت الذي لا تولي أية اهتمامات ملموسة للعلاقات فيما بينها ولتطوير هذه العلاقات والاستفادة منها في تخفيف روابط التبعية والنهب المشار اليها .

ازاء هذا الوضع ، فان الدول النامية بشكل عام ، والدول العربية بشكل خاص ، تبقى مطالبةان تسير ضمن عملية مزدوجة ولابد منها لتخطي حاجز التخلف والتبعية .

● أولا : لابد لها من التخطيط لتقليص علاقاتها الاعتمادية مع البلدان الاكثر تقدماً وذلك كخطوة أساسية لانهاء مظاهر الاعتمادية واستبدالها بعلاقات تبادلية متكافئة .

● وثانياً : لابد لها من تطوير أية علاقات قائمة بينها وبين بعضها البعض ، وانشاء علاقات جديدة تتصف بالشمولية والمساواة ، كضرورة لملء أية فراغات قد تنجم عن تقليص العلاقات الاعتمادية .

● وبذلك : فان موضوع التعاون وانشاء العلاقات التعاونية بين مجموعات هذه البلدان وبعضها ، يبقى يمثل مطلباً ضرورياً لتكامل مقومات الانماء في هذه البلدان .

ويصبح الحديث أكثر الحاحاً واثارة ، عندما ينصب على مجموعة البلدان العربية حيث تمثل في مجموعها ظاهرة متميزة تتصف بقواسمها المشتركة الكبيرة ،وبوحدتها اللغوية والاقليمية والطبيعية ... الخ مما يسهل أية عمليات تعاونية يمكن تخطيطها وتبنيها .

فلماذا بقي التعاون العربي محدود ؟ وهل يمكن التفاؤل بمستقبل العلاقات التعاونية العربية ؟

تثير الاجابة على ذلك، عددا من المعوقات الاساسية التي لم تزل قائمة ، وتفرض تحدياً مستعصياً لابد من الجهد المخطط أو المشترك لمواجهته وهي :

حجم الطاقات الفنية نفسها : حيث تدل المؤشرات الاحصائية المختلفة على أن البلدان العربية ، كغيرها من البلدان النامية ، تعاني عجزاً كبيراً من هذه الناحية وعلى كافة المستويات التعليمية والصحية والفنية والانمائية بشكل عام ، وفيما يلي عدد من المؤشرات والمقاييس

الاساسية في هذا المجال التي يمكن تقديمها لتخدم المقارنة بين المستويات في البلدان العربية وبينها وبين غيرها من البلدان الاخرى وهي :

● عدد المدرسين لكل ألف من السكان ، حيث يلاحظ بشكل عام ان معظم هذه الدول لم تزل في مستوى المتوسط أو دون المتوسط من هذه الناحية ماعدا بعض البلدان البترولية التي يبدو أن النسبة المرتفعة فيها لا تعود بالدرجة الاولى الى نظام التعاون الذي يربطها بغيرها من البلدان الاخرى ، بقدر ما يعود الى طاقتها التنافسية في سوق العرض والطلب ، وفيما يلي جدول يوضح الوضع في هذه البلدان وتطوره عبر السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ :

حول عدد المدرسين لكل الف من السكان (١)

اسم الدولة وعدد الاساتذة لكل الف نسمة	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٧٤
أميركا	١٥٥	١٥٠	—
سوريا	٥٦	٦٦	٧٤
السعودية	٢١	٣٠	٤٣
لبنان	٩٠	—	—
الكويت	٩٣	١٣٠	١٢٠
الاردن	٥٣	٥٠	٦٤
العراق	٦٤	٦٧	٦٨
تونس	٤٤	٥٠	٥٣
السودان	١١	١١	٢٣
مراكش	٢٨	٣٨	٢٩
ليبيا	٥٣	٩٠	١٤٨
مصر	٥٠	٥٤	٤٨
الجزائر	٣٣	٥٠	٤٢

● عدد العلماء والمهندسين لكل ١٠٠٠٠ من السكان ، حيث يلاحظ أن الوضع في البلاد العربية بشكل عام دون تمييز ملحوظ ، يكشف عن مستوى ضعيف جدا بالمقارنة مع غيرها من البلدان الصناعية والاكثر تقدماً . الامر الذي يجعل امكانية التعاون بينها تبقى امكانية محدودة جدا وتفتقر لمقومات العملية التكاملية ، وفيما يلي جدول يوضح ذلك :

حول عدد المهندسين والعلماء ونسبتهم لكل ١٠ آلاف من السكان

اسم الدولة	البيانات	عدد العلماء والمهندسين	عدد المهندسين والعلماء/١٠ نسمة
روسيا		١١٦٩٧٠٠	٤٧
أمريكا		٥٢٢٣٠٠	٢٤ر٧
فرنسا		٦٠٦٤٥	١٢
سوريا		—	—
السعودية		—	—
لبنان		—	—
الكويت		١٨٠	٢ر٣
الاردن		١٨٠	٠ر٧
العراق		١٤٨٦	١ر٤
تونس		٨١٨	٠ر٢
السودان		٢٤٩	٠ر٢
مراكش		—	—
ليبيا		٥٠	٠ر٣
مصر		١٠٦٦٥	٣ر٢
الجزائر		٢٤٢	٠ر٤

● الاطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان ، ويلاحظ تدني المستوى الصحي كشرط للعملية الانمائية في معظم البلدان العربية . بالمقارنة مع البلدان الاكثر تقدماً ، الامر الذي يبقي امكانية التعاون في هذا المجال محدودة وغير متكاملة ، وفيما يلي جدول يوضح ذلك :

عـدد الأطبـاء والنسبـة لكـل عشرة آلاف مـن السـكان

السنة		اسم الدولة														
		الجزائر	مصر	ليبيا	مراكش	السودان	تونس	العراق	الاردن	الكويت	لبنان	السعودية	سوريا	فرنسا	بريطانيا	امريكا	دوسيا
١٩٦١	عدد الاطباء	١٨٩٥	٨٨٥٤	١٤٩	١٠٩٣	٢٥٠	٥٤٨	١٢٤٥	٢٦٥	٢٤٢	١٤٤٥	٢٤٩	٩٨٨	—	—	—	—
	عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة	١٧ر١	٣ر٨	١ر١	٠ر٩	٠ر٢	١ر٣	١ر٨	١ر٦	٧ر١	٠ر٦	٠ر٤	٢ر٢	—	—	—	—
١٩٦٨	عدد الاطباء	١٦٩٨	٢٣٥٠٠١	١٦٥٥	١١٦٣	١٢٦٣	١٠٠٤	٤١٢٣	١٠٤٣	١٠٥٠	٢٣٠٠٠١	٣٠٠٠	١٩١٤	٧١٠٣٩	٦٢٠٠٠	٣١٣٩٢١	٦٢٤٦٠٠
	عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة	١ر٢	٦ر٦	٧ر٩	٠ر٧٤	٠ر٧٦	١ر٩	٣ر٩	٤ر٢	١٢ر٥	٧ر٨	١٣ر٢	٢ر٣	١٣ر٩	١٣ر٦	١٦	٢٧

● عـدد طلبة المـدارس المهنيـة ، وطلبـة المعاهد العليا النظرية والعلمية حيث يـلاحـظ انخفـاض نسبـة الطلبـة في المعاهـد العلمية بالمقارنـة مـع عـددهم في المعاهـد النظرية ، وانخفاض عدد الطلاب المهنيين بصفة عامـة ، بالمقارنة مع عدد الطلاب الاجمالي الامر الـذي يعكس تشوهـاً ملموسـاً في حركة تطور هـذه المجتمعات وبقيها تعاني فقراً على مستـوى الكفاءات المهنيـة والفنيـة وفيمـا يلي جـدول يوضح ذلك :

توزيع طلبة المدارس تبعاً للنوع الدراسة وحول عـدد الطلاب / مدرس *

السنة	البيان	عدد طلبة المدارس الثانوية	عدد طلبة المعاهد العليا النظرية سنة ١٩٦٠	عدد طلبة المعاهد العليا العلمية سنة ١٩٦٥	عدد طلبة المعاهد التقنية العليا سنة ١٩٦٥
	سوريا	١٥٦٢٢	٢٥٩١	٥٥٤٨	٢٧٤٦١
	السعودية	٣٥٣٦	—	—	—
	لبنان	٣٨٩٨	٦٨٦٢	٢٩٥٧	٣٩٢٨
	الكويت	٧٢١	—	—	—
	الاردن	٤٣٤٩	—	٣٦٠	—
	العراق	١٦٠١٠	٣٤٢٩	٨٣٥٠	٧٨٦٢
	تونس	٣٤٩٧٧	—	—	—
	السودان	٥١٦٦	٢٠٣٠	١٩١١	٣٥٢٠
	المغرب	—	١٠٥٢	١٦٥٦	٣٦١٣
	ليبيا	٣٤١١	٢٠٤	٥٠٨	٧٦٦
	مصر	٩٦١٢٠	٣٩١٦٠	٧٨٨٩٨	٦٧٧٦٠
	الجزائر	٢٠٩٦٣	٣٤٤٨	٣٧٤٢	٣٨٠٠

السنة	البيان	عدد طلبة المعاهد التقنية العليا سنة ١٩٦٥
	سوريا	١١٧٧٩
	السعودية	—
	لبنان	١٧٣٨٨
	الكويت	—
	الاردن	٢٣٩٥
	العراق	١٣١٤٩
	تونس	—
	السودان	٣٨٢٣
	المغرب	٧٣٤٠
	ليبيا	١٤٤٥
	مصر	٩٦٣٤٧
	الجزائر	٤٤٣٥

(*) بالنسبة لعدد الطلبة المهنيين يلاحظ ان الاحصائيات تابعة لسنة ١٩٧٣ باعدا مايتعلق بمصر وسورية ولبنان فهي تابعة لسنة ١٩٧٢.

بالنسبة لاحصائيات (أ ، ب ، ج ، د) فانها تبين توزيع عدد الطلاب في معاهد الدراسات العليا المؤهلين للتخرج في الجامعات والمعاهد في البلد المعني (ماعدا ما يتعلق بجامعة الازهر في مصر) كذلك فان احصائية سنة ١٩٦٠ في ليبيا تتعلق سنة ١٩٦١ وبالنسبة للسودان فانها تتعلق بسنة ١٩٦٢ وبالنسبة للبنـان فهي خاصـة بسنة ١٩٥٩.

● نسبة الامية ،ويلاحظ ارتفاع نسبة الامية في مختلف هذهالبلدان ،وبصورة تبرز حجم الازمة الحقيقية التي لم تزل تقع على كاهلها دون استثناء الامر الذي يبقى يمثل عائقاً حقيقياً أمام عملية التعاون المنشودة ٠

وفيما يلي جدول يوضح ذلك :

نسبة الأمية في البلاد العربية *

اسم الدولة	نسبة الامية لعدد السكان فوق ١٠سنوات	اسم الدولة	نسبة الامية لعدد السكان فوق ١٠سنوات
الجزائر	٧٥٪	مصر	٦٣٪
ليبيا	٨١٪	المغرب	...
السودان	٨١٪	تونس	٦٨٪
العراق	٧٥٪	الاردن	٦٨٪
الكويت	٨٥٪	لبنان	...
السعودية	٠ ٪	سوريا	٣٨٪

تسرب الطاقات الفنية الموجودة وتعطيلها ، وذلك من خلال :

● ظاهرة هجرة الادمغة وتزايد حجم هذه الظاهرة ، الامر الذي يمثل نوعا من الاستنزاف لطاقات هذه البلدان البشرية ، تماما كما الحال بالنسبة لطاقاتها المادية ، وفيما يلي جدول يوضح ابعاد هذه الظاهرة بالنسبة لبعض الدول العربية وكيف انها تستنزف طاقات هائلة ، تعتبر هذه الدول في حاجة ماسة اليها ، والاحصائية تشمل العلماء والمهندسين والاطباء المهاجرين للولايات المتحدة فقط :

(*) تجدر ملاحظة ان الاحصائية بالنسبة لكل من تونس والجزائر ومصر متعلقة بسنة ١٩٦٦ ، والمتعلقة بالسودان وسورية تابعة لسنة ١٩٦٩ ، وبالنسبة للعراق والكويت فهي تابعة لسنة ١٩٦٥،وليبيا سنة ١٩٦٤ ، والاردن سنة ١٩٦١ .

حول هجرة الادمغة من بعض البلاد العربية

السنة	مصر	سوريا	لبنان	الاردن	العراق
١٩٥٦	٢٨	٥	٢٨	١٥	١٣
١٩٦٣	٧٨	٢٥	٧٢	٢٣	٢٨
١٩٦٥	٢٣	١٦	٥٩	٢٥	٢١
١٩٦٧	٥٧	٢٨	١٢٥	٢٣	٦٤
١٩٦٦-٥٦ م	٢٩٨	١٥٦	٢٥٤	١٧٥	٢٣٥

● عدم استغلال الطاقات المتاحة بتوجيهها نحو تخصصاتها الحقيقية . فكثيرا ما يلاحظ ان عددا من الخبراء يعملون في مجالات تختلف أساسا عن مجالاتهم ٠ واذا حصل ان وجه بعضهم الى مجالات تخصصهم الفعلية فانه يلاحظ ان جزءا منهم استغرق في الاجراءات الادارية المختلفة ، بينما يعوق الجزء الاخر بالتعقيدات الادارية التي توضع في وجهه ، ناهيك عن عدم تزويده بالامكانيات والادوات المطلوبة لانجاز عمله بنجاح ٠

ضعف الامكانيات المادية الموجهة لاغراض البحث والتطوير الفني والعلمي في هذه المجتمعات وذلك على خلاف الوضع بالنسبة للبلدان الاكثر تقدما . وتشير الاحصائيات الى أن البلدان العربية بشكل عام ، مثلها مثل معظم البلدان النامية لا توظف لهذا الغرض أكثر من ٥ر٠٪ من انتاجها المحلي وذلك في الوقت الذي يلاحظ ان هذه النسبة ترتفع في الدول الاوربية لتصل الى حوالي ٥ر٢٪ وفي الولايات المتحدة الى حوالي ٢ر٣٪ وفي الاتحاد السوفيتي الى حوالي ٢ر٤٪ .

عدم وجود تقاليد وسياسات تعاونية راسخة ومخططة بين البلدان العربية وبعضها وغالبا ما تبقى العمليات التعاونية قائمة على أساس اتفاقيات ثنائية ، أو خاضعة لاعتبارات العرض والطلب في سوق العمالة العربية الامر الذي يحول دون تحقيق اعتبارات التكامل الفني العربي حتى لو توافرت الامكانيات لذلك .

ضعف العلاقة بين المؤسسات المختلفة داخل البلد الواحد ، مما يحول دون ترسيخ تقاليد تعاونية فعلية ، ومما يحول دون اجراء علاقات تعاونية شاملة مع البلاد العربية الاخرى .

ضعف المؤسسات العربية المشتركة التي تستهدف التنسيق او الامداد أو التنفيذ لاية سياسات أو أهداف قد يتم وضعها لخدمة هذا الغرض ، وكما يلاحظ فان مؤسسات أو منظمات الجامعة العربية المتخصصة تعتبر الجهة الاساسية وربما الوحيدة التي تشكلت لتحقيق ذلك ، الا أنها بقيت عاجزة عن تحقيق ذلك بالشكل المأمول لما يلي :

● طبيعة تشكيل هذه المنظمات وسياساتها التوظيفية ، حيث يلاحظ أنها تقوم بالرغم من وجودها كمؤسسات متخصصة على اعتبارات سياسية أكثر منها اعتبارات فنية وادارية وخاصة من حيث تشكيل مجالسها الادارية وعمليات انتخاب مديريها .

حتى بالنسبة للعاملين فيها ، فان أساس التعيين لا يأخذ التخصص الدقيق (ماجستير ودكتوراه) بالاعتبار الفعلي وغالبا ما يكتفي بسنوات الخبرة بعد التخصص الجامعي الاول (بكالوريوس) بغض النظر عن طبيعة هذه الخبرة غالبا .

● طبيعة العلاقات بين هذه المؤسسات وبعضها البعض ، حيث يلاحظ ضعف ان لم يكن انعدام التنسيق والتعاون فيما بينها ، الامر الذي يشتت الخدمات التي يمكن أن تقدمها للبلاد العربية اضافة الى عدم مساهمتها في خلق تقاليد تعاونية فعالة .

● طبيعة العلاقات بين هذه المؤسسات وبين المؤسسات المناظرة من حيث التخصص في البلاد العربية ، حيث يلاحظ ان هذه المؤسسات لا تقوم بالتنسيق والتعاون الكافي مع نظائرها وبصورة تجعلها تبرز وكأنها واحدة من هذه المؤسسات أكثر منها جهة تنسيق ومشاركة .

● انعدام الصلة بين المؤسسات في كل دولة مع المؤسسات المناظرة لها في البلاد العربية الامر الذي يقوض أية مظاهر حقيقية للتعاون المفترض ومع افتراض توافر النوايا أحيانا لخلق مثل هذه العلاقات بين بعض المؤسسات ، فانه يلاحظ ان التعقيدات الادارية والمالية التي تخضع لها علاقاتها في البلد المعني تكاد تحول دون تحقيق هذا الترابط بصورته الفعالة .

عدم تكامل بناء المؤسسات المختلفة اللازمة للعملية الانمائية بأبعادها الرئيسية وخاصة ما يتعلق منها بالمؤسسات الفنية ، في معظم البلاد العربية الامر الذي يخلق صعوبة في بناء أسس وقواعد تعاونية بين هذه البلدان من هذه الناحية وغالباً ما تبقى مجالات التعاون مرتبطة بالناحية الهيكلية البنائية بدلا من أن تمتد الى الناحية الوظيفية كضرورة انمائية .

ضعف الحس الفردي لدى المواطنين وتشوه فهمهم لمسألة التعاون بين البلدان العربية المختلفة وبين بلدهم ، وبصورة قد تخلق احساسا باللامبالاة لدى القائمين في مسألة التعامل ، مما يفقد أعمالهم الجدية والفاعلية ، أحيانا وذلك يعود بالدرجة الاساسية الى :

● ضعف وسائل الاعلام المعنية في البلدان المذكورة وتقصيرها في تعبئة المواطنين من أجل مزيد من الاحترام للعاملين من البلدان الاخرى في بلدهم وترك ذلك لامزجة المواطنين واجتهاداتهم الشخصية ولبعض الشعارات الاعلامية المفرقة في العمومية التي أصبحت ممجوجة من قبل الجميع .

● ضعف وسائل الاعلام المعنية وتقصيرها في تعبئة العاملين في مجال التعاون العربي لتعزيز الشعور التعاوني والقوى لديهم ، كشرط ترتبط به فاعلية انجازهم ، وكأساس تترسخ بناء عليه أية تقاليد تعاونية يمكن استثمارها في المستقبل .

● الاختلافات الايديولوجية والنظمية والسياسية بين البلدان المختلفة وبصورة تصل أحيانا الى درجة التناحرية ، الامر الذي يعمل على تقويض أية مظاهر تعاونية على المستويات الفنية الاخرى . وتبدو هذه الازمة أكثر وضوحاً اذا ما لوحظ الاتجاه السائد الى

● ربط الاعتبارات والعلاقات الفنية وغير الفنية بالاعتبارات السياسية ربطاً متزمتاً

خلاصة القول :

ان البلدان العربية المختلفة ،تجد نفسها وهي تقف في مواجهة التحديات الحضارية المعاصرة أمام أزمة تحقيق التنمية بكل أبعادها وبوتيرة متسارعة ، الامر الذي يجعلها بالنتيجة تجد نفسها أمام أزمة تحقيق التعاون بينها كمدخل الى جانب عدد من المداخل الضروريه الاخرى ، نحو تحقيق أغراض التنميه .

وكما يلاحظ من المتابعة السابقة فان تحقيق هذا المطلب بالصورة الفعالة شكلا وموضوعة يفترض ما يلي :

١ ـ بناء المؤسسات والعلاقات التعاونية محلياً على مستوى كل مجتمع ، كشرط أولي لترسيخ بعض التقاليد التعاونية ، ولايجاد القاعدة الاساسية لبناء علاقات مع المجتمعات الاخرى .

٢ ـ ايجاد مؤسسات عربية عامة (على مستوى البلدان العربية المختلفة) من أجل ممارسة مهمة التنسيق بين المؤسسات الداخلية في كل بلد عربي ، ولتطوير العلاقات بين هذه المؤسسات ، وذلك ضمن اطار صارم من المسألة العربية عن انجازاتها .

٣ ـ وضع خطط وسياسات محددة زمنيا وموضوعيا بدقة من أجل انجازات تعاونية شاملة مع تجديد هذه الخطط والسياسات تبعا لظروف تحقيقها ولظروف التغير العامة في المنطقة .

٤ـ التركيز على بث واحياء الروابط والتقاليد التعاونية العربية ، وذلك بادخال هذا الموضوع ضمن أكثر من مادة مدرسية وجامعية اضافة الى تركيز نشاط يومي من وسائل الاعلام نحو هذا الغرض .

٥ ـ الدفع من خلال المؤسسات العربية المختلفة نحو تحقيق قدر من الفصل بين الاعتبارات السياسية وغيرها من الاعتبارات الفنية وغير الفنية الاخرى ، وذلك كضمان لاستمرار النشاط الانمائي العربي بغض النظر عن الاختلافات السياسية أو الايديولوجية القائمة .

انها مطالب تحتاج الى النية الصادقة والتفهم الواعي لمقتضيات التنمية أو مستلزماتها والاستعداد الديناميكي للانجاز ، والى أن يتحقق ذلك ، فان التفاؤل بمستقبل الانماء والتعاون العربي ، يبقى تفاؤلا حذرا لا يخلو من الانفعالية .

نجاحات صناعة الأعلاف في دولة الامارات

حققت صناعة الاعلاف في دولة الامارات العربية المتحدة نتائج مشجعة سواء على صعيد تنويع قاعدةالاقتصاد وسد حاجات الاسواق أو على صعيد الارباح .

« فنكركة رأس الخيمة للدواجن والعلف » ، وهي شركة خليجيةمساهمة، دعت الى زيادة رأس مال الشركة من ٤٠ مليونا الى ٦٠ مليون درهم (من ١١ر١ مليونا الى ١٧ر١ مليون دولار تقريبا) ، وذلك لتوسعة مصانع الشركة ولتمكينها من زيادة انتاجها بهدف تغطية الطلب المتزايد على انتاج هذه الشركة . وفيما دعت الشركة الساهمين والمؤسسين فيها الى تغطية هذه الزيادة في رأس المال بنسبة ٥٠ بالمائة فقد ابلغتهم انها عمدت الى تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ دراهم الى درهم واحد .

اما معامل الاعلاف التابعة « لشركة الخليج للتنمية الزراعية » في الشارقة فقد بدأ تشغيلها لفترة تجريبية تستمر شهرا واحدا ، وذلك لاختبار حركة العامل ودورانها ، تمهيدا لبدء الانتاج الفعلي بمعدل ٤٨ الف طن سنويا في الوردية الواحدة وبمعدل يزيد عن ١٠٠ الف طن عندما يبدأ تشغيل المعمل بورديتين .

وتجدر الاشارة الى ان معمل الاعلاف في « شركة الخليج للتنمية الزراعية » واحد من عدة مشاريع لها ، يقوم الى جانب مزرعة للدواجن تنتج ٤٥ مليون بيضة سنويا .

التربية البيئية
أسلوب جديد للحياة!

بقلم : الدكتور سعيد محمد الحفـار
خبير اليونسـكو لعلوم البيئة والتربية البيئية

تعتبر البشرية جزءاً مكملا للأنساق البيئية الأرضية ، وتعتمد على هذا النظام في بقائها وحياتها ، والانسـان أكثر قـدرة على تغيير هذه الأنسـاق (النظم البيئيـة) ، وتغيير أنماط عملها من أي جنس آخر .

والتلوث البيئي الذي ينتجه الانسان ، من الممكن أن يكون ضاراً على صحته ، ويضعف من قدرة الأنساق البيئية على دعم الحياة ومعاونتها على البقـاء . والمستعمرات البشريـة وتطويـرها للمصـادر والثـروات الطبيعية ، قد تدمر بعض الكائنات الحية في الأجناس الأخرى .

ويعتبر الانسان فريداً في احداث تغـيرات ضخمة وسريعة فيما يحيط بـه من مظـاهر البيئة ، وهذه المتغيرات غالباً ماتكون مباشرة ومن المحتمل أن تكون بـلا عودة ، وقد تكون التقانة (التكنولوجيا) البشرية ضارة للأنساق البيئيـة الأرضـية ، أو أنهـا تأخـذ بيـدها وتساعدهـا .

والقدرات العقلية الفريدة للانسان ، قادرة على فهم وايجاد المبررات ، وممارسة التجارب والتذكر ، والاتصال ، وتهدف الى خلق وزرع المسؤولية الخلقية والروحية لموازنة الانشطة البشرية مع عملية النسق البيئي (النظـام البيئي) ، ويتوقف بقاء البشرية على التوافق بين النشاط الانساني ، وهذا النسق عـلى الصعيد العـالمي ، واذا لم يشـكل الانسان سياسته وتفاعلاته لتتمشى مع عملية النسق البيئي ، فقد يضحي ببقائه كنوع .

ورغما عـن أن التعـليم البيئي قـد يكون مرتكزاً على هذه المفاهيم . فان أهداف تعليم بيئي اقليمي للفرد في اطار تربية بيئية سوف تختلف تبعاً لعدد وتنوع وخطورة تحـديـات البيئة التي تواجه كل دولة ، وكل اقليم داخل هـذه الدول .

وحتى يمكن تطوير قيم بيئية عامة ووطنية تختص بايجاد التوازن في عوامل التوافق مع البيئة ومستوى المعيشة يحسن مراعاة ما يلي :

- تطوير مفهوم شعبي أساسي للعلاقات الانسانية ، والتفاعلات البيئية ككل ، وتفهم الحاجة للمحافظة على التوازن البيئي ، مع مراعاة خلق الاهتمامات والحوافز للعمل على حد مشاكل البيئة ، والتشجيع المستمر للفرد على تحسينها .

- توفير معلومات دقيقة وجدية عن البيئة ، والمشاكل المتصلة بها للمواطنين حتى يمكنهم اتخاذ القرارات السليمة لاسلوب التعايش معها وحلها .

- توفير الحوافز والتدريب اللازم الذي يمكن المواطنين من استيعاب المعلومات والمهارات ونقلها بما يساعد المجتمع على حل المشاكل البيئية المتشابكة ومنع عودتها .

- البحث عن التوازن بين احتياجات المدى القريب ، واحتمالات المدى البعيد ، وماقد يطرأ من التزامات عند اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة .

- دفع المجتمع الى الاحساس بحق كل مواطن في اتخاذ القرارات بشكل أو بآخر .

ولابد من أهداف أساسية خاصة بكل فرد يكون أبرزها :

- وضع مجموعة من القيم الأساسية التي تتعلق بالتفاعلات الانسانية مع البيئة ، والتي توجه وتقود خطواته في الحياة .

- الالتزام بتطوير البيئة لخلق حياة أفضل على مدى وجود البشرية .

- فهم العلاقة بين احتياجات المجتمع وتفاعلاته مع البيئة .

- الالمام والمعرفة التامة باحتمالات المشاكل المستقبلية للبيئة وأسلوب حلها .

- فهم أشكال الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية .

- التفكير بأسلوب نقدي ، والبحث عن الادلة وتحدي الافكار والاشياء السائدة .

هل بدأ هذا الاهتمام منذ مدة بعيدة ؟

تدل الدراسات المتعمقة على أن الاهتمام بالتربية البيئية قد بدأ بالفعل حين برزت المشاكل البيئية كمشكلات اجتماعية متعددة المجالات ، تحتاج الى حل بوسائل علمية ، وسلوكية وسياسية ، حين آمن العلم بأنه مامن تخصص واحد ، يستطيع ان يقوم بمفرده بحل مشكلات البيئة دونما اعتبار للعلاقات التي تربط هذا التخصص بمجالات النشاطات العلمية الاخرى .

وحين آمن العلميون بأن الاجابة على التساؤلات البيئية تتطلب ثقافة عامة ، والماماً واسعاً بعلوم متعددة ، وعلى هذا ، فان الاجابة ستكون أجود وأعمق عندما يشترك فيها الاخصائي في علم الهيئة (المورفولوجيا) ، وفي الوظيفيات (الفسيولوجيا) ، والاخصائي بالبيئة ،والضليع في الكيمياء الحيوية ، الى جانب الاقتصادي والاجتماعي والنفساني والمربي ، لان أية مشكلة بيئية ،تكون متعددة الجوانب بالفعل ،ولايضاح هذه الفكرة نقول :

لو أن لجنة الانسان والبيئة على سبيل المثال، قد استطاعت أن توضح مدى خطورة التلوث الناتج عن فضلات أو منتجات معمل من المعامل، واقتنع المسؤولون بذلك ،واتخذ قرار اما باغلاق المعمل أو بنقله الى مكان آخر ، يكون التأذي الناتج عن نشاطه أقل ، فهل تنتهي المشكلة عند هذا الحد ، اننا نعتقد أن الموضوع لم تستكمل دراسته بشكل كاف ، اذ أن للمشكلة أوجهاً أخرى ، فايقاف العمل في المعمل قد يعطل مئات من الناس ، ولذلك يجب أن تكون القرارات آخذة بعين الاعتبار كافة الامور الاجتماعية ، والآثار الاقتصادية على مجتمع محلي كمجتمع المعمل الذي نعنيه ، وايجاد الحل المناسب الذي يحقق الهدف الذي تريده اللجنة دونما افساح لتساؤلات قد تكون معيقة للتنفيذ . ومن هنا نرى أن الدراسات البيئية بوجه عام معقدة وليست بسيطة لكثرة التداخلات التي تتداخل فيها عادة ، لذلك فان مضمون الدراسات البيئية يجب أن يشتمل على نشاطات كثيرة كتحليل أسباب التلوث سواء أكان تلوث الهواء أو الماء أو التربة ، واثر ذلك على شؤون السياسة والمجتمع والاقتصاد ،وأن يعمل على تحليل طرق العلاج حتى لا يكون العمل متمثلا بالوجه السلبي

للمشكلة ، وانما الشق الذي لا يقل أهمية عن الاول ، بل قد يفوقه أهمية هو ايضاح مايجب اتخاذه من اجراءات وتدابير وايضاح السبيل القويم اللازم اتباعه والذي يحقق صيانة البيئة فعندما نقول كلمة (التلوث Pollution) مثلا ، يجب أن يكون بحثنا شاملا على مفهوم هذا الاصطلاح من الناحيتين المادية والمعنوية ، كتلوث البيئة وتلوث الفكر ، وعلى هذا يبدو أن دراسات المشكلات البيئية من الوجهة التربوية التي هي الاساس قبل سن التشريع تتطلب التعاون المنسق المتكامل بين المتخصصين في مجال العلوم الهيئية والوظيفية والبيئية والكيميائية وعلوم القانون والاقتصاد والاجتماع والنفس والتربية ، والعمل كلهم معا في حلها .

ولقد أهتمت الامم المتحدة بالفعل ، بشؤون التربية البيئية ، وبشؤون البيئة بشكل فائق بلغ ذروته في الدورة الثانية لبرنامج البيئة للامم المتحدة التي انعقدت في آذار ١٩٧٤ في نيروبي ، وقد تجلى اهتمام العالم بأسره بموضوع البيئة بالفعل في مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ الذي هيأت له منظمة برنامج الحفاظ على البيئة لهيئة الامم المتحدة U. N. ، وأشير فيه الى أن الاهتمام بقضايا البيئة ، قد انتقل من مستوى العموميات على مايبدو ، وأخذ طريقه الصحيح في مواجهة القضايا المتخصصة واتضح من خلال أحاديث المساهمين فيه ماكان للثورة الصناعية وما صحبها من تقدم سريع في مجالات العلم والتكنولوجيا من آثار بعيدة المدى بالنسبة للجنس البشري ، تجلى في التحسين المعاشي الذي طرأ على حياة الانسان على وجه الارض دونما انتباه الى الوجه السلبي لهذا التحسين ، والذي تجلى في ارتكاسات شديدة على الانسان نفسه الذي خلق هذه الثورة الصناعية التقنية ، وكان ذلك نتيجة جهله لدوره في حلقة متكاملة العمل فيها منسق متكامل ، وهي حلقة البيئة ، فحطم الانسان بعض حلقاتها وخلق انقطاعات في أجزائها أدى الى طغيان ناحية على أخرى ، فسبب بذلك خللا في ميزان التوازن الطبيعي أساس هذه البيئة . وطبيعي أن ينشأ عن ذلك ارتكاس أو رد فعل أو على الاقل انحرافات في الطبيعة قد لاتكون لصالح هذا الانسان وكان ذلك ناتجا بالفعل عن طغيان التقدم المخيف في الثورة التقنية المادية على الثورة التقنية الحياتية ، أي طغيان علوم المادة بشكلها العاطل ، على علوم المادة في شكلها الحي ، فعمل هذا الانسان على اصطناع الصواريخ التي تسير بالطاقة الذرية ، واتجه الى القمر ، وعاد الى الارض ، واستخدم الفضاء للمواصلات ،ووصل بآلاته الى أعماق البحار وابتدأ بأستثمار خيراتها بشكل غير عقلاني ، وهو آخر سهم للجنس البشري حاليا نأمل أن لا يعمل الانسان فيه على احداث اضطراب في البحار ضد استثمار أعماقها على نحو الاضطراب الذي خلفه على اليابسة ، وتحكم هذا الانسان في الطاقة الذرية وتكنولوجيا أشعة الليزر الخ ... وتكون لدى شعوب العالم ودوله نوع من التنافس في استثمار موارد الطبيعة دونما تعقل أو اتزان وفق مخططات قصيرة الاجل حتى وقع ما وقع من أمور بيئية ابتدأ العالم يصحو من غفوته ، يسعى لايجاد الحلول لها عساه يكفر عن ذنبه تجاه بيئة خيرة نفاعة ، قدمت له كل خيراتها ، فعمل الانسان بلؤمه وغدره على ايذائها والحاق الضرر بها ، ولكن الانسان انساني بطبعه وقد أعمت المادة بصره على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي (باسكال) .

تنبه الجنس البشري الى ضرورة الحاجة الى التغيير ، واعترف بأن امكانات الارض من المواد الخام محدودة ، وزاد في وعيه أزمة الطاقة مؤخرا وأزمة الاغذية ، وعرف أن عديدا من أمراض العصر التي تزهق أرواح الملايين منه سنويا هو المسؤول عن انتشارها ـ فتنبه من غفوته ووعى أنه في **مكانه في هذا العالم جزء لا ينفصل من نظام بيئي معقد متوازن ، ولابد له من أن يكيف نفسه ليعيش** ، وهذا معناه أنه مضطر لاحداث تغييرات في سلوكيته وتبديل في اخلاقه ، ومنهج حياته ومعاشه ، خاصة بعد أن اتضح له من الدراسات الاحصائية تزايده السكاني العالمي بمعدل ثمانين مليونا كل عام فما أحوجه لحفظ حياة أجياله من بعده حفاظا على البقاء ، وما أحوجه للقضاء على مشكلة أزمة الطعام كيفاً وكماً .

وقد تجلى الاتجاه نحو ظهور أسلوب جديد من الحياة للجنس البشري بالفعل في مقال للسيد ويضعف النمو ويتاخر الازهار وعقد الثمار ويقل (موريس سترونغ) مدير برنامج الامم المتحدة للبيئة في كتاب له نشر عام ١٩٧٤ يقول فيه (ان التحول الى مجتمع تستخدم فيه مصادر الارض لمصلحة سكانها فرصة الى حياة فيها عزة وكبرياء ورخاء ، دونما تدمير للبيئة التي تعتمد الحياة عليها سوف يتطلب(١) بحثاً عميقاً عن أساليب جديدة للحياة(٢) وأنماطاً جديدة للاستهلاك والانتاج(٣) وأبعاداً جديدة للتعاون ٠

ان هذا الاسلوب الجديد من الحياة الذي تفرضه عليها تربية بيئية مقترحة ، يجب أن يكون دولياً عاماً ، يسود مختلف شعوب الارض لان هذا الالتزام بالمعيشة وفق أسلوب جديد يضمن للطبيعة توازنها وهو الضمان الاكيد للموضوع ، لذلك يجب أن تكون هناك مرتكزات جديدة وقيم متفق عليها ، تكون قادرة على أثارة التفاعل بين المجتمعات للقيام بمهامها حيال البيئة ، أعني ضرورة توفر قواعد صحيحة للسلوك العام يتبناها الجميع

ولو تساءلنا عن القيم التي نزعم ضرورتها ، لوجدنا أنها لا يمكن أن تتبلور وتتضح معالمها الا اذا توفرت المعرفة الكافية ،فالحكم على شيء من حيث أنه صالح أو طالح ، نافع أو ضار ، يتطلب(١) عمقاً في المعرفة(٢) ، ويتطلب أحياناً صراعاً بين ماهو ضار ومنتشر في المجتمع وبين مايجب أن يكون ، **فاصلاح الخطأ ليس بالامر السهل ، زد الى ذلك ،يجب أن يكون تقدير القيم المعنية عملية متواصلة تتصف بالدينامية والتطور تبعا لتطورات المعرفة** والتغيرات البيئية وغيرها ، **فالتطور سنة الكون** ، والتغير في طرق العيش المعتادة والاستعداد لتغييرها بشكل دينامي متواصل يجب أن يكون في صميم التربية البيئية ، ولذلك فان **جهود التربية في زرع فكرة التغيير والتطوير في أساليب الحياة لتتناسب مع متطلبات البيئية** تتطلب فهماً وادراكاً من قبل المعلم للموضوع ، وايماناً منه بأن الشباب والاطفال الذين بين يديه قادرون على استيعاب مايريد اذا كان هو يعي مايريد ، لأن **فاقد الشيء لا يعطيه** ، وهذا يتطلب منه بالحتم والضرورة معاً أن يرفد دراساته بثقافات **بيئية ونفسية واقتصادية وحياتية** (بيولوجية) متنوعة ليكون ملماً بالموضوع من كافة أطرافه، وليتمكن من اقناع الاخرين بشتى السبل ٠

ويحسن به الابتداء بالحوار بينه وبين الطلاب مبتدئاً بالعلاقات الانسانية للمشكلة ومن ثم ينتقل الى حلول المشكلة من الوجهة العملية بعد أن يبلور أخطارها ، ويقوم اثر ذلك بعمل مقارنات بين ماهو قائم وبين مايجب أن يكون

وقصارى القول لابد من ايجاد تربية بيئية مدروسة اذا شئنا بالفعل الحفاظ على ENVIRONMENT البيئة واستثمارها بشكل يضمن لنا ولاجيالنا من بعدنا حياة هانئة سعيدة تليق بنا ، وطبيعي أن **تهدف التربية البيئية التي نريد :**

١ ـ الى **احداث تغيير في سلوك الافراد** الذين سيضطلعون بالنهوض بالبيئة عن طريق مد الشعب بالمعرفة الكافية المبسطة ٠

٢ ـ والى **تدريب فئات من الفنيين بشؤون البيئة** للقيام بالتجارب التربوية على شتى مستويات التعليم وأنواعه ٠

٣ ـ **توعية الناس بوجه عام عن مغزى التفاعل بين الانسان والبيئة** ،وتسهيل افهامهم الخطوط العريضة لكلمة « بيئة ENVIRONMENT ومدى شمولها ، وواقعهم في مجالها ، ليكون التشريع المقترح لحماية البيئة مصوناً من قبلهم عن وعي ورغبة ، لا عن جهل ورهبة ٠

٤ ـ **تنمية الخلق البيئي عند الناس عن طريق افهامهم ماتقدمه البيئة لهم من خيرات وكيف أنهم جزء منها** ، وماقدموه من ايذاء لها مقابل خيرها ،وكيف أن هذا الاذى سيرتد عليهم بالذات وكيف ان مشكلات عالمية كأزمة التغذية ، وظاهرة التصحر التي تتفاقم على حساب الاراضي الخصبة المعطاءة ، وأزمة الطاقة ، قد نشأت كلها عن سوء استغلال ثروات الطبيعة ٠

وعند ذلك فقط **تتكون الاخلاق البيئية عند** الناس ويظهر لعالم الوجود أسلوب جديد من **الحياة** ، فتكون التربية البيئية قد حققت أهدافها في سبيل خير الانسانية جمعاء ٠

التخطيط والتقييم الفني لمشاريع الأغنام

اذا كان موضوعنا الذي سنتناوله بالتفصيل هو التخطيط والتقييم الفني لمشاريع الاغنام ، أو بمعنى آخر أسس وبرامج تنمية الانتاج الغنمي ، فلا بد أن نتناول هذا الموضوع من خلال التخطيط الشامل لقطاع الزراعة بشكل عام والانتاج الحيواني بشكل خاص ، ذلك بأن الانتاج الحيواني مشتملا الانتاج الغنمي يعتبر الشق الثاني للانتاج الزراعي .

وتبرز أهمية التخطيط لتنمية الانتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني في الاقطار العربية كون هذه الاقطار تمتاز بكثرة وتنوع الموارد الطبيعية الزراعية مع انخفاض في الانتاج والانتاجية ، بسبب عدم الاستغلال الامثل لهذه الموارد ، الامر الذي يجعل من هذه الاقطار تعتمد في تأمين جزء كبير من احتياجاتها من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد وبالتالي تخصيص جزء كبير من ميزانياتها للانفاق على هذا الاستيراد وبالعملة الصعبة ، كان من الممكن توظيفها في تمويل برامج التنمية الاستثمارية ، حيث تشير الاحصائيات الى تزايد الواردات الغذائية لدى الدول العربية بمعدلات كبيرة وذلك لسد الفجوة المتزايدة بين انتاج الغذاء واستهلاكه الناجمة عن زيادة متوسط معدل نمو الاستهلاك بأكثر من ضعفي متوسط معدل الانتاج الغذائي ، وبالرجوع الى دراسات الفجوة الغذائية العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبشكل خاص الى الميزان السلعي للمنتجات الغذائية لاجمالي الدول العربية ، تبين أن هذا الميزان* قد أوضح عجزا في معظم السلع الغذائية الرئيسية في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥ ، وهذه السلع هي القمح والسكر واللحوم والالبان ، وقد كانت الفجوة أعمق وتنمو بمعدلات اسرع في اللحوم والالبان عنها في السلع الاخرى ، فقد تراوح معدل النمو السنوي الصافي للواردات من اللحوم والالبان في الفترة من (متوسط الفترة ١٩٦٠-١٩٦٤) الى عام ١٩٧٥ بين ٧ر١٤٪ للحوم و ٧ر١٣٪ للالبان ، في حين تراوح هذا المعدل وخلال نفس الفترة بين ٤٪ و ١٠٪ للسلع الاخرى .

اذا كان موضوعنا الذي سنتناوله بالتفصيل هو التخطيط والتقييم الفني لمشاريع الاغنام ، أو بمعنى آخر أسس وبرامج تنمية الانتاج الغنمي ، فلا بد أن نتناول هذا الموضوع من خلال التخطيط الشامل لقطاع الزراعة بشكل عام والانتاج الحيواني بشكل خاص ، ذلك بأن الانتاج الحيواني مشتملا الانتاج الغنمي يعتبر الشق الثاني للانتاج الزراعي .

وتبرز أهمية التخطيط لتنمية الانتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني في الاقطار العربية كون هذه الاقطار تمتاز بكثرة وتنوع الموارد الطبيعية الزراعية مع انخفاض في الانتاج والانتاجية ، بسبب عدم الاستغلال الامثل لهذه الموارد ، الامر الذي يجعل من هذه الاقطار تعتمد في تأمين جزء كبير من احتياجاتها من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد وبالتالي تخصيص جزء كبير من ميزانياتها للانفاق على هذا الاستيراد وبالعملة الصعبة ، كان من الممكن توظيفها في تمويل برامج التنمية الاستثمارية ، حيث تشير الاحصائيات الى تزايد الواردات الغذائية لدى الدول العربية بمعدلات كبيرة وذلك لسد الفجوة المتزايدة بين انتاج الغذاء واستهلاكه الناجمة عن زيادة متوسط معدل نمو الاستهلاك بأكثر من ضعفي متوسط معدل الانتاج الغذائي ، وبالرجوع الى دراسات الفجوة الغذائية العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبشكل خاص الى الميزان السلعي للمنتجات الغذائية لاجمالي الدول العربية ، تبين أن هذا الميزان* قد أوضح عجزا في معظم السلع الغذائية الرئيسية في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥ ، وهذه السلع هي القمح والسكر واللحوم والالبان ، وقد كانت الفجوة أعمق وتنمو بمعدلات اسرع في اللحوم والالبان عنها في السلع الاخرى ، فقد تراوح معدل النمو السنوي الصافي للواردات من اللحوم والالبان في الفترة من (متوسط الفترة ١٩٦٠-١٩٦٤) الى عام ١٩٧٥ بين ٧ر١٤٪ للحوم و ٧ر١٣٪ للالبان ، في حين تراوح هذا المعدل وخلال نفس الفترة بين ٤٪ و ١٠٪ للسلع الاخرى .

المهندس الزراعي رياض سعد الدين (١)

واذا كان الانتاج النباتي في الدول العربية يتصف بالتخلف ، فان الانتاج الحيواني فيها يعتبر أكثر تخلفا ، حيث** « لا يقوم على صناعة لها مقوماتها الاقتصادية ، فهو اما قطاع قبلي تقتني فيه الحيوانات لأسباب اجتماعية كما في السودان والصومال ، أو يدخل ضمن الزراعة التقليدية كمصدر للطاقة كما في مصر . الامر الذي أدى الى انخفاض معدلات نمو انتاج هذا القطاع ، فلم تتجاوز مثلا ٢٪ بالنسبة للحوم الحمراء ... وفي واقع الامر فان مظاهر التخلف الزراعي في الدول العربية ماهي الا نتاج لعديد من المشاكل والمعوقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ، لابد من وضع برامج فعالة للحد من تأثيرها السلبي على الانتاج العربي من الغذاء » ومن هذه المعوقات مايتصل بالموارد

(*) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ برامج الامن الغذائي العربي ــ الجزء الاول ــ الخرطوم اغسطس (اب) ١٩٨٠ .

(**) نفس المصدر السابق .

(١) مدير تخطيط الزراعة والموارد المائية في هيئة تخطيط الدولة في سورية .

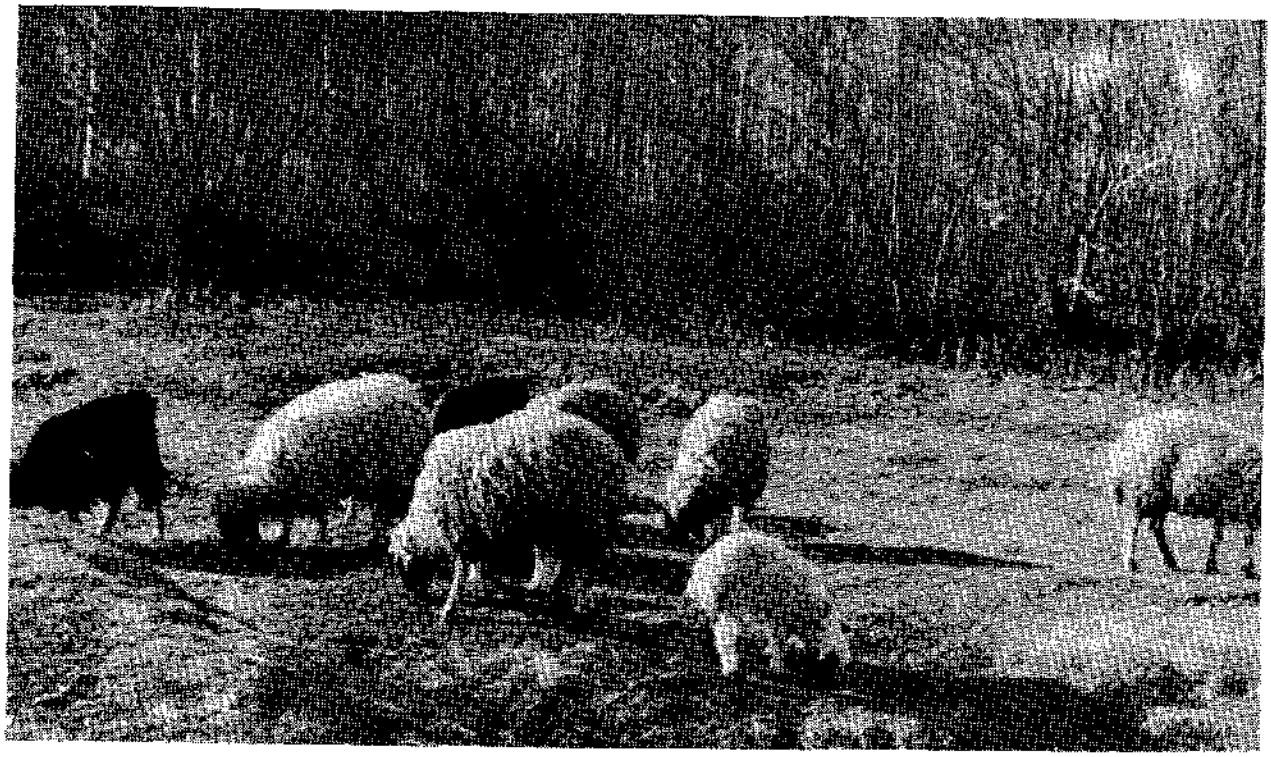

الطبيعية الزراعية وخاصة المشاكل الناجمة عن الجفاف وتدهور المراعي وتملح التربة وتخلف أنظمة الري والهدر الكبير في مياه الري ، ومن المعوقات أيضا مايتصل بمستوى التكنولوجيا وخاصة مستلزمات الانتاج الزراعي والعمليات الزراعية بمختلف مراحلها ابتداء من تحضير الارض حتى الحصاد ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالقوة العاملة الزراعية من حيث الكم والنوع والاداء ، ومن المعوقات مايتصل بالامور التنظيمية والمؤسسية وخاصة الاسعار المزرعية والسياسة السعرية والتسويق الزراعي والنظام الحيازي . وأخيرا هناك المعوقات المالية والتمويلية ، ولاشك بأن المعوقات آنفة الذكر مجتمعة لعبت ومازالت تلعب دوراً كبيراً في حدوث الفجوة الغذائية مابين الانتاج الغذائي واستهلاكه في الدول العربية وان كانت هذه الدول تختلف فيما بينها من حيث درجة تأثر انتاجها الزراعي بمعوق أو بمجموعة من تلك المعوقات تبعاً لضخامتها أو ضآلتها في القطر الواحد .

ان تخلف الانتاج الحيواني في الدول العربية يعني تخلفاً في الانتاجية وفي معدل نمو الانتاج الحيواني .وتشير الدراسات المتعلقة بالتصورات بعيدة المدى (الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠) ان معدل النمو في عدد الحيوانات سوف لن يزيد عن ٢ر٢٪ يضاف الى ذلك توقع ارتفاع نسب الفاقد الانتاجي بسبب ارتفاع نسب الحيوانات غير المنتجة كحيوانات الجر والحمل اذا استمر التركيب الحالي لاعداد الحيوانات في الدول العربية ، هذا فضلا عن أن جزءا لابأس به من الثروة الحيوانية يقتنى لأسباب قبلية واجتماعية وليس لاسباب اقتصادية كما هو الحال في بعض مناطق السودان والصومال .

برامج تطوير الانتاج الغنمي :

يكتسب قطاع الاغنام في الثروة الحيوانية لدى الاقطار العربية أهمية خاصة حيث تشكل الاغنام نسبة كبيرة من أعداد الحيوانات المزرعية في غالبية تلك الاقطار وخاصة في المغرب والسودان والعراق والجزائر وسورية .

ومن المعروف أن الاغنام والماعز من الحيوانات المجترة والكانسة ، وبفضل هذه الميزة تتحول الأعشاب والمراعي الطبيعية وعفير المحاصيل ومخلفات المعامل الى منتجات ذات قيمة غذائية عالية من البروتين والطاقة على شكل لحوم وألبان ، اضافة الى الجلود والصوف وغيرها ،

وبمعنى آخر فان الاغنام والماعز من الحيوانات الاقتصادية التي لا تنافس الانسان على الارض الزراعية التي ينتج منها مباشرة الحبوب الغذائية والخضار والفاكهة وغيرها ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للابقار والدواجن التي لا يمكن أن تقتات على الحشائش وعفير الزراعات بل تتطلب تخصيص جزء من الارض الزراعية لتأمين العلف الاخضر لها وكذلك الاعلاف الحبية .

ومن أجل تخطيط سليم لقطاع الاغنام ووضع برامج تنمية وتطوير هذا القطاع في أي قطر من الاقطار العربية لابد من :

١ ـ دراسة وتحليل الوضع الراهن للثروة الغنمية في القطر .

٢ ـ تحديد آفاق تنمية وتطوير الثروة الغنمية من خلال تصورات بعيدة المدى (عشرين عاما قادمة) وضمن الاطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك القطر .

٣ ـ تحديد برامج تنموية لقطاع الاغنام بهدف تحقيق الاهداف الانتاجية لهذا القطاع ضمن اطار الخطط المتوسطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان دراسة وتحليل الوضع الراهن لقطاع الأغنام يهدف الى متابعة انعكاسات تطور المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على مسيرة تنمية وتطوير هذا القطاع ، والوقوف على نقاط الضعف فيه ومجالات الاختناق التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المرسومة له ، انطلاقا الى وضع الصيغ الملائمة للسياسات والاجراءات والبرامج التنموية والكفيلة بازالة هذه العوائق وتحقيق معدلات نمو مرغوبة في ذلك القطاع ، ضمن اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني بوجه عام ولقطاع الزراعة بوجه خاص .

ان أهم المؤشرات والمتغيرات التي يجب أن تتناولها دراسة وتحليل الوضع الراهن لقطاع الاغنام يمكن اجمالها بما يلي :

١ ـ تطور أعداد قطيع الاغنام ومعدلات نمو هذه الاعداد خلال فترة الدراسة حيث ان هذا المؤشر يعطي فكرة عن اتجاه تزايد أو تناقص عدد الاغنام خلال تلك الفترة مع رصد العوامل المؤثرة على ذلك الاتجاه ، وبالتالي اتخاذ الاسباب لتنمية تلك العوامل اذا كانت في الاتجاه الايجابي أو ازالتها أو تقليلها ان لم يمكن ازالتها اذا كانت في الاتجاه السلبي ، ويجب ألا تكتفي دراسة وتحليل تطور الاعداد بالتطور الاجمالي لاعداد قطيع الاغنام ، بل يجب التعرض لتطور التركيب الهيكلي للقطيع (النعاج ـ الكباش ـ الخراف ـ القطيع المنتج ـ قطيع التسمين ... الخ ...) .

٢ ـ المعاملات الفنية الانتاجية للاغنام :

وهي تعبر عن المعدلات العددية والكمية للكفاءة الانتاجية لقيطع الاغنام خلال فترة الدراسة ، ويمكن الوقوف على درجة هذه الكفاءة بمقارنة تلك المعاملات مع مثيلاتها العالمية وتلك السائدة في الدول النامية وفي الدول المتقدمة .

ويمكن استعراض هذه المعاملات فيما يلي :

١ ـ نسبة القطيع المنتج الى اجمالي القطيع وتقدر بحوالي ٦٧٪ .

٢ ـ نسبة الولادات الى اجمالي القطيع المنتج وتقدر بحوالي ٨٠٪ .

٣ ـ عدد المواليد لكل ١٠٠ رأس والدة ويقدر بحوالي ١٠٣ مولود وهذه النسبة تعكس ظاهرة التوائم .

٤ ـ نسبة النفوق في المواليد وتقدر بحوالي ١٠٪ .

٥ ـ نسبة النفوق في الاغنام البالغة وتقدر بحوالي ٣٪ من اجمالي القطيع .

٦ ـ نسبة الذبح الاضطراري وتقدر بحوالي ٢٪ من اجمالي القطيع .

٧ ـ نسبة الاستبدال وتقدر بحوالي ٤٠٪ من القطيع المنتج ٠

٨ ـ متوسط وزن الذبيحة وهو يختلف بحسب العمر والنوع ويقدر بحوالي ١٨ كغ لخراف الذبح و ٢٥ كغ للاغنام المستبعدة المسمنة و ٣٢ كغ للكباش والدغالي المسمنة (عواس) ٠

٩ ـ متوسط الادرار السنوي من الحليب ويقدر بحوالي ٦٠ كغ للرأس الواحد ٠

١٠ ـ متوسط انتاج الرأس من الصوف ويقدر بحوالي ٢ كغ صوف خام غير مغسول ٠

٣ ـ التغذية :

تعتبر التغذية أهم العوامل التي تؤثر على تطور اعداد* الأغنام وكفاءتها الانتاجية لذا فمن الضروري ـ أثناء دراسة وتحليل الوضع الراهن لقطاع الاغنام ـ التعرض الى الحالة الغذائية لهذا القطيع خلال فترة الدراسة ومدى توفر الموارد العلفية ، وأنماط انتاجها ، ومدى كفايتها وانتشارها ٠

٤ ـ الرعاية الصحية والبيطرية :

كذلك يجب التعرض للحالة الصحية لقطيع الاغنام وحصر الامراض والطفيليات التي تتعرض لها الاغنام ومدى توفر الخدمات الاساسية في مجال الرعاية البيطرية ومكافحة الامراض والطفيليات ٠

٥ ـ دراسة وتحليل استهلاك منتجات الاغنام من لحم وحليب طازج وزبدة وسمنة ولبن رائب وصوف ٠٠ ومن دراسة تطور استهلاك تلك المنتجات خلال فترة الدراسة يمكن بيان اتجاه الطلب على تلك المنتجات ، وفيما اذا كان من المرغوب التوسع بالانتاج بمعدلات أكبر من المعدلات الحالية أم المحافظة على تلك المعدلات وذلك بالمقارنة مع المنتجات المماثلة من الحيوانات الاخرى كالابقار والدواجن وغيرها ٠

وبعد الانتهاء من دراسة وتحليل الوضع الراهن لقطاع الاغنام تأتي مرحلة تقدير الطلب على منتجات الاغنام خلال المرحلة المقبلة ولتكن لعشرة أو عشرين عاما ، وذلك ليمكن على ضوئها تحديد آفاق تنمية هذا القطاع واقتراح البرامج التنموية متوسطة الاجل والمشاريع والاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج ، وطبيعي أن يتم تقدير الطلب على منتجات الاغنام مع الاخذ بعين الاعتبار السلع البديلة والطلب على السلع المماثلة من المنتجات الحيوانية بصفة عامة ٠

وفي الواقع يعتبر تقدير الطلب المستقبلي على منتجات الاغنام والميزان السلعي لتلك المنتجات من أهم أدوات التخطيط لقطاع الاغنام ٠ واذا اعتبرنا أن منتجات الاغنام جزء من المنتجات الحيوانية الاخرى ، فيمكن أن نجمل الكلام في موضوع تقديرات الطلب على مجمل المنتجات الحيوانية كونها جميعا تشكل المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني ، ثم يمكن بعد ذلك تقدير نصيب أو مساهمة منتجات الاغنام في تكوين ذلك الطلب ٠

والطلب الكلي على المنتجات الحيوانية يتكون من شقين رئيسيين :

ـ الطلب المحلي على المنتجات الحيوانية والطلب الخارجي عليها ٠

فأما الطلب المحلي فيشمل الطلب على المنتجات الحيوانية للاغراض التالية :

١ ـ الاستهلاك النهائي أو الطلب على الغذاء مثال الحليب (اللبن) الذي يشرب طازجا ٠

٢ ـ الاستهلاك الوسيط أو الطلب على مستلزمات الانتاج مثال الجزء من الحليب الذي يقدم للخراف الرضيعة ، أو الحليب الذي يعتبر المادة الاولية الخام لصناعة الالبان ٠

٣ ـ الفاقد وهو الجزء من المنتجات الحيوانية الذي يفقد أو يتلف ويشكل جزءا من اجمالي الانتاج ، لا يصل الى يد المستهلك ٠

(*) ان اعداد وانتاج الاغنام يتميز بظاهرة عدم الاستقرار بسبب عدم استقرار توفر الغذاء مما يجعل التخطيط الاقتصادي السليم لهذا القطاع صعبا جدا ، حيث يعتمد نظام تربية الاغنام الحالي في معظمه على المراعي الطبيعية وعلى بقايا المحاصيل ، وهذا نظام لا يضمن توفير التغذية الكافية للاغنام ويجعل أعدادها وانتاجها عرضة لتقلبات شديدة ، وعلى سبيل المثال فقد كان عدد الاغنام في القطر العربي السوري حوالي /٥ر٣/ مليون رأسا في عام ١٩٥٢ ارتفع الى حوالي /٦/ مليون رأسا في عام ١٩٥٨ ، وبمرور أعوام تحط وجفاف حلت بالبلاد بشكل عام وفي البادية بشكل خاص وذلك خلال ثلاثة أعوام متتابعة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ هبط بعدها عدد قطيع الاغنام الى أقل من /٣/ مليون رأس ، والجدير بالذكر فان المؤثرات السيئة على قطعان الاغنام لا تنتهي نتائجها بانتهاء الفترة التي سادت فيها المؤثرات السيئة بل تتعداها الى فترة تالية .

٤ ـ المخزون وهناك نوعان من المخزون : الفني أو التجاري والاستراتيجي ، ويستخدم هذا النوع من الطلب عادة على سلع الحبوب الغذائية بشكل رئيسي ٠

أما الطلب الخارجي أو الطلب على التصدير ، فهو يمثل احتياجات التجارة الخارجية من فائض الانتاج المحلي لتصديره للخارج ٠

ويتأثر الطلب المحلي على المنتجات الحيوانية بأربعة عوامل رئيسية يمكن ايجازها بما يلي :

١ ـ اتجاهات الطلب على كل من المنتجات الحيوانية خلال الفترة السابقة ومعدلات استهلاك الفرد السنوية منها ، وبالتالي تحديد المستوى الحالي لمقدار استهلاك الفرد من تلك المنتجات ٠

وهناك أسلوبان لتحديد ذلك :

الاسلوب الاول ويعتمد على ميزانية الاسرة أو على حصر استهلاك الغذاء بالعينة والاسلوب الثاني هو استخدام الموازين السلعية ٠

٢ ـ معدل زيادة السكان السنوية :

بفرض ثبات بقية العوامل ، فان زيادة الطلب على سلعة غذائية معينة تتم بنفس القدر الذي يزداد فيه عدد السكان خلال نفس الفترة ، وبمعنى آخر فان هناك حدا أدنى لمعدل زيادة الطلب على سلعة غذائية ما ، يعادل معدل نمو السكان بفرض الاحتفاظ بالمستوى الحالي لمعدل استهلاك الفرد من تلك السلعة ، وبفرض ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر على زيادة الطلب على تلك السلعة ٠ ونظرا لاختلاف نمط الاستهلاك الغذائي بين الريف والحضر ، فيفضل الاخذ بعين الاعتبار توزع السكان الى ريف وحضر عند تقدير الطلب على المنتجات الحيوانية ٠

٣ ـ الدخل الفردي :

ويعبر عن الدخل الفردي بنصيب الفرد من الناتج المحلي ، اذ من المعلوم ان مقدار دخل الفرد المخصص للانفاق على الغذاء يتوقف على حجم ومعدل زيادته السنوية ٠

٤ ـ المرونة الدخلية للطلب على الغذاء :

يتأثر استهلاك الفرد من الغذاء بدخله ، ويقاس اثر الدخل الفردي على استهلاكه بما يسمى بمعامل المرونة الدخلية للطلب على الغذاء ٠

ويعرف معامل المرونة الدخلية للطلب على الغذاء بأنه النسبة المئوية للزيادة في الطلب على سلعة غذائية ما وذلك عندما يزيد الدخل الفردي ١٪ مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ٠

وتختلف المرونة الدخلية للطلب على الغذاء بين فرد وآخر ودولة وأخرى ، وكذلك من سلعة لاخرى ، وبصفة عامة فان السلع الغذائية التي تعتبر مصدرا للطاقة والكربوهيدرات مثل الحبوب والمحاصيل النشوية تكون المرونة الدخلية للطلب عليها أقل من المرونة الدخلية للطلب على السلع الغذائية التي تعتبر مصدرا للبروتين كالمنتجات الحيوانية ، كما أنه كلما زاد دخل الفرد ازداد الانفاق وبالتالي الطلب على المنتجات الحيوانية ٠

وعلى سبيل المثال يمكن أن نبين فيما يلي معامل المرونة لعدد من السلع الغذائية الرئيسية:

محاصيل الحبوب ٢١ر٠ ـ البطاطا ٣ر٠ ـ المواد السكرية ٤٦ر٠ ـ محاصيل الزيوت ٥ر٠ ـ الخضار ٥ر٠ ـ الفواكه ٤٢ر٠ ـ لحوم ٠٦ر١ ـ بيض ٢ر١ ـ أسماك ٩٩ر٠ ـ حليب ٠ر١ ٠

وبعد أن يتم تقدير كل من مستوى الاستهلاك الحالي للفرد من المنتجات الحيوانية أي في سنة الاساس وكذلك الانفاق الفردي على الاستهلاك في سنة الاساس وفي سنة الهدف ومعرفة المرونة الدخلية للانفاق على كل من المنتجات الحيوانية ، فيمكن تقدير الطلب الفردي على كل من هذه المنتجات في سنة الهدف طبقا للمعادلة التالية :

$$س_{هـ} = س_{صفر} \left(1 + \left(\frac{ن_{هـ} - ن_{صفر}}{ن_{صفر}}\right) م\right)$$

حيث :

$س_{هـ}$ = الطلب الفردي على الغذاء لسلعة ما في سنة الهدف أي في السنة المراد تقدير الطلب المستقبلي فيها ٠

$س_{صفر}$ = مستوى استهلاك الفرد من تلك السلعة في سنة الاساس ٠

$ن_{هـ}$ = الانفاق الفردي على الاستهلاك الخاص في سنة الهدف ٠

$ن_{صفر}$ = الانفاق الفردي على الاستهلاك الخاص في سنة الاساس ٠

م = معامل المرونة الدخلية للطلب على الغذاء

كما يمكن تطبيق معادلة أخرى على الوجه التالي :

معدل زيادة الطلب على سلعة غذائية = معدل الزيادة في السكان + معدل الزيادة في الدخل × المرونة الدخلية .

هذا وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من البروتين الحيواني يبلغ حوالي ١٣٫٧ غرام في الوجبة الغذائية وهو متوسط متواضع جدا بالمقارنة مع متوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة ، حيث يبلغ ٥٤٫٩ غرام .

كما تشير دراسات منظمة الاغذية والزراعة الدولية ان استجابة الفرد للزيادة في استهلاكه من لحوم الاغنام نتيجة زيادة دخله أعلى من استجابته لزيادة استهلاكه من اللحوم البقرية .

مستويات تخطيط قطاع الاغنام :

يمكن تخطيط قطاع الاغنام وفقا لعدة مستويات تبعا لنوع وطبيعة الانتاج وبحسب أشكال ادارة مشاريع الاغنام ، كما يمكن أن يتم التخطيط لبرامج ومشاريع تتعلق بتطوير الاغنام وزيادة انتاجها بشكل مباشر ، أو التخطيط لبرامج ومشاريع ذات صلة بتطوير الاغنام وزيادة انتاجها .

ويمكن ان نميز المستويات التالية في تخطيط قطاع الاغنام :

١ ـ بحسب نوع النشاط وانماط الانتاج .
٢ ـ بحسب اشكال الحيازة .
٣ ـ بحسب نوع المنتج .

أما تخطيط الاغنام بحسب نوع النشاط وانماط الانتاج فهناك ثلاثة أنواع من انماط الانتاج الغنمي هي :

آ ـ الانتاج الواسع أو الانتاج الرعوي التقليدي .
ب ـ الانتاج المكثف .
جـ ـ الانتاج شبه المكثف .

ويمكن أن نتناول فيما يلي بالشرح الموجز خصائص كل نمط من هذه الانماط :

الانتاج الواسع أو الانتاج الرعوي التقليدي :

يعتبر هذا النمط من الانتاج الغنمي النشاط السائد في معظم الدول العربية التي تعنى بتربية الاغنام ، حيث تعتمد معظم الاغنام في تلك الدول على المراعي الطبيعية في تأمين معظم احتياجاتها الغذائية ، ولهذا السبب يكتسب هذا النمط من الانتاج الغنمي أهمية خاصة في وضع برامج وسياسات تنمية قطاع الاغنام .

وعلى الرغم من اتساع مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية (٢٦٨ مليون هكتار*) فانها تشترك ببعض الصفات والمعوقات التي تجعل منها موردا غذائيا للاغنام ذا انتاجية متدنية ويمكن اجمال هذه الصفات والمعوقات بما يلي :

١ ـ تقع معظم المراعي الطبيعية لدى الدول العربية في منطقة صحراوية جافة تقل معدلات الامطار فيها عن /١٠٠/ ملم سنويا ، وتتعرض في بعض السنوات الى عوامل القحط والجفاف ، مما يلحق أضراراً بالغة في قطعان الاغنام سواء من حيث العدد أو الانتاجية ، وقد سبق المثال عما تعرضت اليه الاغنام في القطر العربي السوري خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ من قحط وجفاف في البادية السورية وأدى الى انخفاض قطيع الاغنام من حوالي /٦/ مليون رأساً الى أقل من /٣/ مليون رأساً وبالتالي الى تحقيق خسارة جسيمة لحقت بمربي الاغنام وبالاقتصاد الوطني على حد سواء .

٢ ـ انخفاض الكثافة الحيوانية للمراعي الطبيعية في الدول العربية ، حيث تبلغ ٢٫١٧ هكتار للرأس** من الاغنام والماعز ، في حين تبلغ في الدول المتقدمة ٢٫٤ هكتار للرأس الواحد من الاغنام والماعز .

٣ ـ انخفاض انتاجية المراعي الطبيعية من اللحوم في الدول العربية ، وذلك بالمقارنة مع المعدلات العالمية ، *** فقد بلغت حوالي ٥٫٥ كيلوغرام في عام ١٩٧٥ ، بينما بلغت ١٧٫٧ كغ على المستوى العالمي و ٢٩٫٧ كغ على مستوى الدول المتقدمة وحوالي ٩٫٧٦ كغ في الدول النامية في نفس العام .

٤ ـ وجود ظاهرة الرعي الجائر والفوضوي للمراعي الطبيعية بالاضافة الى التحطيب

---

* منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، الكتاب السنوي للانتاج ١٩٧٦ .

** المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ برامج الامن الغذائي ـ الجزء الاول ـ الخرطوم ١٩٨٠ .

*** منظمة الاغذية والزراعة الدولية ـ مصدر سابق .

(كسر الاشجار البرية وقلع الانجم الرعوية لأغراض الوقود) بالاضافة الى فلاحة الارض وزراعتها بالحبوب ، كل هذه العوامل أدت الى ازالة الغطاء النباتي وتعرية التربة لمساحات كبيرة من المراعي الطبيعية وبالتالي تدهور هذه المراعي ٠

٥ ـ قيام الرعاة وجميعهم من البدو الرحل على رعاية قطعان الاغنام سواء العائدة لهم أو للملاك القاطنين في المدن وفق نظم وتقاليد قديمة تتفق مع مواسم الامطار الموسمية ٠

ازاء هذا الوضع القائم في المراعي الطبيعية التي تشكل المفتاح الرئيسي لتطوير الاغنام وزيادة انتاجها سواء من الألبان ومشتقاتها أو اللحوم أو الصوف ، فان المجال رحب لوضع خطط تنموية تهدف الى تطوير المراعي الطبيعية من خلال برامج ومشاريع محددة وسياسات واجراءات حكومية بناءة ٠

ويمكننا أن نستعرض ـ على سبيل المثال وليس الحصر ـ بعض البرامج والمشاريع والسياسات والاجراءات التي تهدف جميعها الى تطوير المراعي الطبيعية :

١ ـ ايجاد تنظيمات اجتماعية وتعاونية تضم في عضويتها أفراد المجتمع الرعوي الذي يتواجد في مناطق المراعي الطبيعية ، بحيث تقوم هذه التعاونيات على الاسس التالية :

ـ يحدد حرم من أراضي المراعي ـ وهي عادة أملاك دولة ـ لكل من هذه التعاونيات ، تحدد مساحته حسب عدد أعضاء كل تعاونية وحيازتها من الاغنام ، مع الاخذ بعين الاعتبار الحمولة الرعوية المقررة من السلطات الفنية المختصة ٠

ـ تتولى ادارة التعاونية وأعضاؤها حماية المراعي التي ضمن حرمها وذلك على مبدأ أو نظام الحمى ، « والحمى* تنظيم قديم لصيانة وحسن استغلال المراعي نشأ في شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام ، وربما كان أقدم سياسة رعوية في العالم ، تختار القبائل أو أهل القرى أو الافراد مناطق الحمى ويحظرون الرعي فيها ، الا بشروط ووفق أنظمة خاصة ، قد تختلف من مكان لآخر ، وذلك بغرض توفير الكلأ والمحافظة على المراعي أو الاشجار بصفة عامة ٠ وتستند حمايتها الى تقاليد وأعراف تتضمن جزاءات للمخالفين ٠٠٠ »

ـ تنظيم الرعي وفقا لدورات رعي مناسبة تتفق وحمولة أراضي الرعي وقدرتها على استعادتها الغطاء النباتي ٠

ـ المحافظة على الغطاء النباتي ، وصيانة الموارد الرعوية ، وعدم فلاحة الارض والاحتطاب ، بل العمل على اعادة اعمار المراعي بزراعة الشجيرات الرعوية ٠

ـ توفير الخدمات الاساسية المادية كالمياه ومستودعات أعلاف ووسائط نقل وكذلك الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستوصفات مما يحسن الظروف المعاشية لأعضاء هذه التعاونيات وأفراد أسرهم ٠

٢ ـ قيام الحكومات بحفر وتجهيز الآبار في أرجاء مناطق الرعي الطبيعي بهدف تأمين مياه الشرب لقطعان الاغنام ٠

٣ ـ قيام الحكومات بتوفير الاعلاف المركزية وبناء احتياطيات استراتيجية من هذه الاعلاف لمجابهة أزمات القحط والجفاف ، وذلك عن طريق اقامة مستودعات الاعلاف بالاعداد والحجوم المناسبة في مناطق الرعي الطبيعي ٠

٤ ـ قيام الحكومات بتوفير الرعاية البيطرية والتلقيح والمعالجة ضد مختلف الامراض التي تتعرض لها قطعان الاغنام ، وذلك باقامة مراكز الرعاية البيطرية وكذلك مراكز التلقيح الصناعي ، ومغاطس التعقيم ٠

٥ ـ اقامة مراكز حكومية رائدة في منطقة المراعي الطبيعية تعمل في مجال تربية الاغنام وتحسين المراعي ، واجراء التجارب العلمية الهادفة الى زيادة الانتاجية (مثال تجارب على الفطام المبكر للحملان وتسمينها على العليقة المركزة بهدف زيادة انتاج اللحوم من الاغنام بشكل أكثر اقتصادي من الطرق التقليدية) ٠

٦ ـ اقامة السدود التخزينية السطحية على مجاري الوديان بهدف توفير مياه الشرب لقطعان الاغنام وزراعة الاشجار والشجيرات في المناطق المجاورة ٠

---

* دكتور عمر دراز ـ خبير المراعي والاعلاف في الفاو ـ الحمى في شبه الجزيرة العربية واثره في تحسين المراعي وصيانة التربة وايقاف زحف الصحراء .

الانتاج الفنمي المكثف :

ويتم هذا النمط من الانتاج استنادا الى اخضاع عدد من الاغنام الى الطرق الحديثة في التربية أو التسمين ـ حسب الغرض من المشروع ـ وذلك ضمن مزارع خاصة ذات حجم اقتصادي تتوفر فيها الشروطالفنيةوالصحية ، وتخضع لنظام تغذية متوازن من العليقة المركزة والعليقة الخضراء والاملاح المعدنية والفيتامينات ، كما تخضع لمراقبة صحية وعناية بيطرية بشكل تحافظ على صحتها وتمنع انتشار الامراض بينها ، هذا بالاضافة الى تطبيق اسلوب التلقيح الصناعي للمحافظة على نقاوة العروق .

وتقام هذه المزارع عادة في مناطق تتوفر فيها الاحتياجات من الاعلاف والماء وغيرها من مستلزمات الانتاج ضمن ظروف ملائمة بيئياً واقتصاديا ، بالاضافة الى توفر خدمات البنية الاساسية اللازمة لهذا النوع من الانتاج ، كمستودعات الاعلاف ، ووسائل النقل والانتقال والطرق وغيرها ...

ويطبق نظام الانتاج المكثف للاغنام في مشاريع تسمين الاغنام لانتاج اللحم بصفة أساسية ، حيث تسمن الاغنام ضمن حظائر خاصة تتوفر فيها الشروط الفنية والصحية ، وتتراوح مدة دورة التسمين بين ٣ ـ ٤ شهر ، ثم تباع للذبح .

ويمكن أن ينفذ مثل هذا النوع من المشاريع عن طريق اقامة المزارع الخاصة أو المزارع التعاونية سواء تعاونيات الخدمات أو التعاونيات الانتاجية ، وكذلك عن طريق مزارع الدولة وتقوم الدولة عادة بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لمثل هذه المشاريع وخاصة المتعلق منها بتأمين الاعلاف والخدمات البيطرية .

الانتاج الفنمي شبه المكثف :

يمكن أن نطلق على هذا النمط من الانتاج الفنمي اسم التكامل بين الانتاجين النباتي والحيواني ضمن المزرعة الواحدة ، وتلجأ اليه الدول من أجل ادخال تربية الحيوان في النظام الزراعي ، حيث يجري ادخال زراعة الاعلاف ـ حبوب وبقوليات علفية ـ في الدورة الزراعية، وخاصة في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية ، وبنفس الوقت يتم تربية الاغنام في تلك المزارع ضمن نظام بسيط أقل تعقيدا وكلفة من نظام الانتاج المكثف . وفي هذا النمط من الانتاج الفنمي يمكن أن يتبع نظام التربية من أجل الحصول على اللبن والصوف والخراف ، كما يمكن أن يتبع نظام التسمين من أجل الحصول على اللحم ، وان كان النظام الاول ـ أي نظام التربية ـ هو النمط السائد .

ولهذا النمط من الانتاج الفنمي مزايا متعددة يمكن اجمالها بما يلي :

١ ـ الاستخدام الامثل والاكثر كفاءة للموارد الطبيعية الزراعية ـ سواء موارد الارض أو المياه ، اذ من الملاحظ في كثير من الاقطار العربية يلجأ الفلاح الى تبوير جزء من أرضه سنويا في المناطق البعلية ـ الزراعة المطرية ـ في حين أثبتت التجارب امكانية زراعة كامل الارض في العام الواحد وفقا لدورة زراعية تشمل الحبوب والبقول العلفية وبالتالي يمكن انتاج الاعلاف اللازمة لتربية الاغنام في نفس المزرعة .

٢ ـ الاستخدام الكامل أو شبه الكامل للقوة العاملة الزراعية ، نظرا لما يخلقه هذا النمط من الانتاج من فرص عمل ويقلل من البطالة الزراعية وخاصة المقنعة منها ولما يهيئه من فرصة للعمل على مدار السنة .

٣ ـ تنويع الانتاج الزراعي وبالتالي تنويع مصادر الدخل مما يقلل من المخاطر التي قد يتعرض اليها المنتج عندما يعتمد على محصول واحد ويحقق له استقرارا أكبر في الدخل

٤ ـ زيادة انتاجية الارض بسبب زيادة خصوبتها بتسميدها من مخلفات الحيوانات المرباة في نفس المزرعة ، وبنفس الوقت زيادة انتاجية هذه الحيوانات بسبب توفير مصدر دائم وكاف من العلف (أي المنفعة متبادلة أو التكامل في الانتاج النباتي والحيواني) .

التقييم الفني لمشاريع الاغنام :

لا بد لنا أولا أن نأخذ فكرة عن تعريف « المشروع الاستثماري » بصفة عامة قبل قبل الدخول بتفاصيل التقييم الفني لمشاريع الاغنام .

فقد عرف البعض المشروع الاستثماري بأنه « أصغر وحدة استثمارية يلزم بحثها في مجال التخطيط ، ويمكن وصف المشروع بأنه تكلفة مجموعة من عوامل الانتاج تخصص للحصول على مجموعة من الناتج ، ومشروعات التنمية تأخذ أهميتها من كونها الوسيلة المباشرة والعملية لتحقيق الاهداف العامة والاهداف المحددة للخطة ، وهي تؤدي هذا الغرض عن طريق استخدام وتوظيف الموارد المحدودة مثل رأس المال والنقد الاجنبي والخبرة » .

كما عرفه البعض الآخر « بأن النشاطات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع تمثل في مجموعها مايسمى بالمشروع ، ويمكن القول بصفة عامة بأننا ننظر الى المشاريع الزراعية على أنها عملية استثمار ، حيث نقوم بانفاق موارد مالية من أجل خلق أصول منتجة نتوقع الحصول من خلالها على منافع على مدى فترة طويلة من الزمن ، وان أي نشاط ننفق عليه الاموال مقابل ما نتوقعه منها من عائدات وانه يخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل والتنفيذ كوحدة واحدة ، فهو نشاط محدد له نقطة ابتداء محددة ونقطة انتهاء محددة ويرمي الى تحقيق هدف محدد » .

وهناك تعاريف عديدة اخرى للمشروع تناولها علماء التخطيط ، لا يتسع المجال الى ذكرها الا انه يمكن القول بأن جميع تلك التعاريف تتفق في كون المشروع مجموعة من الانشطة والاجراءات المادية والمالية التي تهدف الى استخدام مجموعة محددة من الموارد الاقتصادية وبكميات محددة في قطاع اقتصادي ما من اجل الحصول على منافع معينة في هذا القطاع تحت نمط محدد من الادارة ووفقا لبرامج زمنية محددة .

والجدير بالتنويه الى ان التخطيط للمشاريع الاستثمارية في قطاع اقتصادي أو اجتماعي ما ، يجب ان يتم ضمن الاطار العام لتنمية ذلك القطاع والذي يعتبر بدوره جزءا من الاطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني .

وبمعنى آخر يجب أن تكون أهداف المشروع متفقة ومتلائمة مع الاهداف العامة والمحددة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر .

ولكل مشروع خمس مراحل تشكل بمجموعها دورة المشروع ، وهذه المراحل هي :

١ - مرحلة تحديد المشروع

٢ - مرحلة اعداد المشروع ويقع تحتها :

- **الجدوى الفنية للمشروع .**
- **الجدوى التجارية للمشروع أو دراسة السوق .**
- **الجدوى المالية للمشروع أي مصادر التمويل .**
- **الجدوى الاقتصادية للمشروع .**
- **الجدوى الاجتماعية والسياسية للمشروع**
- **الجدوى الادارية والتنظيمية للمشروع**
- **الجدوى القانونية للمشروع .**

وتنتهي هذه المرحلة باعداد تقرير المشروع ودراسة جدواه من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذه .

٣ - مرحلة تقييم المشروع قبل تنفيذه .

٤ - مرحلة التنفيذ .

٥ - مرحلة تقييم المشروع بعد التنفيذ .

وكل من تلك المراحل تتضمن عددا من الاعتبارات والانشطة واساليب التحليل بدرجات متفاوتة من الدقة أو العمومية تؤدي الى المرحلة التي تليها الى ان يتبلور المشروع في صورته النهائية ، بما فيها وصفه واهدافه وتركيبه وموقعه وتحليله المالي والاقتصادي والاجتماعي ، واخيرا ادارته وطرق تصريف منتجاته .

وفي مجال الحديث عن التقييم الفني لمشاريع الاغنام التي تعتبر جزءا من مشاريع الانتاج الحيواني سنركز على المرحلتين الاولى والثانية أي مرحلةتحديد المشروعومرحلة اعداد المشروع ، بمعنى انه اذا رغبنا في اقامة أي مشروع استثماري يتعلق بالانتاج الحيواني بشكل عام أو بانتاج الاغنام بصورة خاصة يجب ان تتضمن دراسة واعداد التقرير الخاص بهذا المشروع الاقسام التالية :

١ - المقدمة :

ويتم التعرض فيها بايجاز الى : التركيب

العام للمشروع ، الاهداف العامة للمشروع ـ مجال المشروع (مثال: انشاء مستوطنات زراعية عائلية ، زيادة الانتاجية في المزارع القائمة ... الخ ...) وموجز تاريخي للمشروع من حيث تحديده وتحضيره ...

٢ ـ الخلفية :

وفي هذا القسم يتم ـ بشكل مختصر ـ وصف الاطار الزراعي والاقتصادي ، وذلك من حيث علاقته بالمشروع ، وخاصة في مجال تربية الحيوان والسياسات الوطنية المتعلقة بذلك بما فيها السياسات السعرية وخطط التطوير ، كما يجب تحديد المؤسسات المسؤولة عن تطوير وتمويل الثروة الحيوانية . كما يجب توضيح المبررات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي دعت لاختيار المشروع واعطته اولوية على البدائل الاخرى .

ومن أهم ما يتضمنه هذا القسم مراجعة عامة للقطاع الحيواني التي تهدف الى تقييم الحالة الراهنة لهذا القطاع واحتمالات التطوير ، ومعوقات التطوير المقترح فيه . ومن ثم اقتراح الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع التي من شأنها التغلب على هذه المعوقات . وتختلف محتويات المراجعة تبعا لنظم الانتاج والمشاكل المحلية . الا انه يمكن ذكر العناصر والمؤشرات التالية التي يجب ان تتضمنها محتويات المراجعة :

أ ـ الخلفية :
١ ـ دور الزراعة في الاقتصاد الوطني .
٢ ـ انماط الانتاج واستعمالات الاراضي .
٣ ـ اشكال الملكية وحجم المزرعة .
٤ ـ الحيوانات الزراعية في القطاع الزراعي .
٥ ـ الموارد الحيوانية .
٦ ـ مصادر الاعلاف .
٧ ـ واقع الامراض في القطاع الحيواني .
٨ ـ استهلاك المنتجات الحيوانية والطلب عليها ، والاستيراد والتصدير (اسقاطات لمدة ٥ ـ ١٠ سنوات)
٩ ـ وضع الاستبدال والمنافسة لمختلف أنواع الانتاج الحيواني .

ب ـ السياسات الحكومية التي تؤثر في انتاج واستهلاك المنتجات الحيوانية وذلك كالسياسات المتعلقة بأسعار كل من المنتج والمستهلك وسياسات التسعير بشكل عام وسياسات الضرائب والدعومات ذات الصلة بالانتاج الحيواني ، وكذلك سياسات الاستيراد والتصدير والرسوم المتعلقة بالمنتجات الحيوانية ، واية سياسات أخرى حكومية تؤثر على المنتجات الحيوانية .

ج ـ تسويق وتصنيع المنتجات الحيوانية :
ويتم التعرض هنا الى تسهيلات النقل وحركة القطعان والنظام التسويقي تسهيلات الخزن والتبريد ، وتسهيلات البيع بالجملة وطرق البيع بالمفرق .

د ـ الخدمات الزراعية :
ـ التركيب الهيكلي والميزانية للعاملين في مجال الانتاج الحيواني والخدمات البيطرية
ـ التركيب الهيكلي والميزانية والاهداف للبحوث في مجال تربية الحيوان وانتاج المراعي الطبيعية والمزروعة وادارة المراعي
ـ التعليم الزراعي .
ـ برامج التلقيح الاصطناعي .
ـ مدى توفر المدخلات الاساسية واسعارها (كالاسمدة ، اللقاحات ، بذار المراعي .)

هـ ـ التمويل اللازم لتطوير القطاع الحيواني :
ـ الهيكل الاستثماري لمشاريع تربية الحيوان
ـ مصادر التمويل الاساسية وشروط الاقراض وتسهيلات التسديد ...

و ـ وصف ملخص لاي برنامج وطني لتطوير القطاع الحيواني .

ز ـ ملخص لاولويات المشروع .

٣ ـ موقع المشروع :

يتم في هذا القسم توصيف للوضع الراهن للمشروع من حيث الشروط المادية والاقتصادية والاجتماعية والزراعية والتنظيمية والقانونية ، التي تبرر اختيار هذا الموقع للمشروع واعطائه الاولوية بين البدائل الاخرى المتاحة له . ويتم عادة وضع خرائط ومخطط لموقع المشروع .

ومن الشروط المادية التي يجب تغطيتها طبوغرافية الارض وجيولوجيتها ـ التربة الغطاء النباتي ـ المناخ ـ مصادر المياه ـ مصادر الطاقة ـ مدى توفر المراعي . وباختصار فان

هذا القسم يعرض مدى امكانية الموارد الطبيعية على تأمين نجاح مثل هذا المشروع ، ويعرض المعوقات المادية التي يجب التغلب عليها من اجل تحقيق المشروع لاهدافه .

ومن ناحية اخرى يجب توصيف الوضع القائم للثروة الحيوانية في المنطقة ، من حيث اعداد الحيوانات ، حجم القطعان ـ مدى توفر العروق الحيوانية المحسنة ـ البنية الاساسية كالطرق والتسهيلات التسويقية والصناعات الغذائية ـ المراعي القائمة .

كما يجب وصف نمط ملكية الارض ، والموارد البشرية (القوة العاملة ، نسبة العمالة ، مستوى الدخل ..) المؤسسات العاملة في المنطقة ومدى علاقتها وتأثيرها على المشروع ، مدى توفر تسهيلات التمويل والاقراض والتسويق والتخزين والتبريد ...

٤ ـ المشروع :

ان الاقسام السابقة قد تم فيها وصف الاطار العام ، وفرص ومحددات المشروع في حين يصف هذا القسم أهداف المشروع المباشرة وغير المباشرة ، ومكوناته ونشاطاته وتوقيته الزمني وتكاليفه ومصادر التمويل .

ويمكن تصنيف الاعمال التي يشتمل عليها المشروع كما يلي :

ـ اعمال غير زراعية وتشمل :

الطرق ، شبكات المياه والمجاري ، المكاتب ، المساكن ، تجهيزات التلقيح الاصطناعي ، تجهيزات الرعاية البيطرية ، تجهيزات التسويق ...

ـ الاعمال المزرعية وتشمل :

تسوية الارض ـ التسوير ـ الحظائر المكشوفة ـ تطوير المراعي ـ مصادر المياه وشبكاتها ، الابنية المزرعية ، مكافحة الامراض ، تسهيلات تصنيع المنتجات الحيوانية ، الميكنة الزراعية ـ القطيع الاساسي ... الخ ...

ـ توفير اليات المشروع وصيانتها ، اليات الصيانة ، الآلات الزراعية ، وسائط النقل .

ـ برنامج التمويل المطلوب .

ـ توفير خبرة استشارية لادارة المشروع والتدريب .

٥ ـ التنظيم والادارة :

يهتم هذا القسم في بحث كيفية تنفيذ المشروع وادارته ومدى كفاءة الخطوات الادارية المقترحة لذلك ، ونظرا للحاجة الى انهاء عمليات التطوير والوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى للمشروع في اقصر وقت ممكن فان تأسيس تنظيم وادارة كفؤة ، هو المفتاح الاساسي لنجاح المشروع بعد قبول الشروط الاقتصادية والفنية . وبشكل عام فان قسم التنظيم والادارة يهتم بتحديد المؤسسات أو الهيئات أو الجهات المسؤولة عن تنفيذ مختلف عناصر المشروع وتشغيلها والقيام بمسؤولياتها ، وبأن هذه الجهات لديها العناصر العاملة بشكل كاف ومؤهل وبأنها قادرة على القيام بالتنفيذ بشكل جيد ، وبأن هناك اجراءات فعالة للتنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ المشروع ، كما تقرر الادارة مدى الضرورة الى القيام بعدد من الاجراءات اللازمة لدعم تطوير تربية الحيوان ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات وتنسيقها مع بقية نشاطات المشروع .

٦ ـ انتاج المشروع :

ويتم في هذا القسم وصف الانماط المقترحة للمراعي وانتاج الاعلاف وانماط الاستخدام أخذين بعين الاعتبار الظروف المناخية وأنواع المزارع ودراسة وتوقعات الحمولات الرعوية ، والاعلاف اللازمة بالاضافة الى المنتجات الحيوانية من حليب ، لحم ، صوف ، جلود ... في منطقة المشروع من مختلف المزارع ، وعلى ضوء ذلك يتم حساب الانتاج من الوحدات المزرعية المقترحة للمشروع .

وفي معظم الحالات لايمكن الوصول الى الطاقة الانتاجية العظمى للمشروع في السنوات الاولى له ، لذا يجب وضع خطة تطوير الانتاج سنويا اخذين بعين الاعتبار ما يلي :

ـ الفقد في الانتاج خلال فترة التأسيس .

ـ الزيادة في المساحة الرعوية وانتاج الاعلاف الثانوية .

ـ الزيادة في الحمولة الرعوية وانتاجية الراس .

ـ دخول حيوانات جديدة مرحلة الانتاج واحتمالات الانتاجية المحسنة .

- التطور التدريجي في طرق رعاية الحيوان .

٧ - توقعات السوق والاسعار لمنتجات المشروع :

يجب اجراء تحليل دقيق لتوقعات السوق لمنتجات المشروع ، والهدف من ذلك التأكد من ان هناك تسويقا ملائما حجما وسعرا لمنتجات المشروع ، وعند اجراء تحليل السوق يجب الاهتمام بمختلف القنوات التسويقية المحلية والخارجية .

ان توقعات الاسعار يجب ان تكون مبنية على أساس اسعار باب المزرعة ، واذا كان المشروع يشمل وحدات تصنيع فيجب عند ذلك تقييم المنتجات في حالتها المصنعة ، وفي هذه الحالة تدخل في الحسابات كافة تكاليف التصنيع من رأسمالية وجارية .

٨ - التحليل المالي للمشروع .

٩ - التحليل الاقتصادي والاجتماعي للمشروع:

وتتضمن هاتان الفقرتان الاخيرتان تقييما للمشروع ماليا أو تجاريا واقتصاديا واجتماعيا وذلك لبيان الربحية التجارية للمشروع والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له .

والجدير بالذكر فان مشاريع الانتاج الحيواني بما فيها مشاريع الاغنام ذات طبيعة متميزة عن باقي المشاريع الزراعية ، وتعتبر أكثر تعقيدا عند اجراء التحليل والتقييم ، حيث ان تقدير عوائد ومنافع المشروع في مشاريع الانتاج الحيواني معقد وأكثر صعوبة من تقديرها في مشاريع الانتاج النباتي ، ففي مشاريع الانتاج النباتي ، بعد تحديد المساحة التي سيتم زراعتها من كل من المحاصيل الداخلة في المشروع ، ومردود الوحدة المساحية المتوقع لذلك المحصول على ضوء مستلزمات الانتاج والتكنولوجيا المستخدمة ، فانه يمكن الحصول على كمية الانتاج بضرب المساحة بالمردود ، ثم تضرب كمية الانتاج بالسعر المقدر فنحصل على قيمة الانتاج ، وبجمع قيم الانتاج لمختلف المحاصيل الداخلة بالمشروع نحصل على اجمالي العوائد بكل سهولة وبساطة .

أما في حالة الانتاج الحيواني فان الامر يختلف، حيث تشكل رؤوس الحيوانات الداخلة في المشروع

قطيعا متكاملا (القطيع الاساسي) ، يشتمل على الوحدات الحيوانية المنتجة والوحدات النامية ، والذكور اللازمة للتلقيح ... الخ ... كما هناك قطيع التربية وقطيع التسمين ... ويمكن تمييز ثلاث عمليات انتاجية في المشروع:

- عمليات التربية .
- عمليات الانتاج .
- خليط من عمليات التربية وعمليات الانتاج .

وتشمل عمليات التربية انتاج الامات التي تربى بالمشروع والتي تشكل امدادا مستمرا للوحدات الانتاجية في المشروع ، بينما تختص عمليات الانتاج في الحصول على المنتج اللازم للاستهلاك النهائي كالحليب واللحم ، ومن المعروف ان نتاج القطيع من المواليد يوزع كما يلي :

اذا كان المشروع في مرحلة التأسيس فانه يحتفظ بكامل الاناث للتربية الى الحد الذي يكتمل فيه القطيع الاساسي ويصل المشروع الى كامل طاقته الانتاجية ، وبعدها يحتفظ فقط بالعدد اللازم للاستبدال ويتم بيع الباقي .

أما الذكور فيحتفظ بقسم منها لدى المشروع لاغراض التربية والتلقيح ويباع الباقي وهو ولادات صغيرة أو تسمن ضمن المشروع ، وفي هذه الحالة يعتبر المشروع متضمنا خليطا من عمليات التربية والانتاج معا .

وكما يجرى تقدير متوسط انتاج الوحدة الحيوانية في المشروع من المنتجات الرئيسية كالحليب أو اللحم أو الصوف حسب الهدف الرئيسي من المشروع ، فانه يجب أيضا

اجراء توقعات عن القدرة التكاثرية للامات بالمشروع وفقا للمعدلات المقدرة واساليب الادارة حتى يمكن تحديد تكوين القطيع لكل سنة في المشروع وبالتالي تحديد اجمالي العوائد .

وقد سبق الكلام عن المعاملات الفنية للانتاج الغنمي التي لابد من استخدامها من اجل الحصول على اجمالي الانتاج السنوي للمشروع وبالتالي تحديد العوائد السنوية له ، وتطبق هذه المعاملات استنادا للمعدلات السائدة في مشاريع مماثلة في المنطقة أو معدلات الاداء القياسية المتعارف عليها ، أو المعدلات المتفق عليها في العقود المبرمة مع الجهات الموردة للوحدات الحيوانية .

المراجع

— المنظمة العربية للتنمية الزراعية — برامج الامن الغذائي العربي — الجزء الاول — الخرطوم — اغسطس .

— منظمة الاغذية والزراعة الدولية FAO — الكتاب السنوي للانتاج ١٩٧٦ .

— دكتور عمر دراز — خبير المراعي والاعلاف في الفاو — الحمى في شبه الجزيرة العربية واثره في تحسين المراعي وصيانة التربة وايقاف زحف الصحراء .

— دكتور عبد المولى بشير — تصميم وتقييم المشروع الزراعي — محاضرة القيت في الدورة التدريبية لاجهزة التخطيط — دمشق — هيئة تخطيط الدولة — حزيران ١٩٦٩ .

— دكتور سعد زكي نصار — التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات المعهد العربي للتخطيط — الكويت ١٩٧٨ .

— دكتور رجاء عبد الرسول — بعض الاسس الفنية والاقتصادية لتقييم مشاريع انتاج اللحوم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية — الدورة التدريبية التومية في الانتاج المكثف للحوم الحمراء .

— Guidline For The Preparation of Feasibility Studies Livestock Projects - FAO / IBRD , Cooperative Programme Rome. March 1971.

— J. Price Gittnger - Economic Analysis of Agriculture - World Bank .

بعد أن فشلت المبيدات . هل يتوجه الانسان الى الحيلة لمكافحة الآفات الزراعية !

قد تتحول الحشرة الوديعة الجميلة الشكل الى آفة زراعية تفتك بالمحاصيل . وربما كانت للاساليب الزراعية التي يتبعها الانسان دخل في ذلك .

يحدث ذلك عندما يهيىء الانسان الفرصة لهذا التحول عن طريق زرعه مساحات واسعة من الارض بمزروعات غذائية غضة تغري بعض الحشرات المعروفة بانها بربة بتلك المآكل المطربة .

ان من اقرب الامثلة على امكان حدوث هذا التحول الحشري ما جرى في ولاية كولورادو الامريكية حينما تحول نوع من الخنافس عن نبتة برية تعرف باسم عنب الثعلب الى البطاطا ، — وهناك نوع من الرابطة بين الغذائين — وصار يطلق على تلك الحشرة اسم مخيف زراعيا هو «الخنفسة كولورادو» .

وهذه المقدرة على التحول الضار قد انتقلت أيضا الى كاليفورنيا ، حيث أصبحت فراشة جميلة هادئة الطباع (فراشة الياسون) آفة زراعية تلحق أضرارا فادحة باشجار الحمضيات في تلك الولاية . والشيء المدهش هنا ان الغذاء الطبيعي لهذه الفراشة بعيد كل البعد عن الحمضيات .

لقد صارت أسباب هذا التحول المغريب مادة للبحث الجاد ، لمعرفة هذه الاسباب اولا ثم لايجاد العلاج المناسب له . وقد استدعى البحث دراسة تاريخ هذه الفراشة التي تكثر في أمريكا الشمالية . وقد تبين انه بينما كانت تتغذى بصورة أساسية على انواع برية مختلفة من النباتات الجزرية ، صادفها اغراء كبير عندما ادخل الاسبان زراعة الثمار الحلو في القرن الثامن عشر .

وفي حين أن الجزر البري يجف ويموت في فصل الصيف الجاف فان الثمار ينمو باستمرار . وهكذا تحولت الفراشة الى هذا الغذاء الجديد وصارت قادرة على انتاج اجيال عدة في كل عام .

ويبدو أن الدافع وراء تحول الفراشة الى الحمضيات كان صدفة كيميائية تشترك فيها الحمضيات والغذاء البري القديم فكلاهما ينتج زيوتا أساسية معينة منها الانيثول والميثيل والشافيكول وسواها . وهذه المواد العطرية تجتذب اليها يرقات الفراشة التي تجد في الحمضيات مادة غذائية موفورة لا سيما في المناطق التي لا تنبت فيها مقادير كافية من الثمار .

ولما كانت مكافحة هذه الفراشة تتطلب استخدام مبيدات باهظة التكاليف فقد رؤي بنتيجة الدراسة الاستعاضة عن هذه المبيدات بحيلة زراعية هي زراعة اتلام من الثمار الحلو بين صفوف الحمضيات ، ثم حصد هذا النبات واتلافه عندما يبلغ موسم وضع بيوض الفراشة ذروته . ومما يساعد على تنفيذ هذه الحيلة ان الثمار يحتوي على مادة تجتذب اناث الفراش .

وللرمال المتحركة .. حل في السعودية !

أعلن سعادة الاستاذ يوسف أحمد العبد الواحد مدير مشروع حجز الرمال بالاحساء في المملكة العربية السعودية ، انه سيتم خلال عام ١٩٨١ تشجير طريق الهفوف سلوى بطول يصل الى ٣٠ كم ، واضاف سعادته أن ادارة المشروع قد انتهت من تشجير جانبي طريق الظهران بقيق المزدوج بطول ٥٠ كم وعرض ٥٠ م لكل جانب ابتداء من شاطىء نصف القمر حتى اتصاله بطريق الاحساء

وأوضح الاستاذ العبد الواحد أن مشكلة زحف الرمال على هذا الطريق لن تنتهي بمجرد زراعة جانبية في السنتين الاوليين ، واضاف أن النتائج ستظهر باذن الله خلال السنوات الخمس القادمة ، ونوه بانه قد تم اعداد خطة التشجير طرق المواصلات بين مدن المنطقة الشرقية واقامة أحزمة خضراء حول هذه المدن وذلك قياسا للنتائج الجيدة التي تم التوصل اليها

وأشار سعادته الى أن ادارة مشروع حجز الرمال بالاحساء مهتمة بصيانة منتزه الشيباني وهو المكان الترويحي الوحيد لسكان منطقة الاحساء حيث تتم العناية ، وبصورة مستمرة ، بالمسطحات الخضراء وازالة النفايات التي يخلفها الزوار . وقال انه سيتم خلال الاشهر القليلة القادمة سفلتة طريق المنتزه وكذلك الطريق المؤدي الى مسجد جواهر للقضاء على مشكلة الغبار المتطاير الذي يضايق رواد المنتزه .

مصنع للآلات الزراعية في تونس

■ بدأت تونس فعليا الدخول في عملية انشاء نواة عامة للصناعات الميكانيكية المتوسطة .

وتتمثل البداية في توقيع الحكومة التونسية مع مجموعة المانية غربية ، على اتفاقية لانشاء شركة مشتركة في تونس لانتاج المحركات والجرارات والحصادات ، ضمن مشروع تتملك تونس ٦٥ بالمائة منه مقابل ٣٥ بالمائة للمجموعة الالمانية المعروفة باسم كا . ها . دي .

وستبدأ مصانع المشروع بالانتاج على مراحل ثلاث :

□ في المرحلة الاولى ، وتبدأ في سنة ١٩٨٣ ينتج احد المعامل الحاصدات بمعدل ١٠٠ حاصدة سنويا .

□ في المرحلة الثانية ، وتبدأ في سنة ١٩٨٤ يبدأ انتاج الجرارات بمعدل ١٣٥٠ جرارا ترتفع ابتداء من سنة ١٩٨٧ الى ٢٢٠٠ جرار سنويا .

□ أما المرحلة الثالثة فتبدأ في سنة ١٩٨٥ بانتاج محركات الديزل بمعدل ٢٤٠٠ محرك في السنة ترتفع تدريجيا الى معدل ٦١٠٠ محرك ابتداء من سنة ١٩٨٩ .

وفوائد هذا المشروع لا تقتصر على انتاجه المباشر ولا على توفير المعدات الزراعية بكلفة معقولة للتونسيين ، وانما تتعدى ذلك الى كونه مشروعا مولدا يتطلب انشاء معامل تكميلية له تلبي احتياجاته من بعض المواد . وهو بهذا المعنى شبيه بمعامل تجميع السيارات التي ستنشأ في تونس بالاتفاق مع شركة « بيجو » الفرنسية والتي سيتم بموجبها انتاج بعض معدات وآليات السيارات .

تزايد مخزون العلف في العالم !

من المتوقع ان يصل مجموع انتاج الاعلاف في العالم الى رقم قياسي هو ١٫٦٤ بليون طن متري في موسم ١٩٨١ – ١٩٨٢ والمتوقع أن تزيد مخزونات العلف في العالم بحوالي ٣٠ مليون طن فتصل الى ١٩٤٫٧ مليون طن مقابل ١٦٥٫١ مليون طن في العام ١٩٨٠ .

جاءت هذه التقديرات في تقارير وزارة الزراعة الامريكية التي تناولت ايضا انتاج القمح في العالم فقدرته بمقدار ٤٦٣ مليون طن في موسم ١٩٨١ – ١٩٨٢ وهو رقم قياسي ايضا يزيد بمقدار ٢٥ مليون طن عن انتاج ١٩٨٠ – ١٩٨١ ، وتتوقع التقديرات أن يقل الاستهلاك العالمي عن الانتاج للمرة الاولى منذ موسم ١٩٧٨ – ١٩٧٩ .

والمتوقع ان تتحسن حالة عرض الحبوب الخشنة بعض الشيء في موسم ١٩٨١ – ١٩٨٢ حيث أن تقديرات الانتاج تشير الى بلوغ رقم قياسي آخر هو ٧٧٦٫٦ مليون طن متري تنتج منها الولايات المتحدة ٢٢١٫٩ مليون طن والاتحاد السوفييتي ٩٧ مليونا . وربما يزيد الاستهلاك العالمي من الحبوب الخشنة بنسبة تتراوح بين ١٪ و ٣٪ ولكن الانتاج سيجاوز الاستهلاك مع ذلك ، مما يؤدي الى ظهور مخزونات لاول مرة منذ ثلاث سنوات . ويعتقد التقرير أن مخزونات نهاية المدة في موسم ١٩٨١ – ١٩٨٢ ستكون ٨٤ مليون طن متري أي بزيادة تجاوز ١٥٪ عما كان مقدرا في موسم ١٩٨٠ – ١٩٨١ وهو ٧١ مليون طن .

وينبأ التقرير ايضا بأن المساحة التي ستزرع بحبوب العلف في موسم ١٩٨١ – ١٩٨٢ ستصل الى ١٠٥٫٩ مليون فدان أي بزيادة ١٪ عن المساحة التي زرعت عام ١٩٨٠ . ومع زيادة المساحة والزيادة المتوقعة في الانتاجية – حيث يحقق الذرة ١٠٣ بوشل للفدان والذرة الرفيعة ٥٧ بوشل للفدان – يمكن أن يصل انتاج حبوب العلف الى ٢٣١٫٤ مليون طن متري اي مايقارب الرقم القياسي الذي تحقق عام ١٩٧٨ وهو ٢٣٨٫٢ مليون طن . ولكن لما كان المتوقع ألا تزيد المخزونات المرحلة عن ٣٠٫٧ مليون طن ، أي حوالي ٦٠٪ من المستوى الذي تحقق في موسم ١٩٨٠ – ١٩٨١ ، فان الزيادة في مجموع امدادات حبوب العلف ستكون اقل بكثير من الزيادة المتوقعة في الانتاج .

ويقول التقرير ان هذه التقديرات كلها ما زالت أولية لان ٢٥٪ من محاصيل القمح والحبوب الخشنة في العالم لم تنضج ، و ٥٥٪ ما زالت تحت الزراعة الآن . فهذه التقديرات تعتمد على الاتجاهات السابقة في المساحة المزروعة وغلة المحاصيل بالاضافة الى آراء المحللين انفسهم .

عن مجلة « انباء العلف »
تموز / يوليو ١٩٨١

قرض من البنك الدولي .. لتونس !

منح البنك الدولي للانشاء والتعمير تونس قرضا بمقداره ٤٢ مليون دولار لتوسيع وتحديث شبكة تخزين وتوزيع الحبوب التونسية . وحسبت فائدة القرض بنسبة ١٠٫٦ في المائة سنويا ، على أن يتم تسديده خلال ١٧ سنة . أما التكاليف الاجمالية للمشروع فتبلغ ٩٣٫٢ مليون دولار .

السودان يطور مشاريع الري في الجزيرة بقروض من هيئة التنمية الدولية

ستقدم هيئة التنمية الدولية مبلغ ٥٢٫٦ مليون وحدة حق سحب خاص أي مايعادل ٦٧ مليون دولار السير السودان لتنفيذ مشروعين للري احدهما على النيل الازرق والآخر على النيل الابيض ، وذلك في اطار برنامج السودان لتحديث وتجديد نظم الري في الاراضي الواقعة على النهرين ، وتبلغ الكلفة ١٢٢ مليون دولار للمشروعين .

وتبلغ تكاليف المشروع الاول المزمع تنفيذه على النيل الازرق ٦٧٫٣ مليون دولار ، وستقدم هيئة التنمية الدولية مبلغ ٣٢ مليون دولار ، بينما يقدم بنك التنمية الافريقي ١٠ ملايين دولار ، وتقدم حكومة السودان ٢٥٫٣ مليون دولار . وسيتم خلال فترة تنفيذ المشروع والتي تبلغ خمسة أعوام تجديد الآلات والماكينات المستخدمة في زراعة القطن في اطار مشروع الجزيرة وكذلك تطوير الوسائل المتبعة في زراعة بعض المنتجات الاخرى كالخضراوات والفول السوداني وأعلاف الماشية ، هذا اضافة الى توفير المعدات والآلات وقطع الغيار اللازمة لتحديث نظم الري المتبعة في منطقة مشروع الجزيرة . وسوف تكون التسهيلات المالية المقدمة من جانب هيئة التنمية الدولية بدون فائدة باستثناء رسم يقدر بـ ٧٥ في الالف لمواجهة التكاليف الخاصة بادارة التسهيلات على أن يسدد على مدى خمسين عاما وبفترة سماح تقدرها عشرة أعوام .

أما المشروع الثاني والذي سيتم تنفيذه على النيل الابيض فتبلغ تكاليفه ٥٤٫٧ مليون دولار . وتقدم هيئة التنمية الدولية ٢٥ مليون دولار بينما يساهم السودان بمبلغ ١٩٫٧ مليون دولار . وسيقدم القرض بنفس شروط الاقراض للمشروع الاول .

إنتاج محصول البندورة ضمن البيت البلاستيكي

المهندس الزراعي رافع دندي

ان محصول البندورة من اهم محاصيل الخضراوات لاستعمالاته العديدة في التصنيع والاستهلاك والتجارة . ونظرا لهذه الاهمية ازدادت العناية به .

وتعتبر امريكا الجنوبية الوطن الرئيسي لهذا المحصول .

تقسيم نباتات البندورة نباتيا :

تقسم نباتات البندورة نباتيا الى نباتات محدودة وتروى النباتات بعد التشتيل مباشرة .

النمو وهذه تشمل اصنافا عديدة واخرى غير محدودة النمو .

والشكلان رقم (١ و ٢) يوضحان ذلك .

المتطلبات الحرارية والضوئية :

تحتاج نباتات البندورة الى الاضاءة الجيدة الانتاج اذا زرعت في اماكن قليلة الاضاءة .

وتعتبر البندورة من محاصيل الخضراوات المحبة للحرارة . ولدرجة الحرارة اثر واضح على النمو وانتاج الثمار وتتراوح درجة حرارة النمو مابين ٢٤ ـ ٣١م° ويلائم نمو النباتات التفاوت بين درجات حرارة الليل والنهار وتختلف درجة الحرارة المثلى حسب طور النمو فعقد الثمار لا يتم الا اذا كانت درجة الحرارة تتراوح ما بين ١٥ ـ ٢٠ م° .

وان ارتفاع درجات الحرارة المصحوب برياح جافة يؤدي الى فشل عقد ازهار البندورة وان افضل درجة حرارة يجب أن يحافظ عليها ضمن البيت البلاستيكي هي التي تتراوح حوالى ١٨ م°

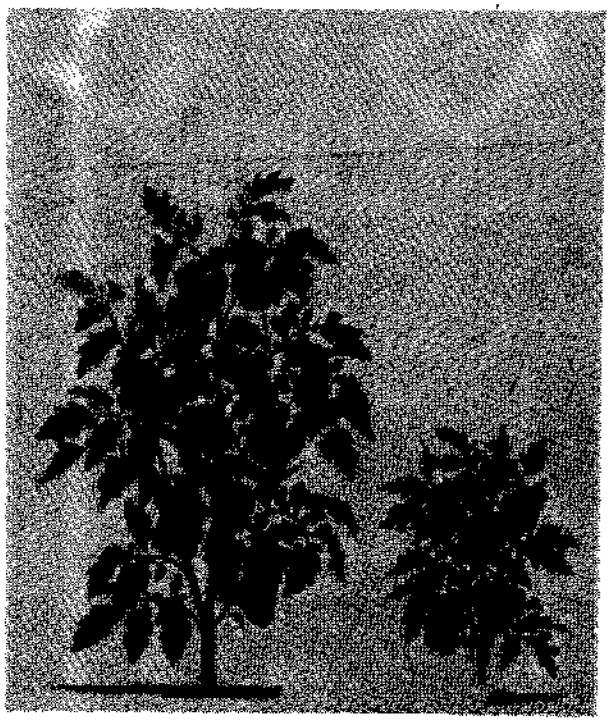

شكل رقم (١) يوضح نبات بندورة محدود النمو

شكل رقم (٢) يوضح نبات بندورة غير محدود النمو

الرطوبة النسبية :

يجب ان يحافظ على معدل نسبي من الرطوبة ضمن البيت البلاستيكي بحيث يتراوح ما بين ٦٠ـ٧٠٪ لان زيادة الرطوبة النسبية عن الحد المسموح به يؤدي الى انتشار بعض الامراض الفطرية على النباتات وان مقاومتها ليست بالامر السهل بالاضافة الى ان ذلك يؤدي الى اضعاف النباتات ، كما ان قلة الرطوبة النسبية تؤدي الى انتشار بعض الطفيليات والى فشل الاخصاب ... الخ .

التربة المناسبة :

يمكن زراعة محصول البندورة في جميع انواع الاتربة الا انها تفضل الاراضي العميقة المفككة الجيدة الصرف والخالية من الديدان الثعبانية وفطور الفيوزاريوم وافضل رقم حموضة لزراعتها هو ٥ر٥ ـ ٦ر٥ .

موعد الزراعة :

لما كانت الغاية من زراعة البندورة ضمن البيت البلاستيكي هي الحصول على الانتاج الجيد في وقت ندرة الانتاج وانعدامه للحصول على الاسعار الجيدة وبما ان الانتاج المحلي يقل وينعدم خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني ولغاية ايار فان افضل موعد للزراعة هو بدءا من العشر الاخير من شهر آب وعلى فترات كل خمسة عشر يوما ولغاية منتصف تشرين الاول .

التسميد :

يعتبر محصول البندورة من المحاصيل المجهدة للتربة الزراعية فهي تستهلك كميات كبيرة من العناصر الغذائية، ويجب تحليل التربة مخبريا لمعرفة حاجتها من العناصر الغذائية والا فينصح باضافة الكميات التالية للدونم :

١٥	طن سماد عضوي متخمر
٥٠	كغ سو بروفوسفات ثلاثي ٤٨ ٪
٦٠	كغ سلفات البوتاس ٥٠ ٪

قبل الزراعة ويجب أن تكون اضافة السماد العضوي قبل تعقيم التربة .

تجهيز البيت للزراعة :

يجب فلاحة الارض بالجرار لعمق حوالي ٤٠ سم ثم تنعم بالديسك ويضاف السماد العضوي كما ذكر سابقا وتثبت الاسلاك الافقية العلوية حسب الابعاد المقررة ويوجد عدة نماذج لذلك وكلها تهدف الى ان تكون سعة البيت من النباتات اكبر عدد ممكن ضمن الشروط الفنية المطلوبة والنموذج التالي احد هذه النماذج ويجب ان يكون قطر الاسلاك : الطولانية ٢ سم .

أما العرضية فقد توفر حاليا مع البيت قضبان تحمل الاسلاك الطولانية وتشد البيت الى بعضه البعض .

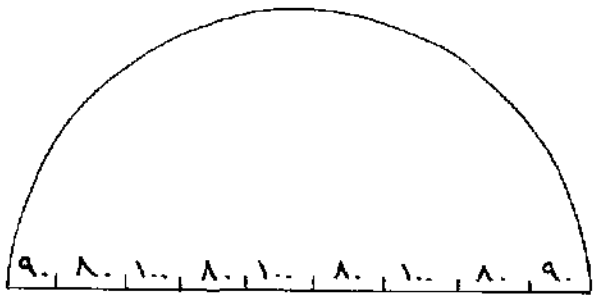

اما الاسلاك الطولانية الارضية (خطوط الزراعة) فتعمل موازية للعلوية الافقية وتثبت السلك بزوايا حديدية طول الواحدة منها ٥٠ سم .

تعقيم التربة :

بما ان الزراعة ضمن البيت البلاستيكي زراعة مكثفة ولا يتبع فيها الدورة الزراعية لذا يجب اجراء عملية التعقيم مرة في السنة ويجب ان تجرى قبل زراعة المحصول الرئيسي وتجرى لقتل بيوض الحشرات وجراثيم الامراض التي تهاجم النباتات وتقلل الانتاج ولقتل بذور الاعشاب التي تعيش على المحصول وتزاحمه في الماء والغذاء والاضاءة .

ويوجد عدة طرق للتعقيم منها التعقيم بالمواد الكيماوية كالفابام وبازميد ... الخ ومنها التعقيم بالبخار ، ويمكن الرجوع الى النشرة الخاصة بأساسيات الزراعة ضمن البيت البلاستيكي وعموما يجب ان تجرى عملية التعقيم للتربة من قبل مشرف فني له خبرة في ذلك وان تجرى بعد اضافة الاسمدة العضوية ونثرها وخلطها بالتربة .

زراعة البندورة :

يجب ان تكون الاصناف التي تزرع ضمن البيت البلاستيكي ذات مواصفات انتاجية عالية مناسبة لمناطق التصريف في الشكل والحجم .

وتتم الزراعة كالتالي :

١ ـ في أصص جيفي٧ بعد نقعها بالماء ويوضع في كل واحد بذرتان متباعدتان وتروى ويستمر بذلك حتى تتشكل الورقة الرابعة الحقيقية .

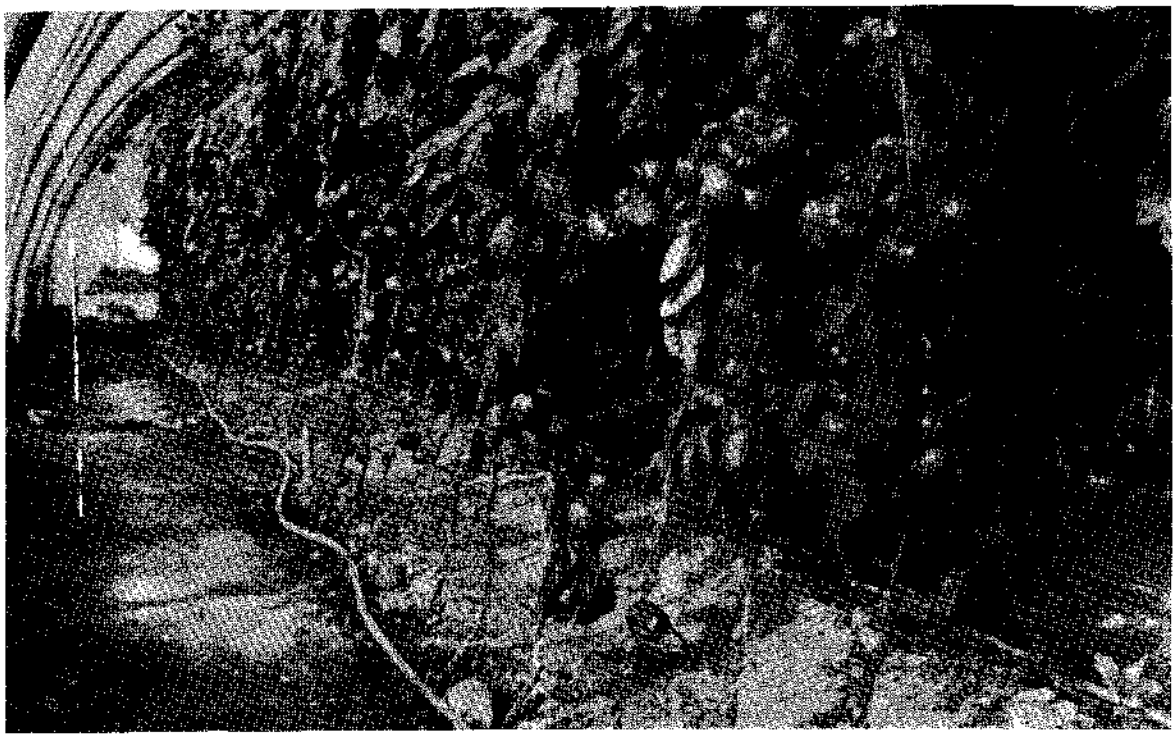

شكل رقم (٣) يوضح التربية على ساق واحدة

٢ ـ اصص بلاستيك قطر ٨ سم حيث تعقم بالفورمول ٤٠٪ بتغطيسها بمحلول مائي للمادة تركيز ٢٪ وتغسل بالماء النقي بعد ذلك وتملأ بالمادة العضوية النباتية ويوضع في كل منها ٢ بذرة وتوالى بالسقاية حتى تتشكل الورقة الرابعة الحقيقية مع استمرار الرش الوقائي والعلاجي بالمبيدات المناسبة .

زراعة الشتول :

حتى تتكون الورقة الرابعة الحقيقية ويصبح طول الشتلة ١٥ سم وقطرها ٧ مم يخفف عنها الري ثم تنقل الشتول الى البيت بحيث تزرع على طول الخطوط الارضية الافقية فاذا كان الصنف ذا نباتات كبيرة الحجم تكون الابعاد فيما بينها ٤٥ سم واذا كانت صغيرة الحجم تكون المسافة ٣٥ سم

التدعيم والترديم :

يربط الى جانب كل نبات مزروع خيط بلاستيكي او يربط من الطرف الآخر بالخط الطولاني العلوي ويلف النبات حول الخيط حلزونيا تحت ابط الورقة ويجب أن تتم العملية بهدوء ورعاية تامة حتى لا تؤدي الى كسر النباتات وتكرر العملية كل اسبوع مرة واحدة .

وتردم النباتات باضافة كمية من الاتربة حول الساق لتقويتها بزيادة عدد الجذور المتشكلة عند الساق المطمور في التربة .

التلقيم :

يوجد عدة طرق لتربية نباتات البندورة الا ان أسهلها هي طريقة التربية على ساق واحد قائم كما هو موضح في الشكل (٣) لذا يترك الساق الرئيسي ينمو الى الاعلى وتزال كل الافرع الثانوية النامية بواسطة سكين حادة او السبابة والابهام بقضم الفرع الثانوي المتشكل مع الانتباه بعدم جرح النبات حتى لا يصاب بالامراض من جراء ذلك وتجرى العملية في مرحلة مبكرة من عمر الافرع الجانبية وتكرر اسبوعيا .

ويتشكل العنقود الثمري بعد تشكل خمسة ازواج من الاوراق وينضج بعد حوالي ٩٠ يوما من زراعة البذور . وحين ظهور علائم النضج على الثمار تزال الاوراق السفلية حتى يتسنى للاضاءة والهواء من التخلخل ما بين النباتات .

في الاصناف غير المحدودة النمو فان نموها يستمر الى الاعلى وعندما تصل الى السلك الافقي العلوي تلف عليه وتدلى الى الاسفل ويتم تثبيت الساق على السلك الافقي بواسطة خيط بلاستيكي يربط عليه او بواسطة ثباتات خاصة مسبقة الصنع كما هو موضح في الشكل .

واذا كان حجم الاوراق كبيرا وتشابكت النباتات مع بعضها يمكن التخفيف من ذلك حتى يسمح للاشعة الشمسية من الوصول الى الثمار .

شكل رقم (٤) يوضح ان الادارة الجيدة تساهم في زيادة الانتاج وتحسين مواصفاته

شكل رقم (٥) نبات بندورة مصاب بتعقد الجذور

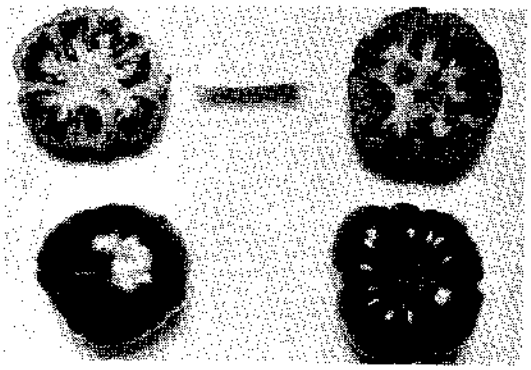

شكل رقم (٦) لبعض الاصناف التي تصلح في الزراعة ضمن البيت البلاستيكي

التدفئة والتهوية :

حتى يتم تأمين درجة الحرارة الممكنة في البيت البلاستيكي فان ذلك يتم عن طريق :

١ ـ الهواء الساخن والمنتج بالمدفئات التي تعمل على المازوت او البنزين ويتم توزيعه بالمراوح الرئيسية .

٢ ـ انابيب الماء الدافيء وهي عبارة عن انابيب عادية تحتوي على ماء ساخن .

٣ ـ انابيب البخار : وهي عبارة عن انابيب البخار النشيط .

٤ ـ اسلاك كهربائية تدفيء بالحرارة .

لكن الطريقة الاولى هي الاكثر شيوعا وانتشارا في بلادنا وكل هذه الانواع تعمل بشكل اتوماتيكي فعندما تخفض درجة الحرارة عن المطلوب يقلع المحرك ذاتيا بواسطة ترموستات خاصة لذلك ويوجد منها انواع متعددة .

أما التهوية فانه خلال الايام الدافئة فان الحرارة ضمن البيت ترتفع لتأثير الاشعة الشمسية الكبيرة في رفع درجة الحرارة مسببة زيادة النتح وبالتالي الى ذبول النباتات وهذا يؤثر طبعا على الانتاج ويمكن تخفيض درجة الحرارة ضمن البيت بفتح الشبابيك او النوافذ او طاردات الهواء حسب تصميم البيت .

التسميد بعد الزراعة :

بعد زراعة الشتول ضمن البيت بحوالي ١٥ يوم يبدأ بالتسميد الاضافي بعد الزراعة بحيث يضاف للبيت والذي مساحته ¼ دونم ٣ كغ نترات الامونيوم ٣٣٪ أو مايعادل هذه الكمية من الاسمدة الاخرى الآزوتية و٢ كغ سوبر فوسفات ثلاثي ٤٦٪ أو مايعادل هذه الكمية من الاسمدة الفسفورية و ١ كغ سماد سلفات البوتاس ٥٠٪ وتكرر هذه الاضافات كل ١٥ يوم مرة .

وفي حال توفر اسمدة قابلة للذوبان بالماء لا بأس من اضافتها ضمن المعدلات السابقة وفي حال ظهور علائم نقص لبعض العناصر على أوراق النباتات تضاف الكمية اللازمة لتعويض النقص من العنصر .

التظليل :

مع بداية فصل الربيع وارتفاع درجات الحرارة حيث ان ذلك يؤدي الى رفع درجة الحرارة ضمن البيت الى معدلات غير مقبولة وحيث أن الشبابيك والنوافذ غير كافية لتعديل الحرارة وخفضها لذا لابد من تظليل البيت باستخدام اقمشة بيضاء أو طلي

الغطاء البلاستيكي بخلطه مع الكلس والدقيق (يمكن الرجوع الى نشرة اساسيات الزراعة ضمن البيوت البلاستيكية) .

الاضطرابات الفيزيولوجية التي يتعرض لها نبات البندورة المزروع ضمن البيت البلاستيكي :

ان الزراعة ضمن البيت البلاستيكي وفي ظروف اصطناعية ينتج عنها احيانا تشوهات في النباتات

ويصعب على الشخص العادي تمييزها ومن هذه التشوهات مايلي :

الاعراض الظاهرية	السبب	العلاج
١ ــ تبدو النباتات ذات لون شاحب وسلاميات طويلة وذات استفادة قليلة من التغذية المضافة بالرغم من أن درجة الحرارة جيدة .	اضاءة قليلة مع ارتفاع درجة الحرارة احيانا .	تحسن ظروف الاضاءة مع مراقبة وتعديل درجة الحرارة .
٢ ــ نمو زائد للنباتات يؤدي الى تكوين نباتات هزيلة وطويلة واحتراق وتكرمش اوراق القمة بشكل اوضح .	زيادة الحرارة خلال النهار او تهوية غير كافية .	التهوية حين ارتفاع درجة الحرارة وتخفيض الحرارة ويلزم استخدام مراوح اوتوماتيكية .
٣ ــ لون النباتات اخضر داكن واوراق متجعدة خصوصا الحواف الحديثة والعلوية ونمو بطيء للنباتات .	زيادة كمية الاسمدة المضافة الى تربة ذات تركيز زائد من الاملاح .	تقليل الاسمدة المضافة وغسل التربة بماء نقي .
٤ ــ اوراق النبات مبرقشة وانحطاط في النمو .	اضافة اسمدة غير متوازية مع محتويات التربة أو نقص لبعض العناصر النادرة .	تحليل التربة واضافة اسمدة متعادلة مع عناصر التربة .
٥ ــ ذبول النباتات وضعف النمو الكلي للنبات مع ظهور تشوهات فيه .	امراض فطرية او فيروسية او اصابة حشرية .	يجب فحص واختبار نمو النبات ومدى تطور الكربوهيدرات واثرها على نمو النبات ومكافحة الآفات الفطرية والحشرية المسببة .
٦ ــ نباتات رهيفة وطويلة بعد مرحلة من نموها في المشتل .	عدم تفريد الشتول عن بعضها .	تفريد الشتول عن بعضها بوضع ½ الكمية في الصندوق الواحد قبل وصولها الى هذه المرحلة .

الامراض والحشرات :

يتعرض محصول البندورة المزروع ضمن البيت البلاستيكي الى الاصابة بآفات عديدة مرضية او حشرية قد يؤدي الى فشل الانتاج في حال عدم مكافحتها .

والجدول التالي يوضح اسم المرض والمبيد المناسب وميعاد الاستخدام والكمية المناسبة :

اسم المرض او الحشرة	المادة الكيميائية: المادة الفعالة	المادة الكيميائية: الاسم التجاري	الكمية: طريقة الرش	الكمية: المستعملة
تبقع الاوراق السبتوري	مانكوزيب	دايثين ٤٥ ٨٠ ٪	رش وقائي كل ٥ــ٧ يوم	٥٠ غ
اللفحة المبكرة	كلوريد النحاس ٤٠ ٪	ميرام	من احدى هاتين المادتين بالتبادل .	٥٠ غ
اللفحة المتاخرة	+ زينيب ٤٠ ٪			
رمادي والابيض	ديكلوراين ٥٠ ٪			
من أو حشرات ماصة	فينوس ٥٠ ٪	فوسدرين ٢٠ ٪	يتم الرش حين مشاهدة الحشرة على النباتات .	٢٠ سم٣

الاصنـاف :

تتسابق شركات انتاج البذور العالمية على انتاج بذار اصناف خضراوات انتاجية عالية ومناسبة للزراعة ضمن البيوت البلاستيكية ومن اهم الاصناف التي ينصح بزراعتها هي :

٦٣

الاصناف غير محدودة النمو : فيرستو لوسي ،مونيفيفت ـــــ ، بتوبوي ، سبنل ف ١

٥

٦٣ ٦٣

الاصناف المحدودة النمو : مونفيفيت ـــــ ، مونفيفيت ـــــ ، لوكا

٤ ١٨

وان انتاج الدونم يتراوح مابين ١٨ ـ ٣٠ طن ثمار حمراء من البندورة وهذا يتوقف على طبيعة الصنف وعلى الخدمة المقدمة وبرنامج الوقاية والتسميد المطبق . والشكل رقم (٦) يوضح بعض الاصناف .

تغذيـة الابقـار عـلى الأعـلاف تخفض من نوعيـة اللحم !!

تبين من تجارب جامعة تنيسي ان البقرة التي تغذت على الاعلاف أو الحبوب من الدرجة الثانية كانت اقل في الدرجة من الفحول التي تغذت على الحبوب .

ويقول الباحثون في جامعة تنيسي ان اهتمام الجمهور بمشاكل الجوع في العالم والمحافظة على الطاقة وتقليل نسبة الدهن في اللحوم كانت من العوامل التي أدت الى التوسع في تغذية الحيوانات على المراعي أو على الاعلاف المزروعة بدلا من الحبوب .

والمعروف ان تجار اللحوم كانوا دائما يفضلون عدم شراء الابقار التي تغذت على الاعلاف لانخفاض معدل اللحم الصافي وانكماشه وانخفاض توعيته وتغير لونه الى جانب انه اقل في الطراوة والطعم من غيره .

وكان بعض الباحثين في محطة تجارب ولاية لويزيانا يرون أن طبخ هذا اللحم بالطريقة السليمة يجعله مقبولا تماما لدى بعض المستهلكين . ولكن تجارب جامعة تنيسي أثبتت أن هذا غير صحيح ، وانها كانت أسرع في التسمين وأكبر في وزن الذبيحة ومعدل اللحم الصافي ، عند مقارنتها مع المجموعتين الاخريين .

ويظهر من البيانات أن لحم هذه الفحول كان أعلى من مستواه من لحم المجموعتين الاخريين ، النعومة وتماسك القوام واللون ، مع وجود دهن تحت الجلد من اللون الابيض المقبول وارتفاع درجة اللحم في السوق

كما أن قطعة اللحم المعروفة باسم

lion Steaks

كانت أفضل من مثيلاتها التي انتجتها المجموعتان الاخريان حيث أن الفحول الاخيرة انتجت لحما فيه بعض الجمود وبعض رائحة اللبن أو العنب .

وينتهي الباحثون الى ان اللحم البقري من ذبيحة تغذت على الاعلاف لايكون مقبولا لدى التاجر بسبب نقص عراض الذبيحة وقلة معدل الاستخراج .

وقد يصلح هذا اللحم في عمل منتجات اللحوم الجاهزة .

وقد شملت تجارب تنيسي ٥٩ فحلا قسمت الى ٢٠ مجموعة ثلاثية على أساس السلالة والوزن ونوع الجسم ، وكانت كلها تتغذى في الشتاء على عليقة منخفضة الطاقة من اعشاب المرعى المخزونة والدريس . ثم اختير من كل مجموعة فحل واحد بطريقة عشوائية ووضعت هذه الفحول في ثلاث انظمة للتغذية ، أولها تتغذى على الاعلاف الخضراء بحرية مثل اعشاب البساتين والفوقة كنتكي ٣١ والبرسيم ، والثانية تتغذى على حبوب من الدرجة المنخفضة مع تركها حتى تصل الى نفس وزن المجموعة الاولى . أما الثالثة فكانت تتغذى على عليقة مخلوطة ومطحونة تتألف من ٥٦٪ من الذرة الصفراء القشورة نمرة ٢ ، و١٠٪ من دقيق الصويا (٤٤٪ بروتين) ، ٥٪ مولاس قصب السكر ، ٣٪ دقيق الفصفصة الخالي من الماء (١٧٫٥٪ بروتين) ، ٢٪ دهن حيواني ، ٢٠٪ قشر بذرة القطن ، ٥٪ جير مطحون .

وتشير النتائج الواردة في الجدول التالي الى ان الفحول التي تغذت على الحبوب كانت أسمن عند الذبح .

مقارنة بين انتاج الفحول التي تغذت على الاعلاف وعلى حبوب درجة ثانية وعلى حبوب مدعمة

الخصائص	نظام التغذية: اعلاف	حبوب	حبوب مدعمة
الوزن سن سنة بالكيلو	٢٥٣٫٩	٢٥٣٫٥	٢٥٨٫٩
الوزن عند الذبح بالكيلو	٣٥١٫٩	٣٤٣٫٩	٤٣١٫٦
مجموع التسمين بالكيلو	٩٨٫١	٩٠٫٥	١٧٢٫٧
وزن الذبيحة بالكيلو	١٩٢٫٧	١٨٩٫١	٢٥٨٫١
معدل الصافي	٥٤٫٧	٥٥٫٠	٥٩٫٨

عن مجلة « انباء العلف »
يوليو / تموز ١٩٨١

أهمية المياه في تغذية الدجاج البياض

المهندس علي الغيث

يقول تعالى « وجعلنا من الماء كل شيء حي » صدق الله العظيم

يستطيع الحيوان أن يعيش لفترة طويلة بدون غذاء ولكنه لا يستطيع تحمل قلة الماء (العطش) الا لفترة قصيرة ، فللماء كثير من الوظائف الفسيولوجية التي لا يمكن للحيوان الاستغناء عنها فترة طويلة .

وقليل من الذين يربون الدجاج يقدرون أهمية الماء ويهتمون به كعنصر أساسي في غذاء الدجاج بل لقد اعتدنا أن نرى هذا العنصر الهام المهمل جدا ففي كثير من الاحوال يقدم الماء للدجاج في أواني قذرة مكشوفة معرضة لسقوط ما يلوثها من الاقذار والاجسام الغريبة ويترك بها الماء عدة أيام بدون تجديد ، وأحيانا يترك الدجاج ليبحث عما يطفىء به ظمأه من الماء في المصارف والاوحال ولما كان امداد الدجاج بمثل هذا الماء القذر وفي مثل هذه الأواني مما يضره ضرراً بليغاً ويعرضه للاصابة بعدة أمراض فتاكة وجب علينا العمل على القضاء على هذه الطريقة وتشجيع استعمال المساقي الحديثة وتعريف فوائد وأهمية الماء النقي في تغذية الدجاج .

فوائد الماء :

أ ـ يساعد على تكوين البيض : ترجع أهمية الماء الى أنه يكون حوالي ٦٠٪ من وزن جسم الدجاجة وحوالي ٦٥٪ من وزن البيضة ونسبة الماء تختلف اختلافا كبيرا بين مواد العلف المختلفة فبينما تتراوح نسبته مابين ٨٠ ـ ٩٠٪ من مواد العلف الخضراء فانها تتراوح مابين ١٠ ـ ١٢٪ في الحبوب .

فمن السابق يتضح أهمية الماء كمساعد على تكوين البيض وزيادة عدده فقد ثبت بالتجربة ان الدجاج ينقطع عن البيض اذا لم يتيسر له الحصول على كمية الماء اللازمة لتكوين ثلثي محتويات البيضة .

ب ـ المساعدة على هضم الغذاء :

حيث يساعد الماء على هضم الغذاء ويمكن الدجاجة من تناول كمية كبيرة من الغذاء كذلك يساعد على انتظام عملية الهضم ولين الغذاء

ويساعد على الهضم وتتم بواسطة الماء وعن طريقه جميع العمليات الحيوية داخل الجسم فعن طريقه تنتقل جميع المركبات الغذائية في أنسجة الجسم وتخرج جميع النواتج النهائية لعمليات التمثيل الغذائي ٠

جـ ـ تنظيم حرارة الجسم :

عند اشتداد الحرارة في فترة الصيف تكون الدجاجة معرضة للحرارة الشديدة فضلا عن حرارة جسمها ودمها الحار لذلك فانها تحتاج الى ما يبرد حرارة جسمها الزائدة فان لم نمدها بالماء الذي يساعدها على ذلك تصبح في حالة قلقة غير مستقرة وتظل تبحث عن الماء فاتحة فاها بالصياح مدلية أجنحتها من شدة التعب ٠

د ـ يلعب الماء دوراً هاما في عمليات انطلاق الطاقة أو المجهود الحراري من المركبات الغذائية في داخل الجسم ويتوقف مقدار الماء الذي يستهلكه الكتكوت على : ـ

١ ـ مقدار الغذاء المستهلك : فالمواد الغذائية الجافة تحتاج الى افراز كثير من الغدد اللعابية لترطيب الغذاء ٠

٢ ـ درجة حرارة الجو والبيئة المحيطة ورطوبة الجو : فارتفاع الحرارة له تأثير واضح على زيادة استهلاك مياه الشرب فقد ثبت أن كمية المياه المستهلكة عند درجة ٣٥ م كانت ضعف الكمية اللازمة عند ٢١ م ٠

٣ ـ طبيعة الغذاء المقدم : وخصوصا مقدار الماء والملح والبروتين الموجودة في الغذاء ففي حالة زيادتها يزداد طلب الطائر للماء ثم ان تخلص الجسم من النواتج النهائية لعمليات التمثيل الغذائي ترتبط وخاصية الماء في اذابة هذه المتخلفات التي ترشح في الدم بواسطة الكلى ٠ هذا والتغذية على مقادير كبيرة من الدهون تجعل الصفراء تنشط لافراز مقادير كبيرة من العصارة الصفراوية وكثير من الماء حتى يصبح الدهن كمستحلب وهناك بعض المواد الغذائية كالاجار اجار أو غيره تعمل مع الماء شبه جيلي تحتفظ به فلا يمتص بواسطة الامعاء وتزداد بذلك مائية البراز ٠

٤ ـ معدل انتاج الدجاجة من البيض : فبازدياد الانتاج تزيد حاجة الجسم لماء الشرب فقد وجد أن الدجاجة التي لا تبيض تحتاج الى حوالي ٢ر١ ـ ٢ر٢ حجم ماء لكل جرام غذاء بينما الدجاجة البياضة تحتاج الى ٢ر٦ مم ٠

مصادر الماء للدواجن :

١ ـ الماء المقدم للشرب ٠

٢ ـ الماء الموجود ضمن مكونات الغذاء ومواد العلف الخضراء ٠

٣ ـ الماء التمثيلي : وهو الماء الناتج من عمليات التمثيل الغذائي عند احتراق المواد الغذائية لتمد الحيوان بمصدر للطاقة اذ ينتج عن ذلك الماء وثاني اكسيد الكربون ففي حالة المواد الكربوهيدراتية تكون نسبة الماء الناتج عن أكسدتها ٦٠ بالمائة من وزنها وينتج عن أكسدة المواد البروتينية ٤٢ ٪ من وزنها ماء أما في حالة الدهون فتكون ١٠٠٪ ٠

كما أن الطائر يفرز المياه عن طريق الزرق والتنفس والمياه الموجودة في البيضة ٠ والمثال الآتي يبين مدى تمثيل دجاجة بياضة وزن ١٧٥٠ جرام للمياه يوميا ٠

أ ـ كمية مياه الشرب المستهلكة يومياً ٢٢٨ سم٣ ٠

كمية الرطوبة الموجودة في الغذاء ٦٥ سم٣ ٠

جملة المياه المأخوذة يومياً ٢٩٣ سم ٠

ب ـ كمية المياه المفروزة مع الزرق يومياً ١٣٠ ـ ١٧٠ سم٣ ٠

كمية المياه الموجودة في البيضة ٢٩ سم٣ ٠

كمية المياه المفروزة عن طريق التنفس ١٠٩ سم٣ ٠

اذن كمية جملة المياه المفروزة يومياً بالتقريب ٢٦٨ ـ ٣٠٨ سم٣ ٠

هذا والجدول الآتي يبين كمية مياه الشرب اللازمة للطيور المختلفة في درجة حرارة الجو العادية ٠

ويحتاج الدجاج الى الاطوال الآتية من المسقى لكل طائر :

أ ـ من عمر ١ ـ ٣ اسبوع يستعمل مسقى مقلوب من الصاج أو البلاستيك سعة ٥ لتر يكفي لمائة كتكوت ٠

ب ـ من ٣ ـ ١٢ اسبوع يحتاج ٢ سم من طول المسقى من ناحية واحدة أو ١ سم من الناحيتين ٠

ج ـ من ١٢ أسبوع وأكثر يحتاج ٣ سم من طول المسقى من ناحية واحدة أو ١٫٥ سم من الناحيتين ٠

مما سبق يتضح لدينا أهمية الماء وفوائده في تشجيع الدجاج على البيض لذلك يجب الاهتمام بهذا العنصر وتشجيع الدجاج على تناول الكمية اللازمة منه بامداده بالماء العذب النظيف في أوانٍ نظيفة وجعل المشارب بمستوى ظهر الطائر وأن يكون في متناول جميع الطيور ووضع المشارب في الظل صيفاً حتى يظل الماء محتفظا ببرودته المنعشة وأن تملأ وتنظف المشارب يومياً ٠

ويجب أن يتوفر الماء أمام الدجاج طيلة النهار تستهلك منه على حسب احتياجها وخلاف المواشي التي يكفي لها أن تشرب مرة أو مرتين في اليوم حيث تأخذ رشفات قليلة من الماء كل دفعة ٠

عن الزميلة الكويتية « المجلة الزراعية »

العمر بالاسبوع	كمية المياه المستهلكة سم٣	طائر	يوم
	الدجاج	الرومي	البط
١	١٥	٢٠	٣٠
٢	٢٥	٤٠	٣٥
٣	٤٠	٦٠	٥٠
٤	٥٥	٨٠	٧٠
٥	٧٠	١٠٠	٩٠
٦	٨٠	١٢٠	١٠٥
٧	٩٠	١٥٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٨٠	١٣٥
٩	١١٠	٢٠٠	١٥٠
٩ ـ ١٢	١١٠ ـ ١٤٠	٢٠٠ ـ ٢٥٠	١٥٠ ـ ٢٠٠
١٢ ـ ١٦	١٤٠ ـ ١٨٠	٢٥٠ ـ ٣٠٠	٢٠٠ ـ ٢٥٠
١٦ ـ ٢٠	١٨٠ ـ ٢٢٠	٣٠٠ ـ ٤٠٠	٢٥٠ ـ ٣٠٠
٢٠ ـ ٢٤	٢٢٠ ـ ٢٥٠	٤٠٠ ـ ٥٠٠	٣٠٠ ـ ٣٥٠
أكثر من ٢٤	٢٥٠ ـ ٣٠٠	٥٠٠ ـ ٦٠٠	٣٥٠ ـ ٤٥٠

عندما يكون النبات .. مفترسا !

كتب الكثيرون من قبيل سرد غرائب الحياة عن نباتات تصطاد الحشرات عن طرق ايقاعها في فخاخ تنغلق مصاريعها ذات الاهداب الشائكة اذا حطت عليها حشرة طائرة ، او التشبث بالحشرة بواسطة خيوط دلاة منها او افراز مواد لزجة لاتستطيع الحشرة فكاكا منها ، حتى لقد اعتبرت تلك الانواع من النباتات اعاجيب شاذة في المملكة النباتية تستحق أن تصنف باعتبارها فئة مستقلة متميزة .

ولكن وظائف الاعضاء الصائدة للحشرات في تلك النباتات هي اجزاء حيوية من النبتة المفترسة ولولاها لما بقيت النبتة على قيد الحياة . كما انها احيانا وسيلة دفاعية ايضا .

ان انواع النبات المفترس اكثر بكثير مما يظن الكثيرون من علماء النبات . فمصنفات اولئك العلماء تضم اسماء مئات منها . اما العدد الحقيقي فقد يبلغ الالاف .

الا ان اكثر هذه الانواع رسوخا في الاذهان طبعا هي تلك الانواع القليلة التي تتمتع بميزات عنيفة لاتخطئها العين ، وهي ميزات لاتتمتع بها كل النباتات المفترسة ، الا وهي المقدرة على استدراج الفريسة ثم ايقافها في الفخ وقتلها وهضمها . وهذه الاعمال جميعا تتم بواسطة اعضاء متخصصة ، وبعد ذلك الاستعادة مما تحمله اجسامها من احماض الامينو والمعادن الضرورية لبقاء النبتة نفسها .

هذه الخصائص المترابطة المتناسقة ذات القصد الواضح لاتبدو بمثل هذا الوضوح في الهدف في معظم النباتات المفترسة الاخرى .

من هذا الضرب الثاني « الدلو الشمسي » فهذه النبتة وان تكن محرومة من جواز هضمي الا انها لاتصطاد الحشرة صدفة او عبثا او مداعبة . كلا ، اذ ان الحشرة تهضم . ولكن النبتة تستعين على الهضم بمفعول العضويات المجهرية الخارجية . فهذه الجراثيم هي التي تتولى تحليل جثة الفريسة حتى تصير سائلا يسهل على النبتة امتصاصه .

ان الاستهانة بأمور هذه النباتات المفترسة قد انتقلت من جيل الى جيل من علماء النبات ، واو ان ذلك لم يمنع نخبة من علماء عصرهم من اجراء دراسات واختبارات للتعرف على اسرار هذه الصفات وكيفية اداء الاعضاء المختلفة ادوارها . ومن هؤلاء علماء جامعة بافيا الايطالية في العقدين الاول والثاني من هذا القرن .

يقول ول سايمونز في مجلة « العالم الجديد » البريطانية الذي اقتبس منه هذا المقال ، يقول ان العلماء الايطاليين قد استخدموا في ابحاثهم اربعة انواع معروفة من هذه النباتات . وقد تبين ان كثيرا من اوراقها مكسو بشعيرات غددية لزجة هي التي تتولى الامساك بالفريسة . كما تبين ان السوائل اللزجة تطلق في نفس الوقت روائح تجتذب اليها الحشرات المراد اصطيادها .

ومن هؤلاء العلماء ايضا عالم النباتات البريطاني الان فرانسيس لويد الذي وقف حياته كلها على دراسة هذا النوع من النباتات ، وفي عام ١٩٤٢ اصدر كتابه « النباتات المفترسة » وقد تضمن الكتاب اوصافا لحوالي ٤٥٠ نوعا منها الانواع الثالثة والخمسين تقريبا من القطريات المفترسة (وهي انواع يتجاهلها علماء النبات في معظم الاحيان) .

وفي الفصل المخصص للقطريات المفترسة اسهب العالم في وصف مختلف الاستراتيجيات التي تتبعها تلك القطريات ، منها نصب فخاخ بشكل حلقات تنتفخ لتصد الديدان الزاحفة فوقها ، الا عند فتحة معينة ، حتى اذا ماوصلت الدودة الى تلك الفتحة اطبقت عليها الحلقة اطباقا شديدا كالانشوطة .

ومن هذه القطريات المفترسة نوعا يفرز أبواقا أو جراثيم سابحة يطلقها في اعقاب الفريسة الزاحفة مهتديا اليها برائحة الاثر الذي تخلفه وراءها .

وهناك نباتات مزودة بشعر غددي منهدل على الاوراق والسوق . كما توجد هذه الشعور حول الازهار . والقصد الواضح منها هو حماية الرحيق من الحشرات الزاحفة غير المرغوب فيها وابقائه للحشرات الطائرة القادرة على نقل طلع التلقيح باجسامها من زهرة الى اخرى ، وبما ان الزهرة تتفاعل مع الحشرة الطائرة ، فان الشعور اللزجة تمنع الديدان من الاقتراب من الرحيق وغبار الطلع ، وبذلك توفر على النبتة كثيرا من الحركة والجهد .

وهناك ايضا النباتات النملية . وهذه انواع تستحق التأمل الكبير حقا . فهي تصدر عن نفسها الافات الغازية بتوظيف « مافيا » من النمل . فالنمل يفتك بالحشرات المؤذية الزاحفة . ومقابل هذه الخدمة تقدم النبتة للنمل مسكنا امينا بشكل دلو محكم ، وطعاما سكريا شهيا . وهذا الترتيب المتبادل فيه فائدة للجانبين .

ويستفاد من دراسة اجريت في جامعة ولاية اوريغون ان النبتة تحصل من ضيوفها على فائدة اخرى . وقد قام العالم فريد ريكسون بمعالجة يرقات الذبابة فاكهة بمادة الفحم ١٤ ذات النشاط الاشعاعي . ثم قام بوضع هذه اليرقات على باب نبتة الدلو المفترسة (وهي من النباتات النملية) وسرعان ماخرج النمل للبحث عن هذا المصدر الغذائي وسحبه الى داخل الدلو .

ومن النباتات مايستدرج الفريسة من الذباب باطلاق رائحة تستهوي هذه الحشرة لعفونتها ودفئها . وتحط الذبابة على حافة الدلو ثم تهبط الى الداخل . وعندها تقوم اهداب على المدخل بسد منفذ النجاة . وتجد الذبابة نفسها اسيرة قدر محتوم لا سبيل للفكاك منه وسط جدران زلقة . وترتضي بنصيبها وتأخذ في رشف الرحيق الذي تقدمه النبتة كتعويض لها . وبعد ان تأخذ الزهرة في داخل الدلو حاجتها من غبار الطلع من ارجل الذبابة وجسمها تتفتح الاهداب عند المدخل وتهرب الذبابة من الاسر ، هذا اذا بقيت لها قدرة على الفرار بسبب الاجهاد الذي بذلته اثناء محاولات الهروب او اذا سلمت من فتك شركائها من الاسيرات اللواتي يكون الجوع قد استبد بهن .

وهنالك نباتات مفترسة لايستطيع احد ان يشك في وداعتها . وهي نباتات لاتحمل ازهارا وانما لها اوراق تلتف على هيئة كوب دقيق . وفي هذا الكوب تتجمع قطرات من ماء المطر تتحدر اليها من جذع شجرة او من احد فروعها . وفي هذه المياه الاسنة تلتقي العضويات المجهرية من الجراثيم ، وهذه تتفسخ ويصير بمقدور النبتة ان تمتص السائل المحتوي عليها .

الوضع المائي في دولة الامارات العربية المتحدة

من الطبيعي ان البيئة الصحراوية لدولة الامارات العربية المتحدة تجعل مصادر المياه العذبة محدودة ، حيث ان النهضة الحضارية وما يصاحبها من توسعات في شتى المجالات الزراعية والصناعية والعمرانية قد جعلت الطلب على المياه في تزايد مستمر ، والتي دقت مؤشراته ناقوس الخطر مما يحتم طرحها ليعرف الجميع دوره في مواجهة هذه المشكلة الحيوية ، مشكلة ندرة المياه الذي يعتبر شريان حيان البشرية .

المياه في دولة الامارات العربية :

تقدر كميات المياه التي تخزن في باطن الارض من سقوط الامطار بالدولة بحوالي ١٠٠ مليون م٣ سنويا .

استنادا الى معدل هطول سنوي بما يقارب ١٠٠ ملم سنويا وتقدر كميات المياه العذبة التي تزودها معامل تحلية مياه البحر بـ ١١٠ مليون م٣ سنويا .

بينما بلغ مجموع الاستهلاك الكلي من المياه في الدولة ٥٦٥ مليون م٣ سنويا وهذا الاستهلاك السنوي موزع في عدة مجالات كما موضح في الجدول التالي :

مجال الاستهلاك	مليون م٣ من المياه	النسبة المئوية من الأستهلاك الكلي
حاجات الزراعة	٤١٠	٪٧٢٫٥٧
السكان والعامل	٩٥	٪١٦٫٨١
ضائعات في البحر والصحارى	٦٠	٪١٠٫٦٢

من الارقام السالفة الذكر نستنتج مايلي :

(١) ان هناك عجز سنوي متمثل بالفرق مابين التخزين السنوي والاستهلاك الكلي .

(٢) ان الزراعة هي المستهلك الاكبر للمياه .

(٣) ان استمرار الاستهلاك على هذا المنوال مع بقاء معدلات التخزين السنوي كما هي يعني تناقص المخزون الجوفي المستمر للمياه والذي ينذر بكارثة اقتصادية واجتماعية .

خطط لتلافي العجز في المياه :

وسأتطرق هنا باختصار الى خطط وزارة الزراعة في دولة الامارات وما تعمله من جانبها لتقليل هذه الهوة الواسعة بين التخزين السنوي والاستهلاك .

واهم هذه الاجراءات هي انشاء السدود في مناطق مختلفة من الدولة بهدف تقليل الضائعات وتقليل الضغط على الاستهلاك من التخزين السنوي وزيادة رصيد حجم التخزين المائي .

بهدف الاستفادة القصوى من مياه الامطار ومنع ضياعها بسبب تسربها الى البحر والصحارى والاراضي الملحية .

وفي مجال الزراعة فان خطط الوزارة بنيت على اساس الزراعة الكثيفة والاقتصاد بكميات مياه الري المستخدمة باستعمال الدرجات المتقدمة من التكنولوجيا ، ومشاريع الوزارة في هذا الخصوص ، مشروع مسح مصادر المياه والمشاريع الاخرى مثل مشروع البيوت المبردة في العوير والعين ، ومشروع مزرعة الفاكهة (في دبا) في الساحل الشرقي .

مشروع للري الحديث يوفر « ١٣ » مليون متر مكعب من المياه :

وكذلك هناك مشروع كبير سيبدأ خلال هذه السنة يتمثل بتصميم وتنفيذ اساليب الري الحديثة في حقول المزارعين بالدولة لمساحة ٣٠٠ هكتار ري بالتنقيط و ١٠٠ هكتار ري بالقفاعات (بابلرز) النافورات وعلى نفقة الوزارة ١٠٠٪ .

من البديهي ان كميات المياه المستعملة للري تختلف باختلاف الفصول وباختلاف نوع المحصول

ونظام الري وحسب ارقام محطة الابحاث الزراعية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للتنمية تقدر معدلات الاستهلاك المائية في الري كالتالي :

٤٠٠٠ر٤ م٣ / هكتار / سنة الري بالغمر
١٩٠٠٠ر م٣ / هكتار / سنة الري بالفقاعات (بابلرز)
١٥٠٠٠ر م٣ / هكتار / سنة الري بالرش
١٠٠٠٠ر م٣ / هكتار / سنة الري بالتنقيط

وباعتبار طرق الغمر المستعملة سابقا في اغلب حقول المزارعين يمكن اجمال الكميات المياه التي سيوفرها مشروع الري الحديث ١٣ر١٠٠ر٠٠٠ م٣ في السنة ، وكل هذه المشاريع ماهي الا جانب من سلسلة الاجراءات التي تكفل تلافي نضوب الآبار وجفافها والذي حصل فعلا في بعض المناطق الشمالية وهذا الخطر يهدد جميع مناطق الدولة بدون استثناء ، هذا بالاضافة الى ما قد ينتج من مخاطر زيادة نسبة الملوحة في المياه نتيجة السحب الجائر من المخزون الجوفي خصوصا في المناطق القريبة من البحر مثل معظم مواقع الساحل الشرقي وبالذات منطقة ساف كلبا والفجيرة وسكمكم والدقداقة والخرام وغيرها .

مشاريع تحلية مياه البحر :

وضمن البرنامج العام للدولة في تنمية مصادر المياه مشاريع تحلية مياه البحر لتسد جانبا كبيرا لاستهلاك الماء من قبل السكان خصوصا في المدن الساحلية وذلك رغم التكاليف الباهظة جدا ، ومن الجدير بالذكر أن مايكلفه المتر المكعب الواحد من هذه المياه المحلاة يبلغ حوالي ٤ دراهم .

وكذلك مشاريع تنقيه مياه المجاري ومعاملتها لغرض اعادة استعمالها في ري بعض الحدائق العامة والاشجار والمساحات الخضراء في المدن وبعض المعامل لتسد جانبا كبيرا من الاستهلاك ومثال على هذه المشاريع التي انشأت في دبي وأبو ظبي والشارقة .

ترشيد الاستهلاك من المياه :

وبقى هنا أن نتطرق الى جانب مهم من الاستهلاكات المائية والذي يجب ان يتحمل مسؤولية حسن استعمالها ، السكان بصورة عامة ، فالهدف الاساسي من حملة ترشيد المياه التي اعلنتها وزارة الزراعة والثروة السمكية هو خلق جو عام لدى المجتمع بكل شرائحه الذي يتطلب النظر الى المياه ليس فقط كسلعة استهلاكية وانما كثروة نادرة وغالية ، أو بتعبير آخر الجمع بين مفهومي « توفير المياه » « والاقتصاد المائي » .

ان هدر المياه الذي هو عبارة عن الاستهلاك الزائد والمفرط والتبذير بالمياه في جوانب كثيرة لدى الافراد ومن مختلف شرائح المجتمع ، وتستطيع ان تتطرق الى قسم منها عبر الامثلة البسيطة التالية :

١ ـ ترك الصنبور مفتوحا بدون الاستفادة من المياه سواء كان نتيجة الاهمال او الاهمال الغير منظور ، كالتاخير في تصليح وصلات تالفه تسبب التهريب والهدر وهذا الاخير قد يحدثه من لايدفع ثمن او يدفع ثمنا رمزيا بشكل مقطوع او غير الواعين باهمية المياه من اللامبالين والمسرفين .

٢ ـ تخصيص ٣٠ لتر لري م٢ من الحديقة يوميا في حين الكمية النظامية تتراوح من ٥ ـ ١٠ لترات فقط .

٣ ـ استهلاك ٧٠ لتر من الماء لاخذ دوش في حين ٢٠ ـ ٣٠ لتر كافية لذلك .

٤ ـ تجديد مياه المسابح عدة مرات في الشهر الواحد وغيرها من الظواهر الكثيرة في الاسراف والتبذير .

من الجدير بالذكر ان معدلات الاستهلاك اليومي في دولة الامارات متفاوت من منطقة الى اخرى ففي بعض المدن يستهلك الفرد الواحد حوالي ١٣٠ لتر يوميا وهو معدل معقول نوعا ما ولكن معدل الاستهلاك في مناطق اخرى بلغ ٣٣٠ لترا للفرد يوميا . فالافراد في هذه المناطق الاخيرة ما هم سوى مسرفين ومبذرين او غير واعين ؟ ! لاهمية الماء .

وكلمة اخيرة نقولها في هذا المجال ، أنه لو كل فرد حاول توفير ٥ لترات من استهلاكه اليومي فان هذه الكمية قد تكون كافية لتحويل مساحات من الاراضي القاحلة الجرداء الى أرض خضراء ومعطاة.

ادارة المياه والتربة
وزارة الزراعة والثروة السمكية
دبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة

المراعي وتنمية الموارد الرعوية في المركز العربي للمناطق الجافة والأراضي القاحلة

موسوعة نباتية ، خريطة نباتية ، وخريطة للاستغلال الرعوي في الوطن العربي

حوض الحماد ، الدر ، الثريا .. مشاريع عربية يشارك المركز في تنفيذها

لم يعد خافياً ، ان الواقع الراهن لمنطقتنا العربية ، يثبت انها أقل المناطق انتاجية حتى بالنسبة لمثيلاتها في العالم الثالث سواء على الصعيد القطري أو القومي • ويعود ذلك الى ضعف مستوى القاعدة العلمية التي تقوم عليها الزراعة من ناحية ، والى ضعف استغلال الموارد المتاحة الكبيرة التي يزخر بها وطننا العربي الكبير •

ولقد أدركت الامة العربية هذه المقولة منذ أمد ليس ببعيد قد لا يعود لأكثر من عقدين من الزمن • فبدأت منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات تنحو باتجاه احداث مؤسسات للبحث العلمي على المستوى القومي تهدف الى تطوير الانتاجية الزراعية العربية والى وضع الأسس العلمية الكفيلة بتحقيق هذا التطوير ، على ضوء ماتسفر عنه الابحاث والدراسات الميدانية التي تجريها وتدخل ضمن اختصاصها •

ومن هذا المنطلق ، احدثت جامعة الدول العربية ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة في دمشق • وقد استطاع هذا المركز خلال فترة قصيرة من تحقيق انجازات كبيرة على صعيد الأبحاث التي أجراها في المناطق الجافة والتي تحتل ثمانين بالمئة من مساحة الاراضي في الوطن العربي ، والتي استهدفت زيادة الرقعة الزراعية في الوطن العربي ، وزيادة الانتاجية الزراعية في تلك المناطق • اذ توصلت الدراسات التي أجرتها ادارات المركز المتخصصة في مجالات المياه والاراضي والثروة النباتية والحيوانية والدراسات الاحصائية والاقتصادية والارصاد الزراعية ، توصلت الى نتائج مشجعة فيما يتعلق باستثمار المياه وتحسين الاغنام ، وشهدت نشاطات هذا المركز تحولا تدريجياً نحو المشاريع الشاملة لكل أو أكثر الدول العربية ، كالمصور العربي للموارد المائية ، والمصور العربي لمصادر المياه ، وموسوعة الاغنام ومشروع مصادر الاعلاف ، ومشاريع استنباط اصناف من القمح والشعير مقاومة للجفاف والتي أخذت طريقها الى التنفيذ والتطبيق الفعلي من خلال مشاريع عديدة تضم عدداً من الدول العربية •

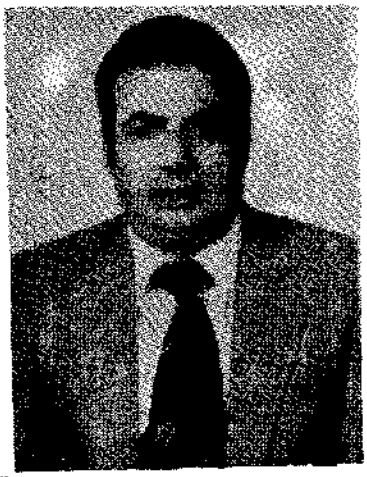

د. مصطفى الشربجي

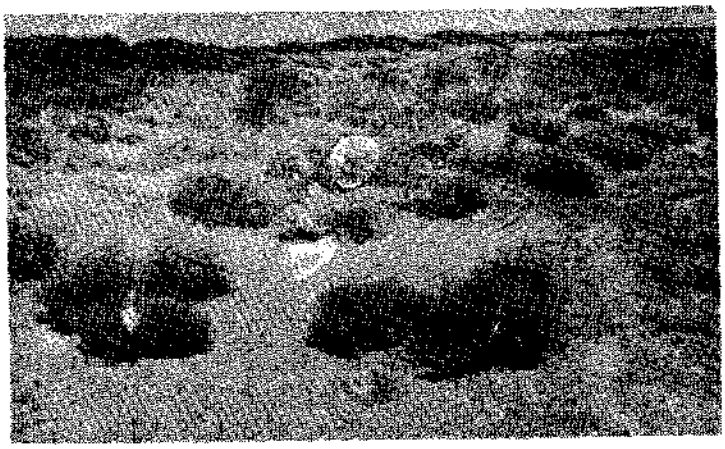

جمع الاصول الوراثية الجيدة للنباتات الرعوية الهامة اقتصاديا

قسم للمراعي في المركز العربي الجافة والأراضي القاحلة .. لماذا ؟!

تلعب المراعي الطبيعية في الوطن العربي ، دوراً رئيساً وهاماً كمورد غذائي رئيسي لتنمية الثروة الحيوانية في الأقطار العربية . فقد بلغت مساحة المراعي الطبيعية في الوطن العربي حوالي «٢٧٠» مليون هكتار ، تسهم في توفير ثلثا الموارد العلفية اللازمة لقطعانه ، التي تقدر بحوالي مئة مليون رأس من الأغنام ، و «٤٠» مليون من رؤوس الماعز ، وعشرة ملايين من الجمال ، تقدر قيمتها الاجمالية بحوالي «٢٠» مليار دولار ، وتقدم عائداً سنوياً يتراوح بين ٢٥ ـ ٤٠٪ من قيمتها .

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية أحداث قسم للمراعي تابع للادارة النباتية في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، أوكلت اليه مهام تحديد أهم المشاكل الأساسية لمراعي تلك المناطق ، وايجاد أفضل السبل والوسائل لترشيد استغلالها وصيانتها ورفع طاقتها الانتاجية بالاضافة لوقف التصحر ، ومسح المصادر الرعوية وتنشيط الحياة البرية .

ماذا عن هذا القسم ؟ وماذا عن الأبحاث التي يجريها ؟ وماهي الانجازات التي حققها في مجال تنمية المراعي ؟ وماذا عن مشاريعه في الوطن العربي ؟ .. الخ .

« المهندس الزراعي العربي » وضمن سياستها في التعريف بنشاطات وانجازات المؤسسات والمنظمات العربية العاملة في مجال التنمية الزراعية ، التقت مع الدكتور مصطفى الشربجي ، رئيس قسم المراعي في المركز العربي للمناطق الجافة والأراضي القاحلة ، في حديث تناول كل هذه التساؤلات فلنقرأها معاً :

تنمية الموارد الرعوية في المناطق الجافة وزيادة انتاجية المراعي !

يقول الدكتور مصطفى الشربجي :

تهدف استراتيجية دراسات المراعي بالمركز العربي الى تنمية الموارد الرعوية في المناطق الجافة وشبه الجافة ، والى زيادة انتاجية المراعي الطبيعية ، وترشيد سبل استغلالها ، وادارتها بما يحقق حمايتها من التدهور ، ويضمن في نفس الوقت استمراريتها في توفير الجزء الأكبر والرخيص من الغذاء اللازم للثروة الحيوانية في الوطن العربي .

ولتحقيق هذه الاستراتيجية ، فنحن نعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- **حصر الموارد الرعوية ، باعتبارها الخطوة الأساسية لوضع مخططات تحسين المراعي وصيانتها والعمل على استكمالها .**
- **تعزيز قدرات الأجهزة الفنية العاملة في مجال المراعي بالوطن العربي وزيادة كفاءتها .**
- **تطوير سبل تحسين المراعي عن طريق رفع انتاجيتها كماً ونوعاً .**
- **تحديد الأسس المثلى لادارة المراعي وصيانتها مع مايتناسب والأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية في أقطار الوطن العربي .**

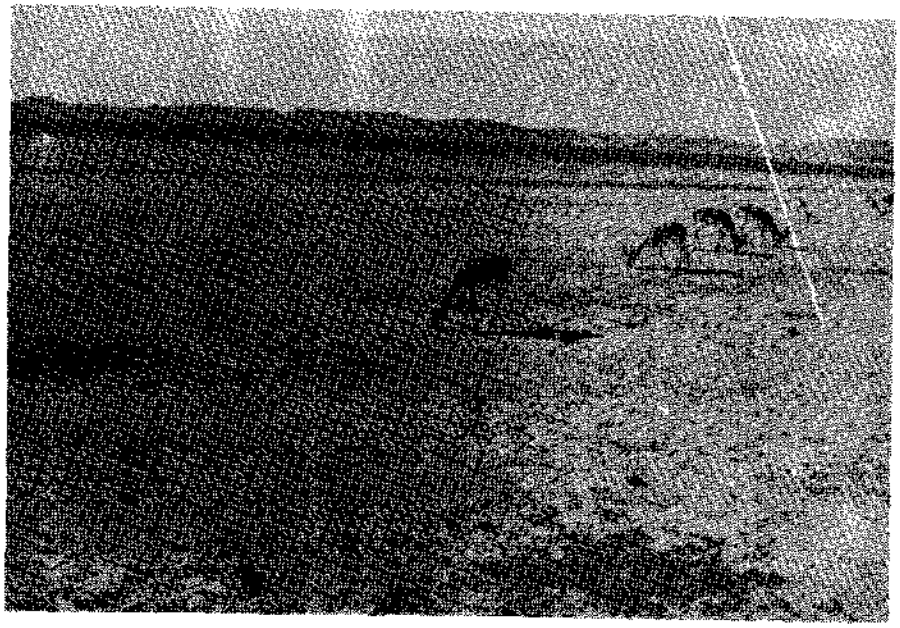

ان من اهداف قسم المراعي تنشيط واعادة الحياة البرية ويرى في الصورة الغزال العربي.

عشر سنوات لتنفيذ الأهداف وفقاً لمرحلتين !

يعمل المركز على تنفيذ هذه الأهداف ، وفقاً لمرحلتين تمتدان حتى عام ١٩٩٠ ، المرحلة الأولى بين عامي ١٩٨١-١٩٨٥ والمرحلة الثانية تمتد من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٠ . ولقد خططنا لتنفيذ هذه الأهداف وفق المجالات الثلاثة التالية :

في مجال حصر الموارد الزراعية :

يقول الدكتور شربجي ، في هذا المجال نحن نعمل في المرحلة الاولى وفق مايلي :

- سنستمر في جمع المعلومات المتاحة عن مسوح المراعي في الأقطار العربية وتبويبها وتقييمها ، بما في ذلك التشريعات الخاصة بالموارد الطبيعية وتحديد أوجه النقص فيها .
- انشاء معشبة مركزية لجمع العينات النباتية والبدء في تحليلها وتصنيفها لتكون مرجعاً للعاملين في مجال المرآعي والبيئة بالوطن العربي ، ووسيلة لتدريب الفنيين للتعرف على نباتات المراعي الطبيعية السائدة في الأقاليم البيئية المختلفة .
- انشاء «٤ معشبات» اقليمية في كل من احدى دول أقاليم المغرب العربي - المشرق العربي - اقليم دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، اقليم الساحل السوداني .
- البدء في جمع المعلومات المتاحة عن الموسوعات النباتية في الوطن العربي ، وتحديد أوجه النقص فيها وسبل استكمالها .

الى جانب توحيد طرق قياس المراعي وتحليل معطياتها من خلال اقامة ندوات تضم الخبرة العربية وحتى الأجنبية في مجال المراعي .

موسوعة نباتية وخريطة الاستغلال الرعوي الموحد للوطن العربي :

أما في المرحلة الثانية «١٩٨٦-١٩٩٠» ، لحصر الموارد الزراعية ، فخطة عملنا تتركز في استكمال النقص في الموسوعات النباتية للأقطار العربية وفي اصدار أعداد متتالية من الموسوعة النباتية الشاملة للوطن العربي ، وكذلك اصدار الخريطة النباتية ، وخريطة الاستغلال الرعوي الموحدة للوطن العربي .

في مجال رفع زيادة كفاءة الأجهزة العاملة في مجال المراعي :

في هذا المجال يقول الدكتور مصطفى شربجي لقد عقدنا دورة تدريبية في مجال المراعي هذا العام وسنستمر خلال هاتين المرحلتين في عقد العديد من هذه الدورات التدريبية على مستويات مختلفة ، وعقد الندوات الخاصة بالمراعي الطبيعية ، كما اننا سنستمر في التدريب الحقلي لبعض الكوادر الفنية العاملة في الدول العربية وفي بيئاتهم المحلية ، الى جانب اصدار النشرات

اقامة مشيجات لحماية مساحات كبيرة من المراعي الطبيعية ولدراسة الغطاء النباتي .

والتقارير والمعلومات المتعلقة بمجال المراعي في الوطن العربي .

في مجال تحسين المراعي الطبيعية لرفع انتاجيتها كماً ونوعاً :

أما فيما يتعلق بتحسين المراعي الطبيعية لرفع انتاجيتها ، فنحن نعمل في اختيار واختبار النباتات الرعوية المبشرة ، وأكثارها وتوزيعها على الأقطار العربية ، كما بدأنا في استنباط أنواع وأصناف رعوية جديدة عن طريق الانتخاب لانتاج أصناف رعوية محسنة . اضافة الى اننا نعمل على انشاء مجمعات ورآثية مركزية ومحطات اختبار واكثار اقليمية في أربع محطات مختارة في اقليم واحد من كل من الأقاليم التي تحدثت عنها .

وفي هذا المجال أيضاً ، وفي مرحلة العمل الثانية سنعمل آلى جانب ذلك في الاتجاهين التاليين :

- **وضع وتنفيذ مخططات لتحسين المراعي وتحديد القيمة الغذائية ،والحمولات الرعوية ، وتنفيذ مخططات لادارة المراعي وصيانتها في مناطق مختارة من الوطن العربي بالتعاون مع الأجهزة المحلية .**
- **تطبيق التكامل بين مناطق الرعي الطبيعية والمناطق المزروعة المحيطة بها ، وتطبيق الدورات الزراعية لانتاج أعلاف بقولية وذلك عن طريق التعاون مع الأجهزة المحلية في تنفيذ مشاريع محددة في بعض المناطق بالوطن العربي .**

كيف يحقق المركز العربي هذه الأهداف :

اذا كانت هذه هي الأهداف التي يعمل على تحقيقها قسم المراعي في المركز العربي للمناطق الجافة ، فما هي الأساليب التي يتبعها في تنفيذ أهدافه ،وماهي الانجازات التي حققها حتى الآن ؟

عن هذا السؤال أجاب الدكتور مصطفى الشربجي رئيس قسم المراعي فقال :

انجازات المركز العربي في مجال دراسات المراعي :

تتسم أعمال دراسات المراعي ، بالتكامل مع الادارات والأقسام الأخرى بالمركز العربي في مجال الدراسات وتصميم التجارب الرعوية والتعاون في تنفيذ المشروعات . الى جانب الاعمال الخاصة بقسم المراعي من دراسات لبعض الأنواع النباتية وخاصة الأنواع العربية ، وكذلك دراسات عن البيئة الاجتماعية للأنواع الرعوية التي سبق دراستها تفصيلياً من ناحية احتياجاتها والنمو .

وقسم دراسات المراعي « كوحدة مكملة ومساعدة لمراكز البحوث العربية » يقوم بتنفيذ بعض البرامج البحثية ذات الطبيعة الاقليمية

في مجال المراعي ، والتي يمكن الاستفادة منها ، والاسترشاد بنتائجها على المستوى القومي .

ويضيف : البرامج البحثية والدراسات الجارية بقسم المراعي كثيرة ومتعددة قد يضيق المجال هنا للتحدث عنها تفصيلا ، الا أننا سنحاول استعراض بعضها :

دراسة القيمة الرعوية لشجيرات الروثا في ازرع :

خلال العامين الماضيين أمكن زراعة عدة أنواع من الرغل بالاضافة الى « الروثا » في مركز ابحاث ازرع في سورية . بعد أن تم نقل الشتول اللازمة من مشتل وحدة بحوث البيئة الجافة . وقد تمت دراسة البيئات الذاتية والاجتماعية لهذه الأنواع ونشرت نتائجها . وقد أخذت القياسات أيضاً لمعرفة أثر الرعي الجائر على نسبة البقاء لشجيرات الروثا والقطف الملحي ، على أساس ان هذين النوعين كأنواع جفافية ، ترعى خلال فصل الصيف ، عندما تكون المراعي فقيرة بالمواد العلفية عادة ، ومن المتوقع حدوث الرعي الجائر على بعض الشجيرات ، ان لم تكن كلها تحت تأثير نقص الاعلاف الخضراء للحيوان وقد قدرت الدراسة نسبة البقاء وحددت الموعد الملائم لرعي هذين النوعين .

دراسات عن تأثير موسم الرعي وشدته على الاسترساء والنمو والانتاج والقيمة الغذائية لبعض الأنواع الهامة بالوطن العربي :

وقد هدفت هذه الدراسات الى تحديد استجابة بعض الأنواع الرعوية الهامة المنتشرة طبيعياً في الوطن العربي ، وكذلك بعض الأنواع المستوردة المبشرة لموسم الرعي من جهة ، وشدة الرعي من جهة أخرى ، والتفاعل بينهما على قدرة بعض الأنواع النباتية على البقاء والنمو والانتاج ، وتحديد القيمة الغذائية ، وموسم الرعي المناسبة لكل منها ولقد زرعت ثلاثة أنواع رئيسية في العام الماضي وهي : القطف الملحي ، والروثا ، والقطف الاسترالي على أساس أن النوعين الأولين يعتبران من النباتات الشائعة في الوطن العربي .

أما النوع الثالث فلقد تم اختياره لأنه حظي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة ، لنجاحه في عمليات تنمية المراعي المتدهورة في بعض المناطق الجافة .

ادخال النباتات الرعوية :

يقول الدكتور مصطفى الشربجي ، لقد تم استيراد عدة أنواع نباتية رعوية بغرض استعمالها في تحسين المراعي ، بعد دراسة احتياجاتها ، ودرجة مقاومتها للجفاف والملوحة . وقد ساعد توفر البيت الزجاجي ، في امكانية استيراد الأنواع الرعوية التي تصلح للمناطق الجافة ذات الأمطار الصيفية . وسوف تبدأ عمليات اختبارها تحت الظروف الطبيعية في احدى محطات المراعي في الدول العربية ، بعد استيفاء دراسات احتياجاتها . وقد تم حتى الان استيراد حوالي مئة نوع من النباتات الرعوية لهذه الغاية .

وأضاف الدكتور شربجي قائلا : يضاف الى كل ذلك الدراسات الأولية عن نبات الهوهوبا ، وتجارب الدورات الزراعية للبقوليات الرعوية مع الحبوب التي نفذناها بالتعاون مع قسم المحاصيل بالمركز ، الى جانب المجمع الوراثي للنباتات الرعوية التي تمت دراستها تحت ظروف البيت الزجاجي في ازرع .. الخ والعديد من الدراسات .

المركز العربي يشارك في مشروعات تنفيذية أيضاً !!

يقول الدكتور مصطفى الشربجي رئيس قسم المراعي في المركز العربي للمناطق الجافة والأراضي القاحلة : لا يقتصر عملنا في مجال تنمية المراعي على الدراسات فحسب ، بل اننا نقوم بتنفيذ بعض المشروعات التطبيقية والبحثية بمفردنا كقسم ، أو بالاشتراك مع الادارات الأخرى بالمركز ، أو بالتعاون مع الدول العربية ، أو الهيئات المحلية والدولية ، والتي سأحاول استعراض لك بعضها :

مشروع حوض الثرثار بالجمهورية العراقية :

يقع هذا الحوض ضمن منطقة الجزيرة العربية ويمتد من منطقة المرتفعات المحيطة بتلعفر وسنجار شمالا وحتى بحيرة الثرثار . وقد شارك المركز في الدراسات التي أجريت لتنمية هذا الحوض . وتم اعداد تقرير مفصل عن أوجه الاستخدام الحالي للحوض ، وأثره على الغطاء

النباتي والمصادر الرعوية ، كما وضعت الاقتراحات والتوصيات التي تساعد على تنمية هذه المنطقة .

مشروع حوض الحماد

يعتبر حوض الحماد أحد الاحواض المائية المقفلة الذي تمتد حدوده في أراضي أربع دول عربية متجاورة هي السعودية والاردن والعراق وسورية . وقد أبدت هذه الاقطار الاربعة رغبتها في التعاون فيما بينها لدراسة هذا الحوض من الناحية الهيدرولوجية ، على أن يقوم المركز العربي بالاشراف والتنسيق بين هذه الدول في الاعمال التنفيذية .

ويضيف رئيس قسم المراعي في المركز العربي :

الا أن مفهوم الدراسة قد تطور فيما بعد ، بحيث بات الهدف هو وضع برنامج تنموي متكامل للحوض . وقد اشترك خبراء المراعي في المركز في الدراسات الخاصة بتحقيق هذا البرنامج ، وتم اختيار طريقة موحدة للقياسات الرعوية تطبق في الدول الاربع . وبعد أن تم تدريب الكوادر الفنية القطرية والعلفية في كل من سورية والاردن والسعودية ، اضافة الى ذلك فقد تم وضع برنامج العمل التفصيلي الذي سينفذ خلال العامين القادمين .

مشروع المسح الرعوي لدول الخليج والجزيرة العربية

أوصت الأمانة العامة لوزراء الزراعة العرب بدول الخليج والجزيرة العربية ، بتكليف المركز العربي بحصر الموارد الرعوية بدول المنطقة المذكورة . وقد قام خبراء المركز بزيارات الى هذه الاقطار لانجاز هذه المهمة، واعدت التقارير الاولية والنهائية الخاصة بالموارد الرعوية في كل من العراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة .

والى جانب ذلك « الحديث للدكتور شربجي » فالمركز ينفذ أو يشارك في تنفيذ المشاريع التالية :

- **مشروع حوض الدو .**
- **مشروع تقييم الغطاء النباتي للجمعيات التعاونية الرعوية في سورية .**
- **مشروع تنمية المراعي وتحسين الاغنام بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .**
- **مشروع المعشبة العربية المركزية . وهو مشروع يهدف الى تحقيق الامور التالية :**

– تدريب الكوادر الفنية العربية على معرفة نباتات المراعي الطبيعية الموجودة في أقطارهم .

– مساعدة المختصين على معرفة الانواع النباتية وأصنافها وطرزها المتعددة ،المنتشرة بالبيئات المختلفة في الوطن العربي .

– الرجوع اليها كدلالة تاريخية ، لمعرفة التغيرات التي حدثت في تكوين النبت ، والموارد الرعوية في المناطق المختلفة تحت تأثير الاستغلال الجائر والمكثف للمراعي الطبيعية « رعي جائر – تحطيب – حراثة – حرائق . . الخ » .

التعاون مع الدول العربية والمنظمات المحلية العالمية

في نهاية اللقاء مع الدكتور مصطفى الشربجي رئيس قسم المراعي في المركز العربي للمناطق الجافة والاراضي القاحلة . تطرق الى التعاون مع الدول العربية فقال :

لقد قام المركز في مجال المراعي خلال السنتين الماضيتين بالتعاون في تنفيذ عدة مشروعات ودراسات اضافة الى ماتحدثنا عنه فيما سبق. فخبراء المركز يساهمون في تخطيط الاعمال التنفيذية اللازمة لاستكمال منتزه وادي الكوف الوطني بالجماهيرية ، كما قاموا بالمشاركة في الدراسة التي طلبتها مؤسسة السكك الحديدية في سورية للتغلب على أخطار الكثبان الرملية التي تهدد الخط الحديدي بين الرقة والحسكة . وفي مجال الكثبان الرملية ، فقد شارك خبراؤنا أيضا في وضع مشروع مفصل عن حماية المصب العام في جنوب العراق من خطر زحف الكثبان الرملية .

وأخيراً فان للمركز العربي مساهمات مع المنظمات الدولية ، فقد نفذ دورة تدريبية لمدة ستة أشهر مع « الايكاردا » على المجالات المتعلقة بالمراعي . كما وضعت أسس للتعاون بين قسم المراعي في المركز مع « G T Z » للمساهمة في توفير بعض الاجهزة العلمية اللازمة للقسم وتبادل الخبرات بين الجانبين .

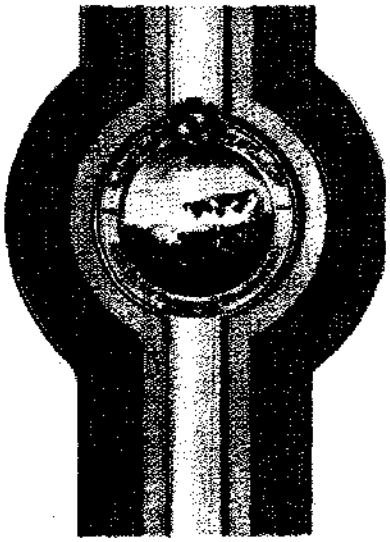

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية

انبثقت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٠ ، برأسمال مصرح به ٦٠ مليون دينار كويتي وذلك لمدة خمسين سنة قابلة للتجديد ، واتخذت مقراً عاماً لها في دمشق ـ الجمهورية العربية السورية .

أنشئت هذه الشركة لتمارس مختلف الاعمال الزراعية والصناعية والتجارية المتصلة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والاعلاف ومتطلباتها .

ساهمت في تمويل الشركة كل من : المملكة الاردنية الهاشمية ـ دولة الامارات العربية ـ المملكة العربية السعودية ـ جمهورية السودان الديمقراطية ـ الجمهورية العربية السورية ـ جمهورية الصومال الديمقراطية ـ الجمهورية العراقية ـ الشركة العربية للاستثمار ـ دولة قطر ـ الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ـ جمهورية مصر العربية ـ الجمهورية العربية اليمنية .

الدكتور عبد الله الثنيان مديراً عاماً للشركة

للشركة مجلس ادارة مكون من احد عشر عضوا من الفنيين والاختصاصيين ، يمثلون ستة اقطار عربية ، ويقوم على ادارة الشركة مديرها العام السيد الدكتور عبد الله ثنيان الثنيان .

خمسة أعوام والعمل مستمر في تخطيط وتنفيذ المشاريع

مع صدور هذا العدد ، تكون الشركة قد قاربت اكمال خمس سنوات من نشاطها، مضت والعمل مستمر في مجالات التاسيس والتخطيط وتنفيذ المشاريع وادارتها .

وعلى الرغم من صغر الفترة ، يحق للشركة ان تفخر بما انجزته في ميادين نشاطها الاربعة والتي جاءت متطابقة مع الاهداف التي انشئت الشركة من اجلها ، وما اختطته لنفسها . فقد حرصت ادارة الشركة ومنذ اليوم الاول على الاستفادة من الخبرات العربية المتوفرة. فغدا للشركة جهاز فني خبير قادر على القيام بجميع الدراسات التي تحتاجها الشركة في مشاريعها، بدءا من زراعة الارض ومرورا بالانتاج الحيواني حتى تصنيع منتجاته وتسويقها . وهذا مكن الشركة من دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريعها بخبرائها مع الاستعانة أحيانا بخبرات عربية . ولقد اخذت الثقة تنمو حتى تجاوز خبراؤها دراسة مشاريع الشركة الى مؤسسات وجهات عربية متعددة .

مزارع جدات دجاج اللحم .. الاولى من نوعها في المنطقة العربية

الانتاج الحيواني بحد ذاته واسع الجوانب معقد التركيب ، وتنميته بطريقة علمية وتقنية حديثة وباسلوب اقتصادي ليس بالامر السهل . لذا عمدت الشركة في مساهمتها بتنمية الثروة الحيوانية في المنطقة العربية الى توجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدام الامثل وبطريقة متوازنة .

ففي مشاريع الدواجن تقيم الشركة :

ـ مزارع متخصصة لجدات دجاج اللحم وهي الاولى من نوعها في المنطقة .

ـ مزارع امهات دجاج اللحم وانتاج الفروج نفسه وكذلك مزارع دجاج البيض .

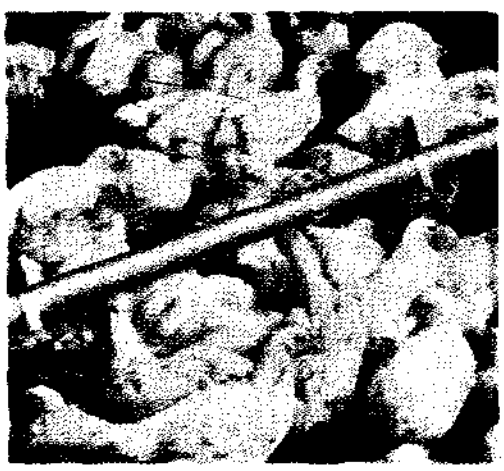

البروتين الحيواني عنصر أساسي في الغذاء .

تقدم الشركة للأسواق ١٣ر١ مليون فروج سنوياً ، جاهزة للتسويق . كما يقوم المشروع بتعقيس البيض اللازم داخليا .

ويقدر الانتاج السنوي لهذه المشاريع بحوالي « ١١ » مليون فروج و ٤٨ مليون بيضة مائدة ، بالاضافة الى انتاج نصف مليون بيضة تفريخ صوص الفروج ، و ٦ ملايين صوص فروج وجميعها سيتم تسويقها في العالم العربي .

هزارع لانتاج الألبان .. وأخرى لتسمين المعجول والأغنام

وفي ميدان اللحوم والحليب ، عمدت الشركة الى اقامة مزارع متخصصة بانتاج الالبان ، واخرى لتسمين المعجول والاغنام وتربيتها ، مبتدئة بزراعة الارض وانتاج الاعلاف لتأمين حاجة المشاريع والسوق العربية ، ودعمت كل ذلك باقامة مصنع لانتاج الاعلاف المركزة .

واضافة لما سبق ستدخل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، ميادين جديدة تعتبر رائدة فيها ، وهي زراعة الاحياء المائية في الشطآن الخليجية ، وهو ما أخذ طريقه الى التنفيذ فعلا .

الأمن الغذائي العربي .. وطموحات تنموية للشركة !

للشركة طموحات كبيرة تضمنتها خطتها الثلاثية ، التي ستبلغ ذروتها هذا العام ١٩٨٢ . وتتلخص في تعميق مسيرتها لتنمية الثروة الحيوانية ، وذلك بالاهتمام بمستلزمات انتاجها كتصنيع الادوية البيطرية وبدائل الحليب وغيرها . بالاضافة الى اقامة مشاريع انتاجية تزيد من تغطية حاجة السوق العربية من المنتجات الحيوانية تمشيا مع سياسة الامن الغذائي .

تتوزع نشاطات الشركة في تنمية الثروة الحيوانية الى ثلاثة مجالات وهي : اقامة مشاريع ، وانشاء شركات تابعة، ومساهمة في شركات اخرى . وتنتشر انشطة الشركة في ثماني دول عربية . وفيما يلي تعداد لهذه النشاطات في كل من هذه المجالات الثلاثة :

أولا ـ المشروعات :

* مشاريع انتاج الحليب واللحوم الحمراء

ـ مشروع لتسمين الخراف والعجول وتربية الاغنام في سورية .

ـ مشروع لتربية وتسمين الاغنام في العراق .

علائم الصحة والنشاط باديـة على العجول . سيصل عـدد الابقار الحلوب الى ٦٠٠ . (مشروع راس الخيمة) .

الاغنام في الحظائر الجديدة بعد أن اكتمل تشييدها ، ٢٥ حظيرة تغطي ٧٥٠٠٠ م٢ مع مسارح تغطي ١٢٠٠٠٠ م٢ مزودة بالمعالف والمناهل . وتستخدم لاغراض تسمين الخراف والعجول وتربية الاغنام . (مشروع القامشلي) .

ـ مشروع لانتاج الحليب الطازج في قطر .

ـ مشروع الانتاج الحيواني المتكامل في سورية .

ـ مشروع الانتاج الحيواني في العراق

* مشاريع الدواجن

ـ جدات وامات دجاج اللحم في الاردن.

ـ امات وانشاج الفروج في المملكة العربية السعودية .

ـ انتاج الدواجن في الامارات العربية الفجيرة .

* مشاريع الاحياء المائية

ـ انتاج الاحياء المائية في قطر .

ـ انتاج الاحياء المائية في الامارات العربية ـ أم القوين .

* مشاريع أخرى

ـ انتاج وتصنيع الاعلاف الخضراء في المملكة العربية السعودية .

ـ معمل العلف الحيواني في السودان .

ـ مخازن التبريد في المملكة العربية السعودية .

ثانيا ـ شركات تابعة

ـ انشأت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، في دولة الامارات العربية ، شركة تتبع لها تحمل اسم : الشركة العربية للانتاج الحيواني . وتقوم هذه الشركة الاخيرة حاليا بتنفيذ مشروعين لانتاج الحليب ، أحدهما في راس الخيمة ، والثاني في الفجيرة .

ـ كما انشئت ايضا في السودان الشركة العربية السودانية لتنمية الثروة الحيوانية .

ثالثا ـ مساهمات

وتساهم الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في شركة مارب للدواجن المساهمة في الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وزراء الزراعة العرب يتخذون قرارات إيجابية حول برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي

قرارات للدورة الحادية عشرة :

الموافقة على ٥٣ مشروعاً إنتاجياً وإيلائها الأولوية في الخطة الخمسية

تمويل ٨ مشاريع ، وتحديث ستة ، وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع المتبقية

إنشاء مركز لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنتاجية الزراعية العربية

بالرغم من اتساع الوطن العربي وترامي اطرافه وتباين انماطه الزراعية ، الا انه لازال عاجزا عن انتاج مايحتاج اليه من الغذاء . فقد بلغت الفجوة الغذائية للدول العربية حوالي «٣ر٨» بليون دولار عام ١٩٧٩ ، ليس لنقص في الموارد البشرية والطبيعية ، وانما لنقص في تنمية هذه الموارد في اطار التنسيق والتخطيط الموحد . فبعض الاقطار يتوفر لديها كل مقومات الانتاج الزراعي ولا ينقصها الا رأس المال ، وبعضها لايتوفر لديه من الموارد الطبيعية للانتاج الزراعي الا رأس المال .

لذا فقد جاء تاسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠ ، والتي بدأت نشاطها في نهاية عام ١٩٧٢ حصيلة التفكير في تنمية هذه الموارد والتخطيط للاكتفاء الذاتي عن طريق تجميع الطاقات الكبيرة والامكانات الهائلة التي يمتاز بها الوطن العربي ، وصولا الى تحقيق الامن الغذائي العربي .

وقد ازدادت فعالية المنظمة بشكل سريع ومتطور ، خاصة في السنوات الاخيرة ، حيث توسعت في اجراء الدراسات كما وكيفاً ، سواء القطرية منها او القومية ، لتشمل الوطن العربي بأسره حتى جاوزت الثلاثمائة دراسة عام ١٩٨١ ، وصاحب هذا التوسع زيادة في استخدام الخبراء العرب ، وزيادة في الميزانية التي تطورت من «٥٥٠» الف دولار عام ١٩٧٢ الى حوالي ثلاثة ملايين عام ١٩٧٦ ، وقفزت الى اكثر من ثمانية ملايين دولار عام ١٩٨١ . حيث تطورت في اسلوب عملها فاصبحت تعقد دورات متخصصه في اكثر الدول تقدماً ، وكذلك نفذت بعض المشاريع الناجحة في بعض الاقطار العربية بتخطيط وتنفيذ وتمويل من المنظمة .

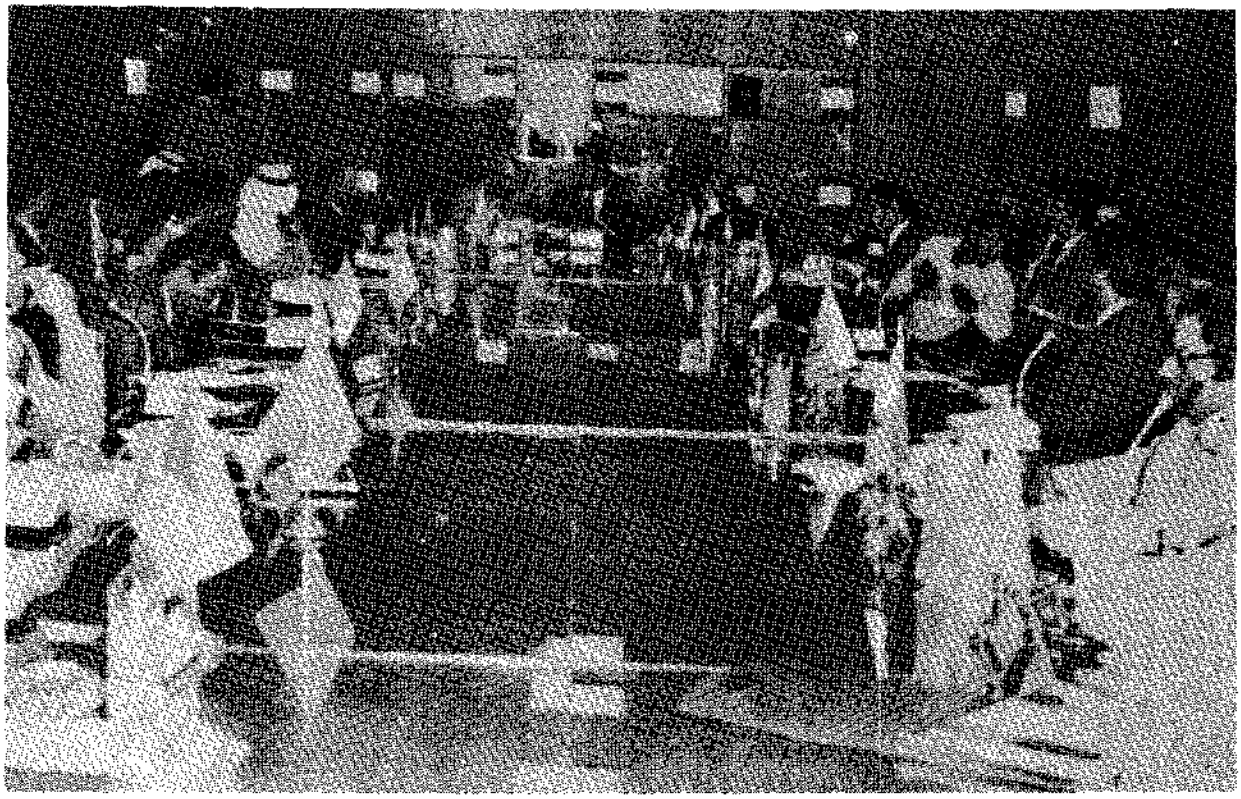

هذه المقدمة والتي اجتزأناها من بعض ماسبق ان قاله السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، كان لابد لنا منها قبل ان نخوض تفصيلات اجتماعات الدورة الحادية عشرة لمجلس هذه المنظمة الذي انعقد في طرابلس بالجماهيرية خلال شهر ديسمبر / كانون اول من العام الماضي . فماذا عن هذه الاجتماعات ؟!.

الامن الغذائي العربي من خلال الدورات السابقة للمجلس :

لم يعد خافياً العجز الغذائي الذي تعاني الاقطار العربية ، والذي قدر كما سبق واسلفنا بحوالي « ٨ر٣ » مليار دولار عام ١٩٧٩ ، والمتوقع ان يصل الى مئتي مليار دولار عام « ٢٠٠٠ » فيما لو استمرت القدرات الانتاجية العربية على حالها وعلى معدلات نمو استهلاكها المتوقعة .

ولم يعد خافياً ايضاً انعكاسات هذا العجز ، ليس على موازين مدفوعات الاقطار العربية فحسب ، وانما انعكاسه بالتبعية السياسية للدول المصدرة للغذاء ، ومساس هذه التبعية بالامن السياسي للدول العربية ، بعد ان بات الامن الغذائي جزءاً لايتجزء من الأمن الاستراتيجي .

يتألف مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية من السادة وزراء الزراعة العرب ، وقد قام هذا المجلس بتكليف المنظمة باعداد دراسات موسعة عن برامج للامن الغذائي ، تضم مشروعات تهدف الى تنمية القدرات الانتاجية العربية للسلع الغذائية الرئيسية من القمح والحبوب والبذور الزيتية والسكر والانتاج الحيواني والانتاج السمكي وانتاج السكر .

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد هذه الدراسات التي جاءت مكونة من خمس برامج سلعية في المجالات السابق ذكرها ، بالاضافة الى برنامجين ، احدهما للموارد الطبيعية ، والآخر للمخزون الغذائي الاستراتيجي .

وناقش السادة وزراء الزراعة العرب من خلال الدورة العاشرة العادية لمجلس المنظمة التي انعقدت في دمشق في نهاية عام ١٩٨٠ هذه البرامج ، والتي

ضمت «١٥٢» مشروعا انتاجيا غذائيا عربيا ،اضافة الى مشروع المخزون الغذائي الاستراتيجي . فأقر المجلس في تلك الدورة الاستراتيجية العامة لهذه البرامج ، كما احال مشروع المخزون الغذائي الاستراتيجي الى الجامعة العربية للاختصاص ، واصدر قرارا بتشكيل لجنة وزارية تحددت مهامها في تقويم مشروعات برامج الأمن الغذائي ، وجدوى تنفيذها بعد وضع أولويات عملية لها ، على ان تعرض توصيات هذه اللجنة على دورة استثنائية لوزراء الزراعة العرب من خلال مجلس المنظمة ، تعقد خلال يونيو من العام الماضي في طرابلس بالجماهيرية .

لجنة وزارية زراعية عربية وضعت اولويات لبرامج الامن الغذائي العربي :

اجتمعت اللجنة الوزارية مرتين ، احداهما في شباط « فبراير » ١٩٨١ ، والثانية في نيسان « ابريل » من ذلك العام . حيث ناقشت تفصيلا المشروعات الواردة ببرامج الامن الغذائي،كما وضعت الاسس والمعايير لتحديد أولوياتها ، وفي اطار هذه الاسس والمعايير ، تم اختيار « ٥٣ » مشروعا من مشروعات الامن الغذائي ، بعد ان اضافت اليها اللجنة بعض المشروعات الاخرى لاستغلال الموارد الزراعية في مجال الانتاج الزراعي في بعض الاقطار العربية ، اضافة الى مشروع لدعم القطاع الزراعي الفلسطيني داخل الارض المحتلة . ورفعت اللجنة الوزارية العربية نتائج اعمالها وتقييمها لبرامج الامن الغذائي الى الدورة الاستثنائية للمجلس .

الا ان هذه الدورة الاستثنائية لمجلس المنظمة ، والتي كان من المقرر لها ان تعقد في شهر حزيران « يونيو » من العام الماضي ، في طرابلس بالجماهيرية لم تعقد ، فتقرر ان يضمها جدول اعمال الدورة الحادية عشرة العادية لمجلس المنظمة الذي انعقد في منتصف الشهر الاخير من العام الماضي في طرابلس بالجماهيرية ، الذي ناقش ثانية برامج الامن الغذائي العربي ، والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة الوزارية ، فماذا عن اجتماعات هذه الدورة ، وما هي المقررات التي اتخذها وزراء الزراعة العرب في مجال برامج الامن الغذائي العربي وفي مجال دفع عجلة التنمية الزراعية العربية ؟! لنقرأ معا : .

وزراء الزراعة العرب ، ووفود المنظمات العربية والدولية يحضرون اجتماعات الدورة الحادية عشرة:

ضمن اطار اجتماعات الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اجتمع السادة وزراء الزراعة العرب خلال الفترة من ١٥ ـ ١٨ صفر ١٤٠١ هـ ، الموافق ١٢ ـ ١٥ ديسمبر كانون اول عام ١٩٨١ بمدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، برئاسة الاخ المهندس بشير جودة بشير ، امين اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي ، وتعمير الاراضي بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

وقد حضرت اجتماعات المجلس وفود جميع الدول العربية عدا مصر والسودان . كما حضره ايضا وفد جامعة الدول العربية برئاسة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية الدكتور عبد المحسن زلزله .

كما حضر اجتماعات المجلس كمراقبين وفود مثلت المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية التالية :

- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .**
- **منظمة الاغذية والزراعة الدولية .**
- **اتحاد المهندسين الزراعيين العرب .**
- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .**
- **البنك الاسلامي للتنمية .**
- **المركز العربي للاراضي الجافة ونصف القاحلة.**

ومثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وفد برئاسة الدكتور حسن فهمي جمعه المدير العام للمنظمة ، وعدد من معاونيه من الادارة العامة ، ومديري المكاتب الاقليمية للمنظمة .

وقد قامت الوفود المشاركة . بزيارة لبعض المشاريع الزراعية في الجماهيرية للاطلاع على منجزاتها ، في مجالات التنمية الزراعية ، وتبادل الخبرات ، كما التقت مع بعض قيادات الجماهيرية السياسية .

افتتاح الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

في الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ١٢/١٢/١٩٨١ . اقيم في قاعة فندق الواحات في طرابلس بالجماهيرية . حفل افتتاح اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وقد افتتح اجتماعات الدورة الحادية عشرة للمنظمة . السيد المهندس بشير جودة امين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي ،نيابة عن الاخ امين اللجنة الشعبية العامة في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية . حيث رحب بالوفود المشاركة في اعمال هذه الدورة . واكد على اهمية

انعقاد هذه الدورة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الامة العربية فقال :

يأتي انعقاد الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مرحلة حاسمة يمر بها الوطن العربي ، تتنازعه قوى الشر والامبريالية والصهيونية ، وتسعى بكل جهودها لتمزيق وحدة أمتنا ، واحداث المزيد من الانشقاق في صفوفها ، والعمل بكل السبل والوسائل غير المشروعة للسيطرة على مقدراتها ، واضعاف قدراتها السياسية والاقتصادية والحضارية ، بل لقد خطت هذه القوى المناهضة لتقدم الشعوب وتحررها ، بعد أن سعت بكل جهدها في احكام حلقات سيطرتها الاقتصادية على دول العالم خطت نحو العمل العسكري السافر .

واضاف السيد جودة :

وما محاولة العدوان الامريكي على المياه الاقليمية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، والمناورات العسكرية الارهابية لقوات التدخل السريع الامريكية ، واقامة القواعد والحصول على التسهيلات العسكرية فوق العديد من ارجاء ارضنا العربية ، الا خطوات مشهودة تفضح المخطط الاستعماري للسيطرة على مقدراتنا السياسية والاقتصادية .

واشار الاخ جودة الى المحاولات اليائسة التي تبذلها الادارة الامريكية لمحاصرة الجماهيرية اقتصاديا ، واكد ان هذه المحاولات لن تحيد الجماهيرية عن مبادئها الى جانب انها لا تشكل اصلا اي خطر على اقتصادها الوطني ، واكد ايضا ان وقوف اي قطر عربي الى جانب الجماهيرية ، يعزز من تصميمها وتصميم الامة العربية على تجاوز التحديات التي تستهدف وحدتها .

المنطقة العربية ، اكبر مناطق العالم عجزا عن توفير غذائها !!

بعد ذلك ، انتقل الاخ بشير جودة رئيس الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة ، للحديث عن ازمة الغذاء العالمية فقال انها مشكلة مزمنة طاحنة تعاني منها البشرية وتزداد تفاقما واتساعا وحدة بمرور الزمن . واعاد للاذهان ما سبق ان قاله الامين العام لجامعة الدول العربية في اجتماعات الدورة العاشرة للمنظمة ، من ان للمشكلة ابعادا دولية وقومية

وقطرية ، لارتباطها أساسا بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي ، الذي يقوم على علاقات غير متكافئة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة خلص منها الى ان المنطقة العربية باتت أكبر مناطق العالم عجزا عن توفير غذائها ، واكثرها استيرادا له ، واشدها تدهورا في تنمية مواردها الغذائية ..

لا استقلال لشعب يأكل من وراء البحر ..!

وتحدث الاخ جودة عن الاهمية التي توليها الجماهيرية للامن الغذائي فقال : انطلاقا من مقولة قيادتنا التاريخية « لا استقلال لشعب يأكل من وراء البحر » جندت الجماهيرية امكانيات كبيرة لتحقيق تنمية زراعية راسية وافقية تمثلت في خطة التحول الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ التي رصد لها اكثر من ثلث الاموال المرصدة لهذه الخطة ككل .

واضاف :

الا اننا على يقين تام بأن الجهود الفردية والقطرية مهما بلغت لن تجدي ، اذا لم يصاحبها انتهاج سبل وطيدة وراسخة نحو عمل عربي مشترك متكامل . فالموارد الطبيعية لمنطقتنا العربية ، وقدرات ابنائها المخلصين كفيلة بتحقيق ما نصبوا اليه جميعا من انتاج حاجتنا من السلع والمواد الغذائية والزراعية .

« ٢٩ » شركة مشتركة للاستثمارات الزراعية ..

وقال الاخ جودة :

انطلاقا مما تقدم وفي اطار المعطيات الوطنية والقومية ، انتهجت الجماهيرية سياسة اقتصادية اجتماعية ذات ابعاد استراتيجية محددة ، تتلخص في زيادة معدل النمو الاقتصادي بأسرع وقت ممكن ، مع تحقيق عدالة في التوزيع ، والاتجاه الى اقامة المشروعات الانمائية في مختلف ارجاء بلادنا مع التنويع لمصادر الانتاج بحيث لا يصبح النفط هو الثروة الاساسية والمصدر الرئيسي للدخل والصادرات .. هذا على المستوى الوطني ، اما على المستوى القومي فتحددت استراتيجيتنا في انشاء الشركات الزراعية المشتركة مع العديد من البلدان الشقيقة والصديقة ، واكتفي بالقول ان عدد هذه الشركات قد بلغ حتى الآن ٢٩ شركة ، دخل معظمها في مرحلة الانتاج الفعلي .

آمالنا كبيرة في قدرة أمتنا على تجاوز كل المصاعب والسلبيات ..

وفي ختام كلمته قال الاخ امين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي في الجماهيرية :

ان آمالنا كبيرة ، وتطلعاتنا أكبر في قدرة امتنا العربية الخالدة، على تجاوز كل المصاعب والسلبيات، والخروج في النهاية بنتائج ايجابية فعالة في هذا المضمار ، وهو ما نسعى الى تحقيقه من خلال منظمتنا العربية العتيدة .

واود ان اسجل بكل تقدير واعتزاز مجهودات العاملين في المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وعلى راسهم الاخ المدير العام . واشكر الاخوة الذين شاركوا في اجراءات وتنظيم عقد دورتنا هذه ، وفي اعداد مشروع جدول الاعمال وبرنامج الزيارة ، الذي نأمل ان يحظى بموافقتكم .

نتوجه بالشكر والتقدير مرة اخرى لكل الحاضرين لتلبيتهم الدعوة ، وآمل ان يحقق مجلسنا الذي يعقد لاول مرة على ارض الجماهيرية النتائج الايجابية المرجوة .

وزير الزراعة السوري يشيد بالانجازات الاقتصادية للجماهيرية وبجهود المنظمة العربية ..

ثم تحدث السيد عماش جديع وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية ـ رئيس الدورة العاشرة ـ فاوضح اهمية انعقاد هذه الدورة للمجلس ـ على ارض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الصامدة في وجه التحديات والمؤامرات الامبريالية ، واشار الى الانجازات الكبيرة التي حققتها الجماهيرية في بناء اقتصادها المستقل ذي الطابع القومي .

واشار السيد وزير الزراعة السوري بالتقدم الذي حققته المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، نتيجة الجهود المخلصة الدؤوب للعاملين فيها من خلال ما انجزته من اعمال وما قدمته من دراسات اساسية في تطوير وتنمية القطاع الزراعي العربي وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الامن الغذائي ، الذي اصبح قضية حياتية والشغل الشاغل لشعوب العالم قاطبة .

لتتحول دراسات وبرامج الامن الغذائي العربي الى جهود انمائية ..

وطالب السيد عماش في كلمته العمل على تحويل دراسات برامج الامن الغذائي العربي التي اعدتها المنظمة الى جهود انمائية وحشد وتعبئة الاستثمارات وتوجيهها نحو مشاريع ضرورية للوطن العربي ، في ضوء استراتيجية عمل المنظمة، وكذلك تأمين مصادر التمويل اللازمة . كما اكد ان مشكلة الامن الغذائي العربي من الاتساع والشمول بحيث لا يمكن معالجتها

بمعزل عن استراتيجية التنمية الشاملة بأهدافها واولوياتها .

واضاف: ان احتياجاتنا الملحة المتزايدة، وخطورة ازمة الغذاء العالمية ، تتطلب منا اجراءات سريعة وفعالة ، لزيادة الانتاج الزراعي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي ، وهذا لن يتحقق الا بزيادة الاستثمارات الزراعية ، وتشجيع تدفقها في اقنية برامج الامن الغذائي .

نحن بحاجة الى انطلاقة عربية قوية في مجال التنمية الزراعية !

وبعد ان تحدث عن الاولوية التي يوليها القطر العربي السوري ، منطلقا مما اقرته المؤتمرات الحزبية وتوجيهات الرئيس الاسد ، لتنمية الريف وتطوير القطاع الزراعي ، واحتلاله الافضلية الاولى في خطط سورية الاقتصادية والاجتماعية ، اختتم السيد عماش جديع وزير الزراعة والاستصلاح الزراعي السوري كلمته بقوله :

ان منطقتنا العربية بحاجة الى انطلاقة قوية في مجال التنمية الزراعية ، فالامكانيات موجودة ، والموارد الطبيعية كبيرة ، والطاقات البشرية لا حد لها ، والمؤهلات الفنية تزداد سنة بعد سنة عددا وخبرة . فلتتضافر الجهود لتخوض معركة ضد التبعية الغذائية في مسيرة طويلة مشرقة مليئة بالعمل والامل والخير .

زلزله يدعو للتوصل الى صيغ للتكامل .. وجمعة يؤكد على مستلزمات تحقيق الامن الغذائي

وتحدث بعد ذلك السيد الدكتور عبد الحسن زلزلة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية الذي رحب بانعقاد هذه الدورة مشيرا الى اهمية التوصل الى صيغ تكفل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

وفي ختام حفل افتتاح الدورة القى السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية كلمة قدم فيها تحية محبة وعرفان للجماهيرية قائدا وامانة وشعبا على استضافتها اجتماعات هذه الدورة وعلى كرم ضيافتها للوفود المشاركة . وحيا الانجازات الضخمة التي حققتها الجماهيرية في كل الميادين بالرغم من الهجمة الشرسة التي تتعرض لها من الامبريالية العالمية ومحاولات التشويه للسياسة التحررية والمعوقات التي توضع في طريقها . كما أشار الى قضية الامن الغذائي ومستلزمات تحقيقه كأهم قضية يجب أن تتصدى لها امتنا العربية باعتبارها اكبر تحديات ذات ابعاد سياسية واقتصادية .

جلسات مجلس المنظمة

في الجلسة الاولى لمجلس المنظمة ، استمع السادة وزراء الزراعة العرب ورؤساء الوفود العربية المشاركة في اجتماعات الدورة الحادية عشرة ، الى كلمة السيد عماش جديع ـ رئيس الدورة العاشرة ـ وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري الذي تحدث عن منجزات المنظمة خلال الدورة السابقة والاعباء والمهمات الملقاة على عاتق المنظمة وجميع العاملين فيها خلال الدورة الحالية وتمنى للمنظمة مزيدا من التقدم والتوفيق مدعومة ومؤيدة من قبل قيادات العمل الزراعي في الاقطار العربية لتحقق طموحات امتنا العربية في وحدتها الاقتصادية والسياسية وفي بناء القدرات العربية اللازمة لمواجهة التحديات الامبريالية الهادفة الى ابقاء امتنا مفتتة وفقيرة ، ومستغلة مواردها لتبقى نهبا للامبريالية والصهيونية .

الاخ بشير جودة بشير رئيسا للدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة ..

وتم انتخاب الاخ المناضل المهندس بشير جودة بشير امين اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية رئيسا للدورة الحادية عشرة بالاجماع ، حيث باشر مهامه شاكرا جميع الوفود على ثقتها ومعاهدا الجميع على السير قدما بالمنظمة اثناء رئاسته لهذه الدورة ومجددا ترحيبه بالوفود المشاركة على ارض الجماهيرية .

وبعد ذلك انتخب المجلس رؤساء ونواب اللجان التالية :

● **اللجنة الفنية : السيد ، عامر مهدي صالح وزير الزراعة والاصلاح الزراعي بالجمهورية العراقية رئيسا**

السيد ، محمد علي الصباغ ، معاون وزير الزراعة والاصلاح الزراعي بالجمهورية العربية السورية نائبا للرئيس

● **اللجنة المالية : السيد ، محمد سليمان ناصر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رئيسا**

السيد ، باسم شفيق ابو غزالة ، من وفد دولة الامارات العربية نائبا للرئيس

● **لجنة الصياغة : السيد ، سعد الدين الفندور رئيس وفد فلسطين رئيسا**

الدكتور حسن فهمي جمعة وثلاث وثائق قدمها لمجلس المنظمة !

استمع المجلس الى كلمة السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة في تقديمه لمشروع جدول أعمال الدورةوالتي استعرض فيها موضوعات جدول الاعمال المقدمة في ثلاث وثائق مركزا على موضوعين أولهما برامج الامن الغذائي ومشاريعه ، وثانيهما نتائج دراسة مسار اقتصاد الغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات .

عقد التنمية العربية والمبالغ التي رصدت

كما استمع المجلس الى كلمة السيد الدكتور عبد الحسن زلزلة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية الذي اشار الى قرارات قمة عمان حول عقد التنمية والمبالغ التي رصدت لهذا الغرض والتوجيهات حول كيفية تخصيص وانفاق هذه الاموال كما تحدث عن مصادر التمويل العربية الاخرى مشيرا الى اهتمام جامعة الدول العربية في السعي لتلبية احتياجات مشاريع التنمية في البلدان العربية .

قرارات لوزراء الزراعة العرب في الدورة الحادية عشرة للمنظمة

ناقش مجلس المنظمة مشروع جدول الاعمال المقدم من مدير عام المنظمة ، فاقره ، واحال بعض مواده الى كل من اللجنتين الفنية والمالية ، اللتين عقدتا سلسلة من الاجتماعات . وبعد مناقشات مستفيضة لمجلس المنظمة خلال جلسات عديدة مطولة ، ناقش خلالها جميع الموضوعات والمذكرات المعروضة عليه ، وأعمال وتوصيات اللجنتين الفنية والمالية ، أصدر السادة وزراء الزراعة العرب مجموعة من القرارات ، سنحاول أن نستعرض أهمها معا . . .

أولا : في مجال مشاريع الامن الغذائي العربي :

اتخذ مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعيةعدة قرارات في مجال مشاريع الامن الغذائي العربي ، فقد قرر تمويل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع ، ووافق على تنفيذ مشاريع الامن الغذائي العربية الواردة في الخطة الخمسية الاولى . وفيما يلي نعرض القرارات التي اتخذها المجلس في هذا المجال :

((٥٣)) مشروعا لها الاولوية في الخطة الخمسية

● الموافقة على الاسس التي وضعتها اللجنة الوزارية المشكلة بالقرار رقم (٥) الصادر عن المجلس في دورته العاشرة والمكلفة بدراسة مشاريع الامن الغذائي العربي لوضع أولويات لها ، واجازة المشروعات ذات الاولوية خلال الفترة الخمسية الاولى وعددها ٥٣ مشروعا .

تمويل ثمانية مشاريع من عقد التنمية

● احالة المشاريع الثمانية التي توفرت لها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ولا يتوفر لها التمويل اللازم ، الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية للبحث في ايجاد تمويل لها من اموال عقد التنمية او بيوت المال العربية الاخرى .

تمويل تحديث دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لستة مشاريع

● احالة المشاريع الستة التي تحتاج الى اموال لتحديث دراسات الجدوى الاقتصادية الفنية لتنفيذها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، لايجاد الاموال اللازمة للقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتوفير المال اللازم لتنفيذها من اموال عقد التنمية او بيوت المال العربية الاخرى .

احالة « ٣٦ » مشروعا الى الجامعة لتامين تمويل دراستها وتنفيذها

● احالة المشاريع المتبقية وعددها ٣٦ مشروعا بما فيها المشاريع الفلسطينية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية للبحث في ايجاد وسيلة لتوفير المال لاعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتمويل اللازم لتنفيذها من اموال عقد التنمية او بيوت المال العربية الاخرى .

انشاء مركز لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع العربية

وافق مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته الحادية عشرة من حيث المبدأ على احداث ادارة ضمن هيكل المنظمة لاعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع العربية تكون نواة لانشاء مركز لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية في الوطن العربي مستقبلا . كما كلف الادارة العامة باعداد التصور التنظيمي والمالي لهذه الادارة وتقديمه الى المجلس في دورته القادمة لاقراره وادراجه ضمن موازنة المنظمة لعام ١٩٨٣ .

مؤسسة للتنمية الزراعية العربية

ناقش مجلس المنظمة المذكرة التي قدمتها ادارة المنظمة لاحداث مؤسسة للتنمية الزراعية العربية واتخذ القرارات الثلاثة التالية :

ـ تكليف السيد المدير العام للمنظمة باعداد دراسة واضحة ومبرمجة حول اهم المستلزمات الانتاجية لسلع الغذاء الرئيسية ، وتحديد الاهداف الكمية والنوعية المطلوب توفيرها قطريا وقوميا وبالنسبة لكل منها في ضوء توقعات العجز فيها خلال السنوات العشر القادمة بدءا بالبذور المحسنة وصناعة الدواجن والتقدم بمقترحات عملية حول ما يجب البدء بتوفيره منها وفق اولويات وضمن برنامج زمني ومرحلي محدد وتقديم هذه الدراسة الى المجلس في دورته القادمة .

ـ تكليف السيد المدير العام للمنظمة بالتعاون والتنسيق مع الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية باجراء الاتصالات مع الشركات والهيئات والمشروعات العربية المشتركة التي تختص بالمستلزمات الانتاجية في ضوء الدراسة المشار اليها اعلاه بهدف التعرف على دورها في تحقيق تلك الاهداف والبحث معها في سبل تطوير ذلك الدور للايفاء بالمتطلبات واقتراح البدائل والخطوات التكميلية الاخرى لاعادة بحث الموضوع في المجلس في دورته القادمة .

ـ بهدف تعزيز التنسيق والتعاون في القطاع الزراعي يكلف المدير العام للمنظمة بالتعاون مع الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية لتيسير مهمة التنسيق بين المنظمة والمؤسسات والهيئات والمشروعات العاملة في القطاع الزراعي واحكام التعاون القطاعي بينها من جهة وبينها وبين اللجان القطاعية ذات العلاقة من جهة اخرى في اطار لجنة التنسيق بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتقديم تقارير دورية الى المجلس بهذا الشأن .

برنامج عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية

اما فيما يتعلق ببرنامج عمل المنظمة لعام ١٩٨٢ ، فقد اقر مجلس المنظمة هذا البرنامج الذي تضمن اجراء العديد من الدراسات سواء كانت قومية او قطرية او ذات طابع مشترك . وفي الوقت نفسه تنفيذ عدد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الوطن العربي ، كما تضمن هذا البرنامج مساهمة المنظمة في عدد من المشروعات التنفيذية في بعض الاقطار العربية .

ففي مجال الدراسات القومية تقرر ان تقوم المنظمة بتنفيذ :

ـ البرنامج الاحصائي .
ـ حصر وتصنيف المصطلحات الزراعية .
ـ امراض الحيوان في الوطن العربي .
ـ مشاكل انخفاض الانتاجية في محاصيل الحبوب الاستراتيجية .
ـ انتاج التقاوى المحسنة للخضر والفاكهة .

في مجال الدراسات المشتركة :

وفي مجال الدراسات المشتركة لاكثر من دولة عربية ، تقرر مساهمة المنظمة في اعداد الدراستين التاليتين بكلفة ثلاثمائة الف دولار :

- الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات تصنيع مركزات أعلاف الدواجن .
- العرض والطلب لمنتجات الخضر والفاكهة في بعض البلدان العربية .

الى جانب مساهمة المنظمة مع المنظمات العربية الاخرى في اعداد دراستين أيضا احداهما حول حصر وتقييم مصادر الاعلاف ، والثانية حول السياسات الزراعية العربية .

دراسات المنظمة في الاقطار العربية :

على صعيد الدراسات القطرية قرر مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية اعتماد دراسة قطرية واحدة لكل قطر عربي بتكلفة ٥٠ الف دولار لكل دراسة مع مضاعفة الاعتماد للدول العربية الاقل نموا وهي جيبوتي والسودان والصومال وسلطنة عمان ولبنان وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية ويعتمد لها مبلغ ٢٥٠ الف دولار لمشروع صامد للالبان . وقد ترك لكل دولة الحق في تحديد موضوع الدراسة . وفيما يلي الدراسات التي ستساهم بتنفيذها المنظمة في الاقطار العربية خلال عام ١٩٨٢ :

- المملكة الاردنية الهاشمية :

تسويق الدجاج اللاحم وامكانية تصنيع مخلفاته .

- دولة الامارات العربية المتحدة :

حصر الآفات الزراعية .

- دولة البحرين :

دراسة فنية واقتصادية حول انشاء مركز بسترة وتسويق الالبان المنتجة محليا .

- الجمهورية التونسية :

تطوير الانتاج الحيواني في المجموعة (ب) من الوحدات التعاضدية .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

دراسة محاور التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية .

- جمهورية جيبوتي :

مشروع انتاج محاصيل الخضر الرئيسية .

- جمهورية السودان الديمقراطية :

آ - مشاكل الانتاج والتسويق والتوريد في الجمعيات التعاونية .

ب - مشروع تطوير الانتاج البستاني .

- المملكة العربية السعودية :

سيرد الى المنظمة فيما بعد .

- الجمهورية العربية السورية :

الجدوى الفنية والاقتصادية لتطوير أساليب الري .

- جمهورية الصومال الديمقراطية :

آ - استكمال تدعيم وحدة انتاج الاعلاف .

ب - مشروع تحسين زراعة البطاطس .

- دولة الكويت :

دراسة فنية واقتصادية لزراعة واكثار شجرة النخيل بالكويت .

- الجمهورية اللبنانية :

آ - دراسة حول أوضاع المكننة الزراعية بلبنان .

ب - دراسة عن أوضاع البساتين المثمرة والخضار والازهار .

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية :

دراسة مسح استطلاعي للمراعي وتنميتها .

- المملكة المغربية :

تكثيف انتاج زيت الزيتون .

- الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

آ - الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مشروع لتسمين الابقار .

ب - حماية الصحة الحيوانية وتحسين الخدمات البيطرية .

- الجمهورية العربية اليمنية :

مشاتل الفاكهة والاشجار الحراجية بكل من اب ووزان وجميشة الجرابح وجيحانة .

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

آ - مشروع انتاج شتلات الحمضيات بلودر ومودية .

ب - مشروع اكثار تقاوى البطاطس بجبل مكيراس .

وتبلغ جملة التكلفة للمشروعات القطرية مليون وستمائة وخمسون الف دولار .

الدورات التدريبية ، والتدريب داخل وخارج الوطن العربي

في مجال التدريب اتخذ وزراء الزراعة العرب في اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية قرارا باجراء عدد من الدورات التدريبية والندوات ضمن الوطن العربي . حيث تقرر تكليف المنظمة

باقامة الدورات التالية خلال عام ١٩٨٢ وبكلفة تصل الى نصف مليون دولار :

- دورة تدريبية حول امراض الدواجن .
- دورة تدريبية حول تربية وتنمية واستثمار الغابات .
- دورة حول اكثار بذور المحاصيل .
- ثلاث دورات تدريبية ضمن برنامج الاتفاقية المعقودة مع الجمهورية العراقية .
- أربع دورات تدريبية لاعداد وتقويم المشروعات وتنفيذها .
- ندوة استخدام المواد الغذائية غير التقليدية كأعلاف .
- ندوة حول واقع التعاون الزراعي العربي .

كما قرر مجلس المنظمة تخصيص مئة الف دولار للتدريب داخل الوطن العربي ، وربع مليون دولار للتدريب خارج الوطن العربي ، اضافة الى استمرار مساهمة المنظمة في المشروع الرائد للتكثيف الزراعي في سورية ، ومشروع المسح الطبوغرافي بدولة قطر .

مركز التدريب على الآلات الزراعية ومركز المعلومات الزراعية :

فيما يتعلق بمركز التدريب على الآلات الزراعية ، فقد اتخذ مجلس المنظمة قرارا بتأجيل المشروع ، واعادة عرضه على الدول الاعضاء ، بهدف دراسته مجددا وانضاجه على ضوء الحاجات المستقبلية وما يتوفر من مراكز مماثلة ، على ان يعرض على المجلس في دورته القادمة .

وقد اتخذ المجلس قرارا ايضا بتكليف الادارة العامة للمنظمة اجراء دراسة حول استحداث مركز للمعلومات الزراعية بالمنظمة ، بعد الاتصال بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والدول الاعضاء ذات الخبرة في هذا المجال ، على ان تعرض هذه الدراسة على المجلس في دورته القادمة .

تشغيل المعهد العربي للثروة المائية في بغداد عام ١٩٨٢

كان مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته العاشرة التي انعقدت في دمشق بنهاية عام ١٩٨٠ ، قد اتخذ قرارا بالموافقة على ارتباط المعهد العربي للثروة المائية في الجمهورية العراقية ، بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، واعتماد مبلغ مليون ونصف مليون دولار امريكي تخصص لتجهيزه لبدء الدراسة والتدريب فيه خلال الشهر الاول من العام الماضي ، الا ان بعض الاقطار العربية تحفظت تجاه هذا القرار ، ولم يفتتح هذا المعهد حتى الآن . لذا فقد اتخذ وزراء الزراعة العرب في اجتماعات دورة المنظمة الاخيرة قرارا يقضي بتشغيل هذا المعهد عام ١٩٨٢ ، ولو اضطر الامر للجوء الى احتياطي عام المنظمة ، وتكليف السيد المدير العام للمنظمة اجراء الاتصالات والمراسلات مع الدول الاعضاء المتحفظة ، بغية العدول عن تحفظها ، واسهامها في موازنة تشغيل المعهد .

مساهمة من المنظمة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

قرر مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية مساهمة المنظمة بمبلغ (١٦٠٠٠) دولار امريكي سنويا لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، ووجه الادارة العامة بسداد باقي مساهمتها عن عام ١٩٨١ والبالغة ثمانية آلاف دولار خصما على موازنة عام ١٩٨١ . كما قرر ايضا تمويل مشروع تطوير تربية النحل في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في حدود تسعين الف دولار .

احداث مكاتب اقليمية جديدة للمنظمة في كل من المغرب وموريتانيا

اتخذ المجلس ايضا قرارا كلف فيه المدير العام للمنظمة تقديم دراسة وافية للمجلس في دورته القادمة حول مدى الحاجة الى استحداث مكتبين اقليميين جديدين في كل من المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية والمستلزمات المالية والفنية اللازمة وتقديم مذكرة حول هذا الموضوع الى المجلس في دورته القادمة .

الدورة القادمة للمجلس في « صنعاء » والشكر لمدير عام المنظمة والعاملين فيها ..

وفي نهاية أعمال المجلس ، وافق وزراء الزراعة العرب ورؤساء الوفود العربية مع الشكر على قبول الدعوة التي وجهها السيد وزير الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية ، لاستضافة الدورة الثانية عشرة على ان تعقد الدورة المذكورة في مدينة صنعاء خلال النصف الثاني من أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٨٢ ، كما وجه المجلس الشكر الى السيد المدير العام للمنظمة وكافة معاونيه والعاملين في المنظمة ، على الجهود التي بذلوها خلال الدورة السابقة ، متمنيا لهم مزيدا من التقدم والنجاح .

لقاء مع الأستاذ عماش جديع وزير الزراعة السوري

حول أعمال ومقررات وزراء الزراعة العرب في طرابلس بالجماهيرية

مشكلة الأمن الغذائي العربي لا يمكن معالجتها بمعزل عن استراتيجية التنمية القومية الشاملة .

لأول مرة تدخل المنظمة العربية مجال تنفيذ مشروعات الانتاج الزراعي قومياً.

بعد انتهاء أعمال مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في طرابلس بالجماهيرية ، التقت « المهندس الزراعي العربي » بالسيد عماش جديع وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في القطر العربي السوري ، الذي حضر جلسات مجلس المنظمة ، في حديث سريع على هامش أعمال هذا المجلس ، لنقرأ معاً مادار في هذا الحديث :

أهمية اجتماعات مجلس المنظمة تنبع من منطلقاتنا القومية والسياسية

عن أهمية اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قال السيد عماش جديع :

الاهمية التي نوليها لاجتماعات مجلس المنظمة تنبع أولا وقبل كل شيء من منطلقاتنا القومية السياسية ، فهذه المنظمة ، احدى منظمات الجامعة العربية ، واحدى المؤسسات

الوحدوية العربية التي تعمل في اطار التكامل العربي وفي أحد أهم أشكاله ، وهو التكامل الزراعي العربي • فاجتماعات مجلس المنظمة احدى وسائل الربط بين الأشقاء العرب ، الذين يجتمعون ليناقشوا قضايا التنمية الزراعية العربية وتكاملها في مجال تأمين الغذاء للمواطن العربي •

وأضاف السيد وزير الزراعة السوري عن سير المناقشات خلال اجتماعات مجلس المنظمة :

لقد سادت المناقشات روح الجدية والمسؤولية وبدار الحوار في جو أخوي طابعه العام وهدفه الاساسي ، تحرير الانسان العربي في كل بقعة من الوطن العربي ، من التبعية الاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة للغذاء في العالم ، من التبعية لتلك الدول وانعكاسها المباشر على تحرره السياسي والذي يهدده العجز الغذائي الذي يعاني منه الوطن العربي ككل •

مشكلة الأمن الغذائي العربي لا يمكن معالجتها بمعزل عن استراتيجية التنمية القومية

عن المواضيع التي ناقشها السادة وزراء الزراعة العرب قال السيد عماش جديع :

الى جانب مناقشة واقرار خطط وبرامج عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ١٩٨٢ والتي تضمنها جدول أعمال المجلس ، فقد تركز الحوار على تحقيق الامن الغذائي العربي • فمشكلة الامن الغذائي العربي من الاتساع والشمول ، بحيث لا يمكن معالجتها بمعزل عن استراتيجية التنمية القومية الشاملة بأهدافها وأولوياتها • ومن هذا المنطلق فان تحقيقه سهل وممكن،وبأيدينا الاسراع بتحقيقه ،فالامكانات موجودة والموارد الطبيعية كبيرة ، والطاقات البشرية العربية والمؤهلات الفنية تزداد عدداً وخبرة • فاذا مانسقت هذه الموارد وحشدت لها الاستثمارات ووجهت نحو تحقيق تنميةزراعية عربية متكاملة ، فسيكون للوطن العربي موقع آخر متميز ، يستغني فيه عن كل المستوردات الغذائية من الدول الاخرى•فالوطن العربي قادر على زيادة انتاجه الزراعي ومضاعفته ثلاث مرات عما هو عليه حالياً،فيما لو نفذت سياسة زراعية عربية متكاملة • وهذا هو الهدف الذي نفهمه لاحداث المنظمة العربية للتنمية الزراعية •

لتتعاون في رسم خط واضح يحقق للمنظمة أهدافها

وأضاف السيد وزير الزراعة السوري :

لقد حققت هذه المنظمة تقدماً كبيراً في هذا المجال حتى الان ، من خلال ما أنجزته من دراسات أساسية في تطوير القطاع الزراعي العربي وتنميته وخاصة فيما يتعلق بما أعدته من برامج ومشاريع للأمن الغذائي العربي • ويبدو لي ان خير ما نفعله في هذه المرحلة ، هو ان نتطلع الى الامام ونتعاون في رسم خط واضح يهديها في السير نحو تحقيق ما نهدف اليه من وراء انشائها ، لتكون أداة قوية لتحقيق تنمية زراعية عربية ، تتفاعل وتتكامل مع الخطط القطرية للتنمية الزراعية على مساحة وطننا الكبير ، للتخلص من مخاطر التجزئة والارتباط غير المتكافىء مع الخارج على حساب التكامل العربي•هذا هو المنطلق الذي كنا حريصين على أن يسود جو اجتماعات مجلس المنظمة في دورتها الحادية عشرة ، وهو المنحى الذي كنا نعمل باتجاهه ضمن هذه الاجتماعات •

اللجنة الوزارية اختارت « ٥٣ » مشروعاً من أصل (١٥٣) مشروعاً للأمن الغذائي

فيما يتعلق ببرامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي والقرارات التي اتخذها السادة وزراء الزراعة العرب •• في هذا الصدد قال السيد عماش جديع :

من المعروف ان هذه البرامج التي أعدتها المنظمة تضمنت «١٥٣» مشروعاً قومياً ستنفذ في ثلاث عشرة دولة عربية ،بكلفة قدرت بحوالي ثلاث وثلاثين مليون دولار • احتلت فيما بينها برامج ومشاريع الانتاج الحيواني المرتبةالاولى اذ بلغت تسعة وستين مشروعاً،تلتهامشروعات انتاج السكر «٤٣ مشروعاً » وبرامج الحبوب المرتبة الثالثة بمشاريعها الثلاثة والثلاثين ،في حين بلغ عدد مشاريع الزيوت سبعة •

هذه المشاريع الـ «١٥٣» ناقشها مجلس المنظمة في نهاية عام ١٩٨٠ ، وشكل لجنةوزارية

لتقييم هذه المشاريع وجدوى تنفيذها بعد وضع أولويات عملية لهـا ٠

وقد ناقشت هذه اللجنة الوزارية هذه المشاريع ووضعت أسساً ومعـايير لتحـديد أولويـاتها ، اختـارت ضمن اطارها «٥٣» مشـروعاً منها ، أعطتها الأولوية للتنفيذ خلال السنوات الخمس القـادمـة ٠ وقد قسمت اللجنـة الوزاريـة هذه المشاريع المختارة وذات الأولوية الى :

- **مشـاريع مدرجـة بالفعل في خطط التنميـة القطرية ودخل بعضها حيز التنفيذ وعـددها «٦» مشاريع ٠**
- **مشاريع تتوافر لهادراسات حديثةوتفصيلية للجدوى الفنيـة والاقتصادية ، ويبلغ عددها خمس مشاريع ٠**
- **مشاريع تتطلب دراسة جدواها«٣٥ مشروعاً» ومشاريع تتطلب تحديث الدراسات المتوافرة لها وعددها سـتة مشاريع ٠**

قرارات ايجـابية لوزراء الزراعـة العرب في مجـلس المنظمـة

وأضاف السيد وزير الزراعة السوري :

لقد ناقش السادة وزراء الزراعة العرب تقرير اللجنـة الوزاريـة ، واتخـذوا قرارات هـامة ، اعتبرها خطوة جيـدة في مجـال تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي ٠ فقد أقر مجلس المنظمة البرامج والمشاريع المختارة لتنفذ خلال السنوات الخمس القادمة ٠٠ أقرت المشاريع الثمانية التي توفرت لها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنيةوكلفت المنظمة والأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة للسعي مع صناديق التنمية العربية والدولية ، لتأمين التمويل اللازم لهذه المشاريع ٠ كما أحال سـتة مشاريع تحتـاج الى تحـديث دراسـات جدواها ، و «٣٦» مشروعاً تحتاج الى دراسات جـدوى اقتصادية وفنية ، احالها الى الأمـانة العـامة لجـامعة الدول العربيـة لتأمين الأموال اللازمة لدراستها ٠

هذا الى جانب القرارات التي اتخذها السادة وزراء الزراعة في هذه الاجتماعات ، والتي تقضي بتخصيص مبالغ لكل قطر عربي على حـده ، لتمويل دراسات مشاريع تقدمت بها هذه الأقطار كما اتخذ قراراً بالاستمرار في مساهمة المنظمة في تنفيـذ بعـض المشـاريع في بعض الأقطـار العربية ٠

وباختصار : المنظمة العربية للتنمية الزراعية وخلال سنواتها الماضية واجتماعات مجلسها ، لم تدخل مجال التنفيذ حتى الان بمعناه الحقيقي وفي هذه الدورة خطت ومن خـلال هذه القرارات خطوتها التنفيذية الاولى ، وهي الخطوة التي تثبت المنظمـة عـلى أرض الواقـع المطـلوب وتشدها اليـه ٠

ماذا عن امكانيات توفير التمويل لتنفيذ برامج الأمن الغذائي العربي

وعن سؤال حول الامكانيات المتوافرة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الأمن الغـذائي العـربي ، وعن اقتـراح سـبق ان طرحـه أحد المسؤولين العرب بضـرورة عقـد اجتماع يضم وزراء الزراعة والاقتصاد العرب مجتمعين في هذا المجال ، أجاب السيد وزير الزراعـة والاصلاح الزراعي في القطر العربي السوري :

يمكن تصنيف الاقطار العربية التي سـتنفذ فيها مشاريع الأمن الغذائي العربي ، من حيث مصادر تمويل هذه المشاريع على الشكل التالي:

- **أقطـار عربيـة تمـول مشـاريعهـا ذاتيـاً كالسعودية وليبيا والجزائر والعراق ٠**
- **أقطار تمول ذاتياً نصف تكلفة المشاريع التي تنفذ ضمنها كسورية ٠**
- **أقطار تحتاج الى تمويل عربي كامل أو شبه كامل كالسودان وموريتانيا ٠٠ الخ ٠**

وتأمين الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشـاريع ليست مشكلة على الاطلاق ، فالمال العـربـي متوفر ، والرغبة العربية في تقـديمه متوفرة ، وهناك صناديق التنمية العربية ، وهي قـادرة على تقديم هذا التمويل فيما لو وجهت لايـلاء أولوية الى مشـاريع التنمية الزراعية ، وفيما اذا دعمت أرصدتها ودعم رأسمالها ، وطورت هذه الأرصـدة ٠

وأضاف السيد عماش جديع :

أنا لا أعتقـد بضرورة عقـد اجتمـاع لوزراء الزراعة ووزراء الاقتصاد العرب في آن واحد معاً لتـأمين تمويل تنفيـذ برامج ومشاريع الأمـن الغذائي العربي ، فالمهم توفر النية لدى الأقطار

العربية التي ستساهم في هذا التمويل والقادرة عليه ، ووزير الزراعة في أي قطر يأتي الى اجتماعات مجلس المنظمة آنذاك وهو يحمل تفويضاً وصلاحية كاملة ، فيما لو توفرت هذه النية ، ونحن متأكدون من توفرها لدى الأقطار العربية كافة . فالمال كما قلت ليس مشكلة ، والمهم هو توفر الخبرة لتنفيذ هذه المشاريع ، وهي متوفرة وتتنامى باستمرار في أكثر الأقطار العربية .

سورية قادرة على أن تلعب دوراً هاماً في توفير الغذاء العربي

وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه سورية في تحقيق الأمن الغذائي العربي قال السيد وزير الزراعة السوري :

يمكن لقطرنا أن يلعب دوراً هاماً في توفير اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والحبوب والسكر ، وهي أهم مشاريع الأمن الغذائي العربي ، ان لم نقل أغلبها . وقد خطا قطرنا خطوات هامة في تنمية انتاجه من هذه المواد الغذائية . فلدينا فائض من الحبوب .. انتاج سورية يقدر بحوالي مليونين ونصف مليون طن من القمح و «٥ر١» مليون طن من الشعير .ولدينا فائض في هذا المجال يزيد عن مليون طن سنوياً في الوقت الحالي .

فاذا مادعمت المشاريع الموجودة في قطرنا ، واذا ما تحولت الزراعة الاحتمالية المطرية لدينا الى زراعة مروية مستقرة ، وهو ما نعمل على تحقيقه من خلال استصلاح مساحات واسعة على مياه سد الفرات تصل لحوالي «٦٤٠» ألف هكتار ، وهو رقم يعادل ضعف المساحة المروية في سورية ، فنحن نضمن زيادة رئيسية وهامة في انتاجنا الزراعي ، ومساهمة فعالة لقطرنا في تأمين الغذاء للمواطن العربي وتحقيق مزيد من الأمن الغذائي والسياسي مجتمعين .

الخضر الطازجة .. تحمي من السرطان !

أثبت العلماء اليابانيون ان تناول غذاء متنوع مع كثير من البطاطا والخضراوات يمنع الاصابة بسرطان المعدة .

ونقلت الوكالات عن العلماء قولهم ان المشكلة ليست في ان اطعمة معينة تسبب سرطان المعدة ولكن في ان هناك اشخاصا كثيرين لايأكلون انواع الاطعمة التي تمنع ظهور هذا المرض الذي يعد من اكثر الانواع شيوعا ويمثل ثلث وفيات السرطان .

ويعتقد العلماء ان اغلب انواع السرطان تثيرها تغييرات مادة « د ن آ » حامض الديكوسيريبو نيوكليك حامل صفات الوراثة .

وقد اجرى فريق العلماء دراسة طلب فيها من عدة اسر تقديم قائمة طعام ليوم نموذجي ثم هرسوا الطعام وحولوه الى عجينة بحثا عن التغيرات التي تسبب السرطان ووجد الفريق ان الجزر والكرنب والخضراوات الاخرى تفقد وظيفتها عندما يتم تخميرها ولكنها تقوم بوظيفتها في منع الاصابة بالسرطان عندما يتناولها الشخص طازجة .

اتفاقية لاستكمال مشروع البون للتنمية الريفية المتكاملة باليمن

تم التوقيع في صنعاء على اتفاقية لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع البون للتنمية الريفية المتكاملة . وقد وقع الاتفاقية عن الجمهورية العربية اليمنية السيد الدكتور احمد الهمداني وزير الزراعة والثروة السمكية ، ووقعها عن جمهورية المانيا الاتحادية سفيرها في صنعاء .

وتبلغ المدة المحددة للمشروع ثلاث سنوات يتم خلالها العمل على تطوير العمل الزراعي في المنطقة بشقيه النباتي والحيواني ، وتوفير مياه الشرب ، وتطوير الصناعات الحرفية والاقتصاد المنزلي .

شجرة النفط !

جاء في تبا وزعته وكالة انباء الصين الشعبية « شنخوا » ان علماء النبات الصينيين اكتشفوا في جزيرة هينان ، جنوب الصين ، نوعا من الاشجار ينتج سائلا قابلا للاشتعال يشبه المازوت (الغازولين) .

هذا النوع من الاشجار يسمى « سندورا كلابادا » ، ويصل ارتفاعه الى ما يقارب الثلاثين مترا . وتبدأ الاشجار بافراز زيتها الوقودي عندما يصل ارتفاعها الى مايتراوح بين ١٢ و ١٥ مترا . واعلن العلماء الصينيون ان لهذه الشجرة مثيل في البرازيل .

الانتاجية الزراعية العربية في تقرير لأمين مجلس الوحدة الاقتصادية

أشار تقرير السيد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمقدم الى المجلس في دورته السابعة والثلاثين المنعقدة في حزيران /يونيو ١٩٨١ ، وفي معرض الحديث عن أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العربي ، الى تدني مستويات الانتاجية الزراعية العربية مقارنة بالمستوى العالمي . « اذ بالنسبة لمحاصيل الحبوب ، وهي أهم المحاصيل العربية يصل متوسط الانتاج العالمي للهكتار الى ١ر٩ طن بينما يصل متوسط الانتاج العربي الى ١ر١ طن . اما بالنسبة للقمح فيصل متوسط انتاج الهكتار في الوطن العربي الى طن واحد ، بينما يصل متوسط الانتاج العالمي الى ١ر٧ طن . وقد ترتب على ذلك هبوط معدلات نمو الانتاج السنوي للحبوب . اذ يصل متوسط نمو الانتاج العربي السنوي من الحبوب الى ١ر٨ ، وهذا المعدل اقل من متوسط المعدل العالمي . ويقدر ان يبلغ العجز في مجموعة الحبوب عام ١٩٨٠ حوالي ١٢ر٦ مليون طن . كما أن العجز في القمح يمثل نسبة عالية من العجز في مجموعة الحبوب . وفي الوقت الذي بلغ فيه العجز في القمح حوالي ٨ر٨ مليون طن في عام ١٩٧٥ فمن المتوقع أن يبلغ حوالي ١٩ر٢ مليون طن في سنة ٢٠٠٠ » .

●● شارك السيد ايفان شيريت رئيس مجلس ادارة المعهد الدولي للتدريب على ادارة الموارد المائية في فرنسا « سيغفر» في ندوة التشريعات المائية التي عقدت في مدشق خلال العام الماضي ، على هامش هذه الندوة ، أجرت الزميلة السورية « تشرين » حواراً مع السيد شيريت عن معهد «سيغفر» وعن بعض قضايا التشريعات المائية وتلوث المياه في الوطن العربي فلنقرأه معاً .

على هامش ندوة التشريعات المائية

لقاء مع إيفان شيريت

رئيس مجلس إدارة المعهد الدولي للتدريب على إدارة موارد المياه

● مشكلات المياه أكثر حدة في البلدان العربية !

● ماذا عن معهد « سيفقر » وما هو الدور الذي يلعبه كمنظمة دولية في مجال التشريعات المائية وفي تنظيم الحفاظ على المياه ؟

ـ السيد شيريت : مهمة منظمتنا تتلخص في اعداد الاطر والكوادر الفنية التي تعنى بشؤون المياه ومشكلاتها في جميع انحاء العالم . وهي تمارس نشاطها بطلب رسمي من حكومات البلدان التي تطلب مساعدتها حول موضوعات معينة أو بواسطة المنظمات الدولية والمنظمات التابعة للامم المتحدة كمنظمة الاغذية والزراعة الدولية « الفاو » .

ومشكلات المياه تبدو بشكل خاص اكثر حدة في البلدان العربية منها في أي بلد آخر حيث منابع المياه أقل من اي بلد آخر .. هذه المشكلات توجد منذ مئات السنين .. لكنها ـ مع ذلك ـ تتغير ... وتختلف تبعا لتطور البحوث الزراعية ومدى مساهمة الصناعة فيها .. هذه المشكلات التي عرفت بمضونها منذ ذلك التاريخ نجدها الآن تتبدل من حيث طبيعتها وهذا يستدعي بالضرورة ايجاد حلول تناسبها .. متغيرة من حيث طبيعتها ومميزاتها الفنية ..

قدمت سيفيغر خدماتها للعديد من البلدان التي طلبت ذلك رسميا .. في الحدود التي تطلبها وضمن اطار الموضوع الذي ترغب معالجته .. مساعداتها موجهة تماما في اطار من الفنيين مثلا الاهتمامات التي تشغل البلدان العربية حاليا وكيف يمكن تطبيق التشريعات المائية التقليدية ومدى ملاءمتها مع التشريعات الحديثة وضمن أي هدف وما هي الوسائل والامكانيات الواجب توفرها للمشروع كي يطبق هذا بسنها التشريعات الحديثة .

● كلما ازداد استخدام المياه كلما ازدادت نسبة الفاقد !

● ما هي بشكل عام المشكلات التي تعاني منها البلدان العربية في مجال المياه والتشريعات المائية ؟!

ـ السيد شيريت : اعتقد ان واحدة من الحقائق الاساسية لمشكلات المياه في الوطن العربي هي المناخ اعني في الوطن العربي تنوعات مناخية متعددة .. هناك فصول جافة واخرى ماطرة ومنها ما يدوم لشهور عديدة تبعا لموقع البلد الجغرافي واعتقد ان اول مسالة لبلد من هذا النوع يتجلى في معرفة مصادره المائية .. كم يوجد لديه من الينابيع وكم تهطل عليه من الامطار سنويا كم يوجد لديه من سدود وكم هي كمية المياه التي تحجزها هذه السدود واذا

كانت هناك قنوات مياه تجري عبر الحقول أم لا ؟ ما هي أنواع الاعمال الزراعية التي تمارس في هـذه الحقول ؟

وهنا يجب الانتقال الى مرحلة أكثر دقة ووضوحا: كتحسين التقنيات المسبقة ، والاساليب التشريعية القائمة .. هاهي اذن المسألة الاولى . والمسألة الثانية تتجلى في قياس مدى الاحتياجات البشرية الفعلية للمياه ليصار الى بناء الخزانات بشكل مستمر مع الزمن بغية الحفاظ على الامطار الهاطلة في فصول الشتاء .. مثلا تضخم العواصم العربية التي كبرت بشكل هائل خلال سنوات قليلة ماضية لا بد ان يقود ذلك الى مشكلات وازمات في مياه الشرب فيها مع الزمن . منظمة الاكساد تهتم بهذا الجانب من مشكلات تطور المدن في البلدان العربيـة وحاجتها المتزايدة للمياه . وسيفيغر نرعى جانب تقديم الخبرة والمشورة للبلدان المحتاجة لها .

باختصار : هناك مشكلات مرتبطة بتضخم المدن ومشكلات تتعلق بشكل الاستثمار الزراعي وتطوره : لان تطور الزراعة يقود الى تزايد احتياجات الميـاه وكذلك التطور الصناعي وهذا يقود في النهاية الى سؤال رئيسي : كيف يمكننا توزيع المياه على كل هذه الفعاليات الزراعية ـ الصناعية ـ البشريـة دونما احداث ازمات ؟؟

وفي النتيجة البحث عن خطة عامة مبرمجة تضع الحلول العملية المناسبة .. ايضا يمكنني أن أضيف

انه بقدر ما يتوسع الناس في استخدامات الميـاه بقدر ما يساهمون في ضياع كميات منها وتخفيف منسوب المخزون منها ...

وبقدر ما يتطور وعي الناس من حيث النظافة وبقدر ما يتوسع اي بلد في مجال التصنيع يزداد الاعتماد على استجرار مخزون المياه وبالتالي المساهمة في زيادة التصريف والتلوث وهذا يجري تداوله منذ عشرات السنين حتى الآن .. بمعنى : ايجاد صيغة ما تحد من هدر المياه والتلوث وهذه معادلة صعبة ومعقدة ليس من السهل تحقيقها .

● ولكن ما هي أوضاع البلدان العربية بالنسبة للماء والتلوث ؟!

ـ السيد شيريت : لا اعتقد ان المشكلات التي يعاني منها الوطن العربي تختلف عن اي بلد في العالم .. جوهر المشكلات يبقى واحدا ، فطبيعة البشر باستخدام المياه واحدة سواء كان في مجال النظافة او الزراعة او الصناعة ..

ما يتغير تبعا لكل منطقة من العالم هو مناخ وطقس هذه المنطقة وتنوع مصادرها المائية .. ولعل العنصر الاساسي في هذا الموضوع المرتبط بالارض التي تعيش عليها التجمعات البشرية والتي تشكل نقطة الانطلاق الرئيسية في السياسة العامة المائية المنطلقة اساسا من معرفة مناخ المنطقة ونظم آبارها الارتوازية ومعرفة الطريقة التي تصل هـذه التجمعات بموجبها على مصادر المياه وكيف يرفضها وهذا يشكل في الحقيقة نقطة الانطلاق الاولى ، ويستدعي بالضرورة اجراء حلقات بحث وجهود مكثفة لاكتشاف مصادر المياه.

● التشريعات واستخدامات الميـاه !..

● كيف يمكن للتشريعات ان تخدم عملية الحفاظ على المياه لصالح عمليات التطوير ؟!

ـ السيد شيريت : اعتقد ان تشريعات الميـاه يجب ان تكون مترافقة مع التوسع الذي يحصل في استخدامات المياه في الوطن العربي لهذا عندما يتصاعد استخدامها سواء بطريقة الري بالراحة او بواسطة المضخات العامودية ويتبين انها لم تعد كافية آنـذاك .

يجب التوقف نهائيا عن استجرارها وهذا يستدعي وجود تشريعات وقوانين ناظمة لها .

كما ينبغي ان تترافق هذه التشريعات مع المتغيرات التي تحصل بين فترة واخرى لتواكبها بقوانين جديدة تتلاءم معها كأن ترى من الضروري مثلا في وقت من

الاوقات عقد ندوات اعلامية وجماهيرية لتوعية المواطنين وارشادهم حول استخدامات المياه عندما تكون الكميات المتوفرة منها لمدينة ما غير كافية للشرب والزراعة معا .

باختصار : يجب ان تأتي التشريعات لتسهم في تطوير منطقة معينة وليس العكس وهذا يستدعي ضرورة مجيئها في وقتها المناسب .

● الغرب لا يعاني مشكلة مائية ، وبالتالي فان خبراتكم أفضل !!

● ارواء الناس ام المحاصيل الزراعية : كيف يمكن للجانب القانوني ان يعالج مشكلة من هذا النوع ..؟!

ـ السيد شيريت : المسألة ليست في تحديد افضليات ازاء مشكلة من هذا النوع بل يجب أن ينظر اليها كمشكلة واحدة غير مجزأة اي ايجاد الصيغة التي يحصل فيها الطرفان على حاجة من المياه دون اسراف « بشكل عقلاني » وهذا يفترض الكثير من التأني والعناية بالدراسات والتطبيقات التي يجب ان تتوفر لمشكلة من هذا النوع . تعقد لها جلسات للاستشارة والدراسة ، يترك فيها المجال واسعا امام جميع من يعنيهم الامر ليوفدوا ممثليهم عنها : الفلاحون والصناعيون والخبراء والمستهلكون العاديون لكي يصلوا في النهاية الى قرارات صائبة وسليمة تعالج المشكلة من كافة جوانبها .

مشكلات المياه تتبدل مع مرور الزمن ولهذا السبب يجب الانتباه الى حقيقة استدعاء الخبراء من بلدان تعاني من مشكلات مشابهة .. مثلا .. الخبراء الغربيون لا تعاني بلدانهم من مشكلات مزمنة في مصادر المياه .. مشكلاتهم حديثة وطارئة لذلك يتوجب تبادل الخبرة بين خبراء العالم العربي والثالث فيما بينهم باشراف منظمات دولية ترعى مثل هذه الندوات اي الخبرات المحلية هي الاساس في موضوعات من هذا النوع .

أخيراً .. بقرة تلد بالوكالة !

نمت في حديقة حيوان برونكس بمدينة نيويورك ولادة من نوع غريب : بقرة هولشتاين تلد بطريقة نقل الاجنة ، عجلا بريا من فصيلة بقر هندي مشرف على الانقراض . ولم تستهجن البقرة ولادتها لهذا العجل الذي يختلف عنها في كل شيء ـ في المظهر والحجم والطباع ، بل حدبت عليه منذ اللحظة الاولى واخذت تلعقه وتحميه . وخلال ساعة واحدة بدأت ترضعه .

اذن العلاقة بين البقرة ووليدها الهندي الاصل البري الطباع كانت طبيعية تماما : لم تستهجنه هي ولم يستغربها هو . ولكن التجربة اعتبرت حدثا علميا ذا اهمية قصوى . فقد اظهرت ان بالامكان الاسهام في حماية الاصناف المهددة بالانقراض من الحيوانات واكثارها وذلك عن طريق «تكليف» الحيوانات المدجنة في حدائق الحيوان وسواها بأن تحمل « بالوكالة » صغار الحيوانات البرية المشرفة على الانقراض .

وبقر « غاور » وهذا هو اسم البقر البري المهدد هو نوع من البقر النادر ويعيش في الغابات النائية في جنوب آسيا ، من الهند ونيبال شمالا الى شبه جزيرة الملايو جنوبا شرقا .

وقد تعرضت ابقار غاور البرية لفتك بني الانسان منذ الاف السنين طلبا للحومها وجلودها ، حتى لم يبق منها الآن اكثر من الفي رأس تعيش حياتها الطبيعية البرية . وهي اضخم ابقار برية في العالم . فالثور منها بعد اكتمال نموه يصل ارتفاعه من الظلف الى الكتف حوالي مائة وثمانين سنتيمترا ، ووزنه يبلغ حوالي تسعمائة كيلوغرام . ولم يحاول احد تدجين مثل هذا الحيوان الضخم خوفا من بطشه من جهة ورهبة من كلفته الغذائية من جهة ثانية .

كان حادث « الحمل بالوكالة » في برونكس ثاني حادث من نوعه بين حيوان مدجن وآخر بري . اما الحادث الثاني فكان بين نعجة برية من سردينيا واخرى مدجنة محلية في جامعة ولاية يوتا . الا ان المحاولات المماثلة الاخرى لحيوانات برية من فصائل متشابهة كالاسود والنمور قد اخفقت .

وتأمل حديقة حيوان برونكس استخدام طريقة الحمل بالوكالة من اجل اكثار ظباء المها العربية وهي أنواع من الابقار الوحشية وقد اشرفت على الانقراض ايضا .

اختيرت الام الاصلية للعجل الوليد من بين اناث قطيع غاور البري في حديقة الحيوان . وعدد افراده قبل الولادة الجديدة هو ستة عشر بين ثورة وبقرة .

ولما كانت البقرة البرية لاتنتج في العام سوى عجل واحد ، فقد عولجت الانثى المختارة اولا بالهرمونات من اجل مضاعفة عدد البويضات الناضجة التي يطلقها المبيض في الاحوال الطبيعية . ثم لقحت البقرة تلقيحا طبيعيا من ثور غاور . وبعد ذلك استخلصت البويضات المخصبة وكان عددها خمسة اجنة . وقد نقلت اربعة منها الى ارحام اربع بقرات من نوع هولشتاين . واختير هذا النوع بالذات لان عجوله الاصلية في الاحوال الطبيعية اضخم حجما من عجول غاور مما يعني صلاحيته لحمل العجول البرية بسهولة .

الا ان جسم احدى الابقار رفض جنينه الدخيل ، واجهضت البقرة الثانية جنينها بعد ان حملت به خمسة اشهر . وولدت الثالثة عجلا ميتا بعد حمل دام تسعة اشهر ونصف . ولكن بعد اسبوعين من ذلك ولدت البقرة الرابعة عجلها البري ولادة طبيعية .

ابقي عجل غاور مع امه البديلة في الوقت الراهن وسيظل برفقتها حتى الربيع القادم حيث سيفطم ويضم الى افراد قطيعه الاصلي .

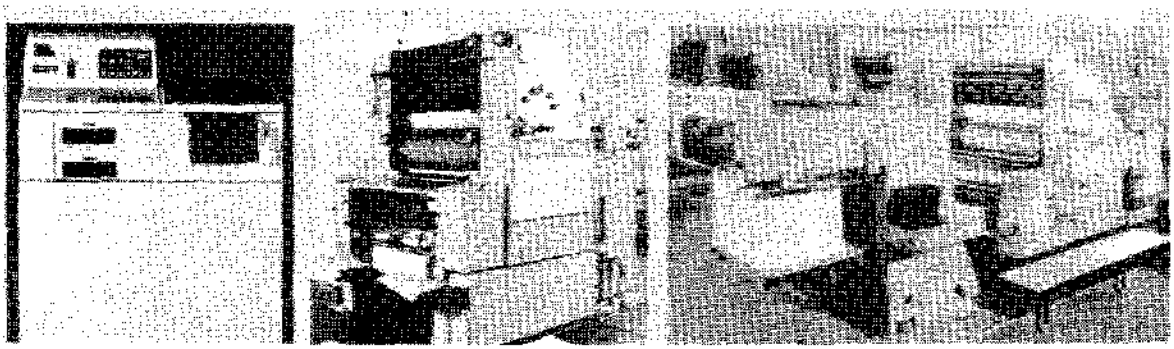

دار المختار

للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع
تجارة عامة - استيراد وتصدير

ابراهيم بيتموني «أبو حسان»

لإنتاج وإصدار وطباعة

صحف / مجلات / كتب / جميع أنواع المطبوعات
التجارية والفنية الملونة والعادية ، أوفست - تيبو ،
فرع خاص لتصميم وإخراج وتنفيذ
كافة المطبوعات والإعلانات والأشكال الدعائية

• تنضيد آلي / تنضيد ضوئي ألكتروني • تجليد عربي وافرنجي •
• زنكوغراف / مونتاج / فرز ألوان •

اعتمدوا دار المختار لكافة المطبوعات والصحف وجميع الأعمال التجارية

ج.ع.س / دمشق / شارع الفردوس / بناء الرباط / ص. ب ١٢١٢٣
• تلفون : مكتب ١١٣٩٥٥ - ٢٢٥٢٣٥ / مطبعة ٨٨٦٦١٢ / منزل ٤٤٠٢٦٣ •

ندوة

حقوق المهندس الزراعي وواجباته

ضرورة ترسيخ وعي الأجهزة الرسمية والخاصة بحقوق المهندس الزراعي

ودعم المهندس الزراعي في الوطن المحتل والتصدي لمخططات العدو

عقدت في مجمع النقابات المهنية في العاصمة الاردنية عمان ، يوم الأحد ١٩٨١/١٠/١٨ ندوة نظمتها نقابة المهندسين الزراعيين الزراعيين في الاردن حول « واجبات وحقوق المهندس الزراعي » ٠

أدار الندوة المهندس الزراعي أسامة السايح ، وشارك فيها كل من : السيد مروان دودين وزير الزراعة في الاردن ، والسادة : طاهر حكمت عضو المجلس الوطني الاستشاري ، علي خريس رئيس ديوان الموظفين ، د٠ عدنان بدران رئيس جامعة اليرموك ، حسن النابلسي مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية ، د٠ سامي الصناع مدير عام مؤسسة الأقراض الزراعي ، د٠ مروان كمال عميد كلية الزراعة في الجامعة الاردنية ، المهندس الزراعي أحمد أبو علي نقيب المهندسين الزراعيين الاردنيين ، د٠ سليمان عربيات ممثل النقابة في الندوة ٠ كذلك فقد شارك في الندوة السيد الدكتور يحيى بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، وقدم الى الندوة مذكرة حول حقوق المهندس الزراعي وواجباته ٠

وقد أكدت المناقشات التي جرت خلال الندوة على ضرورة ترسيخ وعي الاجهزة الرسمية والخاصة العاملة في القطاع الزراعي بحقوق المهندس الزراعي والهندسة الزراعية ٠

كما شددت الندوة على أهمية دعم المهندس الزراعي في الوطن المحتل وكافة الفئات من أبناء شعبنا وتعزيز صمودهم بما يكفل التصدي لجميع مخططات العدو التآمرية على الأرض والانسان هناك ٠

وقد تبنت الندوة مجمل التوصيات التي تضمنتها ورقة العمل المقدمة من نقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين ،وأكدت على ضرورة العمل كل من موقعه لوضع تلك التوصيات حيز التنفيذ ٠

وننشر هنا النص الكامل لتوصيات نقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين كما طرحتها ورقة عمل النقابة المقدمة الى الندوة ، والنص الكامل للمذكرة المقدمة الى الندوة من السيد الدكتور يحيى بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ٠

توصيات نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين المقدمة الى الندوة

ان الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو بيان واجبات ودور المهندس الزراعي في التنمية ثم التعريف بحقوقه من حيث حرية العمل ودرجة التعيين والراتب والعلاوة الفنية وتامين الاستقرار النفسي والمادي وموقعه في نظام الخدمة المدنية المقترح وحقوق التمثيل داخل مؤسسات التنمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الزراعية للقطاع الزراعي وامكن التوصل الى التوصيات الآتية :

■ اعادة النظر في توزيع المهندسين الزراعيين ووضع العاملين منهم في المؤسسات الحكومية الزراعية التي تتناسب مع اختصاصاتهم الفنية والادارية .

■ اطلاع العاملين في التعليم الزراعي بمستوياته المختلفة على خطط التنمية الزراعية وتزويد الجهات القائمة على سياسة التعليم الزراعي بالاتجاهات للطلب على التخصصات في حقول معينة .

■ العمل على استقطاب العلماء الاردنيين من ذوي الكفاءات الزراعية والاحتفاظ بالكفاءات المحلية عن طريق تقديم الحوافز المادية والمعنوية لهؤلاء الافراد واخضاعهم لانظمة خاصة عند الترقية أو التعيين .

■ التأكيد على دور المهندس الزراعي في التنمية الزراعية من حيث المشاركة في رسم السياسة الزراعية ووضع الخطط .

■ التأكيد على دور المهندس الزراعي في مجال التعليم الزراعي بهدف رفع سوية التعليم واعداد المهندسين الزراعيين .

■ التأكيد على دور المهندس الزراعي في خدمة المجتمع المحلي من حيث تقديم المعلومات الارشادية وحل مشكلات البيئة والتلوث والمساعدة في تطوير الريف الاردني .

■ التأكيد على دور المهندس الزراعي في العمل النقابي من حيث المشاركة في اعمال وبرامج النقابة ورفع مستوى المهنة بأداء الواجبات النقابية .

■ حق المهندس الزراعي في حرية العمل وعدم تعريضه لاي نوع من انواع التدخل .

■ تعيين المهندس الزراعي في درجة تتناسب مع سنوات الدراسة مقارنة بالمهن الاخرى .

■ تعديل راتب المهندس الزراعي في مستوى يوازي الارتفاع في تكاليف المعيشة .

■ رفع علاوة المهندس الزراعي بحيث تتمشى مع المجهودات التي يبذلها في العمل .

■ تحقيق المساواة في معدل الرواتب التي يتقاضاها المهندس الزراعي العامل في المؤسسات المختلفة حسب المجهودات التي يبذلها .

■ في نظام الخدمة المدنية المقترح يوصي بتعيين حامل الشهادة الجامعية الاولى في الصيدلة والهندسة والهندسة الزراعية والطب البيطري وطب الاسنان اذا كان مسجلا لدى النقابة التي ينتمي اليها في المملكة براتب السنة السادسة من الدرجة الرابعة .

■ التأكيد على حق المهندس الزراعي بأن يكون ممثلا من خلال نقابته داخل مجالس مؤسسات التنمية الزراعية والشعبية .

■ تخصيص علاوة بدل خطورة للمهندسين الزراعيين الذين يؤدون اعمالا قد تؤثر على صحتهم وسلامتهم مثل مجال العمل في المبيدات الكيماوية والمختبرات البكتريولوجية .

■ تحديد الحد الادنى لرواتب المهندسين الزراعيين العاملين في القطاع الخاص .

■ شجب الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية الفلسطينية واستنكار ممارسات اسرائيل القمعية ضد الحركات النقابية في الضفة الغربية .

■ دعم صمود المهندسين الزراعيين العاملين في الضفة الغربية وكشف مؤامرات اسرائيل في الاستيلاء على الاراضي الزراعية والقضاء على المزارع العربي الفلسطيني .

■ انشاء صندوق لدعم القطاع الزراعي ومهنة الهندسة الزراعية في الضفة الغربية .

■ التأكيد على عروبة فلسطين ومناشدة الاخوة المهندسين الزراعيين والنقابيين الآخرين والمثقفين والطبقة العاملة في الضفة الغربية الصمود والثبات ومقاومة الاحتلال .

المسألة الاساسية والملحة التي تواجه كافة الدول العربية هي مسألة القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة ، وتأمين الظروف المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة ثانية ، وضمان تحسين المستوى الثقافي ـ والاقتصادي لجماهير الشعب من جهة ثالثة .

واذا ألقينا نظرة سريعة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كافة الاقطار العربية المعتمدة على الزراعة بشكل خاص ، فاننا نجد ، انه برغم الاختلافات الجزئية التي تلاحظ في مستوى التطور الاجتماعي بين هذه الاقطار ، فان الغالبية العظمى من جماهير الشعب بحاجة الى تحسين مستوى حياتها ، والى توفير المتطلبات الاساسية لانقاذ هذه الجماهير من الآفات الاجتماعية الثلاث ، الفقر ، والجهل ، والمرض .

كذلك ، وبالرغم من الاختلافات الاساسية في التركيب الاقتصادي والموارد المتاحة لكل قطر عربي ، فاننا نجد ان جميع الاقطار العربية تعاني من التخلف في اقتصادها ، سواء من حيث توجيه استخدام الموارد المتاحة في اغراض انتاجية تخدم التنمية ، أو من حيث التخطيط لايجاد اقتصاد مستقر ومتكامل الفروع وقادر على توفير الاحتياجات الاساسية للسكان .

وبالرغم من ان خلق اقتصاد عربي متطور وغير مرتبط صعب التحقيق ، مالم تستخدم الموارد الاقتصادية العربية (خاصة الموارد البترولية) في الارض العربية ، فان تنظيم توزيع الدخل بين فئات السكان في كل دولة ، واستخدام التخطيط السليم لتنمية الموارد المتاحة ، والتطوير المتناسق للفروع الاهم من الاقتصاد الوطني ، سوف يؤدي الى تنمية اقتصادية في كل دولة ، تساعد على الازالة التدريجية لعوامل استمرار التخلف في الاقتصاد الوطني .

مذكرة الأمين العام
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
إلى ندوة
« حقوق المهندس الزراعي وواجباته »

المهندس الزراعي هو المسؤول ، مع الفلاح ، عن تطوير القطاع الزراعي

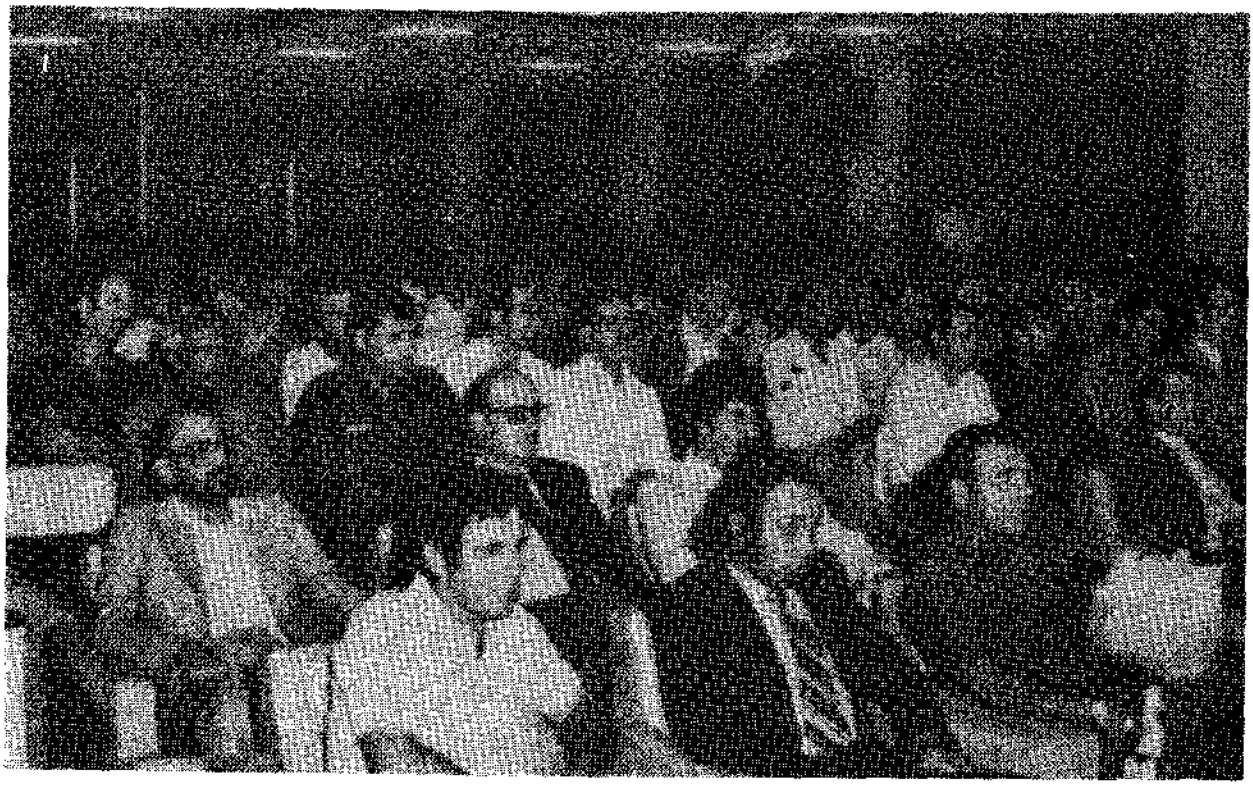

ـ القطاع الزراعي وأهمية تطويره :

اضافة لما سبق ، فان القطاع الزراعي يلعب دورا اساسيا في اقتصاد الاغلبية الساحقة من الاقطار العربية ، وخاصة في مجال تأمين فائض اقتصادي يساعد على تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فضلا عن كونه يأخذ عبء تموين جماهير الشعب بالمواد الغذائية ، ويؤمن المواد الخام للصناعات الغذائية والزراعية ، ويدعم ميزان التجارة الخارجية بزيادة الصادرات ٠

وبالرغم من الاهمية الخاصة للقطاع الزراعي العربي ، فاننا نجد ان الاهتمام به ، والجهد الموظف لصالحه ولصالح العاملين فيه ، لايزال أقل مما هو مطلوب ، وذلك اذا علمنا ان الدراسات التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية تدل على ان المحافظة على الوضع الحالي من مستوى التغذية يعتبر مستحيلا ، اذا لم يتم وضع جهود اضافية في القطاع الزراعي ، والاهتمام بشكل اكبر بمعوقات تطوير الانتاج والانتاجية ، وتحسين مستوى الحياة في الريف ، وتوفير مزايا وحوافز تشجيعية للعاملين في القطاع الزراعي من فنيين وفلاحين (مزارعين) ٠

لقد بينت الدراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أن عدد سكان الوطن العربي سيقفز من /١٥٠/ مليون نسمة في عام ١٩٧٨ الى حوالي /٢٥٠/ مليون نسمة عام /٢٠٠٠/ ، في الوقت الذي يمكن ان تزداد فيه نسبة الرقعة الزراعية من /٥٠ر٦/ مليون هكتار عام ١٩٧٨ الى /٥٩ر٨/ مليون هكتار عام ٢٠٠٠، وهذا سيؤدي بالضرورة الى انخفاض نصيب الفرد العربي من /٠ر٤٦/ هكتار عام ١٩٧٥ الى /٠ر٣٣/ هكتار في عام ١٩٨٠ ، والى حوالي /٠ر٢٣/ هكتار في عام ٢٠٠٠ ، أي ما يعادل نصف ما كان عليه نصيب الفرد من الرقعة الزراعية عام ١٩٧٥ ٠

ان النتيجة الحتمية لاختلال التوازن بين الزيادة في معدلات نمو السكان ، وزيادة نمو الرقعة الزراعية ، ستكون خفض نصيب الفرد من المواد الغذائية ، نتيجة لانخفاض نصيبه من الرقعة الزراعية ٠

وتبقى الآمال معلقة على امكانيات وفرص التوسع الرأسي في انتاج الرقعة الزراعية المتاحة

وهذا التوسع يعتمد على العلاقة المتوازنة والقائمة بين الارض والانسان ، ومستلزمات الانتاج (رأس المال) ، بل ويجب ترتيبها حسب أهميتها لتصبح الانسان ، رأس المال ، والارض ، وذلك باعتبار ان الانسان هو المحرك الاول لعملية الانتاج وهو الوسيلة والهدف معا ، وهو النبع والمصب في الوقت نفسه ، في أي عملية تطوير للانتاج والانتاجية .

كذلك فقد دلت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان معدلات نمو انتاج الحبوب الاخرى ستكون بحدود ٢ر٢٪ سنويا ، وجميعها معدلات تقل عن معدل نمو السكان في الوطن العربي ، الامر الذي يوحي بعدم الاطمئنان الى استمرار انتاج وتوافر مواد الاستهلاك اللازمة بالكميات والمعدلات المطلوبة على المدى المنظور ، وهذا يتطلب بالدرجة الاولى استكشاف كافة الظروف والشروط المشجعة على زيادة وتحسين الانتاج وتوفيرها ، وفي مقدمتها تشجيع العناصر الفنية المنتجة على مضاعفة معدلات انتاجها وتأمين متطلبات ومستلزمات هذا الانتاج .

واذا كانت الجهود قد انصبت في المرحلة السابقة على التوسع في استصلاح الاراضي ، والاهتمام باستخدام وسائل ومستلزمات الانتاج المحسنة ، فان توجيه الجهود باتجاه تأمين متطلبات المشاركة الفعالة للانسان في عملية تطوير الانتاج يجب ان تحتل المكانة الاولى في المرحلة القادمة .

واننا نعتقد ان التحولات التي جرت خلال السنوات الماضية في الزراعة العربية ، والاستثمارات الكبيرة التي وضعت لهذا القطاع ، لم تات بالنتائج المرجوة ، لوجود خلل في جانب أو أكثر ، ولعدم الانتباه الى ضرورة تحقيق التوازن بين عوامل الانتاج ، اضافة الى عدم التشغيل الكامل لوحدات الانتاج والعناصر البشرية العاملة في هذا القطاع .

المهندس الزراعي ودوره في التنمية الريفية :

يلعب المهندس الزراعي ، في عالم اليوم ، دورا هاما وأساسيا في التنمية الزراعية بشكل خاص والريفية بشكل عام ، وهو المسؤول ، مع أخيه الفلاح ، عن احداث التطوير الحقيقي في القطاع الزراعي . ويشكلان معا العنصر الذي لايمكن الاستغناء عنه في سياقة عملية الانتاج الزراعي ، ونتأكد من ذلك اذا عرفنا انه هو الذي وفر مستلزمات الانتاج المحسنة بما اضافته من زيادة في الانتاج الزراعي ، وتحسين في نوعيته ، وهو الذي ابتكر طريقة الزراعة بدون تربة ، وهو الذي طوع الاصناف لتتلاءم مع مختلف المناخات والظروف الجوية ، وهو الذي حمى الانتاج من اعدائه ، وكافح الامراض الفاتكة بالانتاج أو المؤثرة عليه .

لذلك فقد أهتمت معظم الدول بتوفير الاعداد اللازمة من المهندسين الزراعيين لقطاعها الزراعي ، وأمنت لهم مستلزمات عملهم بكفاءة عالية ، ودرست المشاكل المعيقة لعملهم وعملت على حلها ، ومنحتهم المزايا والحوافز والمشجعات الكفيلة بتأدية عملهم المنتج طوعيا في مواقع الانتاج ، واستقدمت الخبرات الناقصة لديها ومنحتهم مغريات كبيرة .

ومن الطبيعي ، ان يتناسب الدور الذي يلعبه المهندس الزراعي في سياق عملية تطوير القطاع الزراعي ، مع ما يتاح له من امكانيات وظروف يعمل من خلالها ، ووسائل يستخدمها اثناء عمله ، اضافة الى اعداده الاعداد الكافي ، وتوفير وسائل اتصاله مع الجديد في عالم الزراعة ، وبقدر ما تؤمن له هذه الظروف والمستلزمات بقدر ما يكون المهندس الزراعي فاعلا ، ومؤثرا في جميع المجالات التي يعمل فيها .

ومن الطبيعي ان تختلف الدول والحكومات في نظرتها الى أهمية القطاع الزراعي ، واهتمامها بالمهندس الزراعي ، وتحديدها للدور الذي يؤديه في التنمية الزراعية .

كما انه من الطبيعي ان تكثر الشكوى من عدم قيام المهندس الزراعي بالدور المطلوب منه ، واتهامه بالتقصير وبالمسؤولية عن عدم الوصول الى الاهداف المحددة للتنمية الزراعية ، وتحميله مسؤولية الفشل عن الوصول الى الاستثمار الامثل للموارد المتاحة ، وسواء أكانت هذه الشكوى ، أو هذا الاتهام ، بقصد حث المهندسين الزراعيين على زيادة عملهم ، أو بقصد التنصل من ايصالهم الى حقهم -

الطبيعي في الحصول على المزايا الممنوحة لامثالهم والحوافز التي تعوضهم عن قساوة الحياة التي يعيشونها ، وسواء أكانت الشكوى منهم مبررة ،أو غير مبررة ، فانها لن تؤدي الى تحسين امكانيات تطوير القطاع الزراعي ، ولن تساهم في حل المشاكل التي يعاني منها الريف العربي ومن الطبيعي أيضا ان تكون شكوى الدول المتطورة في المجال الزراعي بسيطة أو معدومة ، وان تصل الشكوى الى حد الاتهام بالمسؤولية عن التخلف في الدول الاكثر تخلفا ، وأن تكون هذه الدول هي الاكثر تضييقا على المهندسين الزراعيين والاكثر تمسكا بانتقاص حقوقهم ٠

ولا نبالغ اذا قلنا ، ان الاستنتاج العلمي يقود الى قاعدة مؤكدة ، تدل على ان احترام مهنة الهندسة الزراعية يتناسب طردا مع تطور القطاع الزراعي في الدولة ، بل ويتناسب أيضا مع التطور الاقتصادي في الدولة نفسها ٠

كما يدل الاستنتاج العلمي أيضا ، على ان الدول التي تضيق على الفنيين الزراعيين والعاملين في القطاع الزراعي ،أو تحاول الانتقاص من مكانتهم في المجتمع ، أو تقصر في تأمين مستلزمات عملهم ، أن مثل هذه الدول تعاني مشاكل كثيرة في تطوير قطاعها الزراعي ، لكونها تفتقر الى امكانية تحقيق التوازن بين العناصر الاساسية للتطوير ، وباعتبارها تركز على العناصر المنفعلة وتهمل العنصر الفاعل والمؤثر وهو الانسان ٠

ان نظرة على دول العالم ، لتؤكد ان الدول التي حققت التطور الزراعي السريع، لم تسمح بالجدل الذي تشاهده بعض الدول المتخلفة حول تحديد دور المهندس الزراعي، أو السعي لفصل الحقوق عن الواجبات ، انما حققت ما حققته بفضل اتاحة الفرصة للفنيين الزراعيين للعمل وفق الخطط التي يضعونها لتحقيق الاهداف ، والحصول على المستلزمات التي يطلبونها وبسهولة ، لتأمين العمل ، ولم نسمع ان أي من الدول المتطورة ، قد سمح للجهاز الاداري أو المالي ، بتقويم عمل الفنيين الزراعيين ، أو تحديد مستلزمات عملهم أوالاجتهاد في منحهم الحقوق الممنوحة لامثالهم ، أنما يعود المسؤولين في مثل هذه الدول الى التنظيمات الشعبية والاجهزة الفنية القادرة على اجراء مثل هذا التقويم ، ويتم منح الحوافز والمزايا من السلطة السياسية ٠

أما في الدول المتخلفة فاننا نلاحظ ان طغيان الجهاز الاداري والمالي على مقدرات الامور ، وحصوله على سلطات واسعة في المنح والمنع ، وتأثيره على الفنيين ، ووجود الوصاية من الاجهزة المالية على الاجهزة الفنية ، وزيادة اعداد الاداريين على عدد الفنيين الزراعيين ، (حتى في وزارات الزراعة والاجهزة الفنية الزراعية) ، قد أدى ، ولدرجة كبيرة ، الى اعاقة تنفيذ المهمات الفنية ، والى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، والى تشغيل المهندس الزراعي المختص في غير اختصاصه ، والى تدني مستوى اداء المهنة ، والى توجيه الاجتهادات في منح الحوافز والمزايا، لمصلحة الجهاز الاداري والمالي وحجبها عن الجهاز الفني المنتج ، ويستدل على ذلك من التعويضات المتعددة التي يحصل عليها العاملون في وزارة المالية في أي دولة من الدول ٠

واننا نعتقد ان تسريع وتأثر النمو في القطاع الزراعي ، يكمن في الخلاص من هذه المعوقات

وبالرغم من تنوع اختصاصات الهندسة الزراعية ، فان حدود تعامل المهندس الزراعي مع الطبيعة أو الانسان ، لاتقل الا بدرجات بسيطة ، نظرا لان المختص بفرع معين لابد وان يتعامل مع جميع الفروع الاخرى ولو بدرجات مختلفة .

من هنا نصل الى النتيجة الاساسية وهي ان دور المهندس الزراعي اساسي في تطوير الريف ـ والزراعة ، وهو يتحمل مسؤولية القيام بهذا التطوير وعلى الدولة بجميع اجهزتها ان تساعده في سبيل ذلك وان تسهل مهمته ، وتؤمن مستلزمات عمله .

المطلب النقابي والمطلب الوطني :

تعمل التنظيمات النقابية والمهنية ، بشكل أو بآخر ، للحصول على مزايا خاصة لاعضائها ، بالدرجة الاولى ، وبالتالي انهاء وصاية الاجهزة المالية والادارية على المؤسسات الفنية الزراعية ، وتحقيق التوازن بين اعداد الماليين والاداريين واعداد الفنيين العاملين في المؤسسات الزراعية .

وعند البحث في دور المهندس الزراعي في التنمية الريفية ، نجد ان دوره يختلف عن دور أي من المهنيين الآخرين ، وفي أي قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ويستدل على ذلك ، اذا عرفنا ان المهنيين الاخرين ، يقومون بدورهم في نشاط محدد ، وفي مجال محدود ، المعلم مثلا يتعامل مع طلبته وكتبه ، والمهندس (غير الزراعي) يتعامل مع مرسمه وورشته ، والطبيب يتعامل مع مرضاه والمحامي يتعامل مع موكليه .

أما المهندس الزراعي فانه يقوم بنشاطه في محيط واسع يشمل الريف بكامله ، ويتعامل مع الطبيعة بمواردها الارضية والمناخية ، ويمتد مجال اهتمامه وتأثيره الى الانسان والحيوان والنبات ، اضافة الى التربة والماء ، ومضطر للتعامل مع السموم والمبيدات ، ومع الامراض والحشرات .. وغيرها ، كما أنه يعيش الظروف الصعبة والقاسية ليشرف على عمليات الزراعة أو يطلع على نتائج البحوث أو يمارس الارشاد الزراعي ، أو غير ذلك من الاعمال التي يجب عليه ممارستها .

وهي تسلك في سبيل ذلك مختلف الوسائل المشروعة كالدعاية والاعلام ، والاتصال الشخصي والاستفادة من عامل الندرة وزيادة الطلب على ابناء المهنة ، والضغط المشروع بمختلف اشكاله . وهي تعمل على طرح مطالبها النقابية تباعا ، وبالشكل الذي تسمح به الفرص ، كما تعودت الجهات المسؤولة التريث في بحث هذه المطالب ، محاولة تأخيرها أو عدم تلبيتها مهما كانت طبيعتها وذلك كرد فعل على المغالاة في حجم المطالب النقابية .

ولا شك ان كثيرا من المطالب المحقه والمؤدية الى زيادة وتطوير الانتاج الوطني ، قد اهملت ، بينما نجد أن عددا ليس بسيطا من المطالب المهنية البحته قد لبيت وسببت خللا في المجتمع .

واننا نعتقد انه لابد من وضع قواعد شاملة ومحددة للتفريق بين المطلب النقابي والمطلب الوطني ، لكي نستطيع ترتيب سلم أفضليات تلبية ماينعكس منها ايجابيا على مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .

والنقطة الجوهرية والاساسية تكمن في مدى اتفاق مطالب المهندسين الزراعيين مع شروط ـ المطلب الوطني ، والى أي حد استطاعوا اقناع المسؤولين بأهمية الدور الذي قاموا به في عملية التطوير .

واننا نعتقد أن مطالب المهندسين الزراعيين العادلة تتفق تماما مع صفات وشروط المطلب الوطني ، لكونهم منتجين حقيقيين ، ويتحملون قساوة العيش والعمل والتعامل مع المجتمع الريفي ، ويتعرضون الى مخاطر متعددة في جميع مجالات نشاطهم ، اضافة الى المسؤوليات المترتبة عليهم تجاه المجتمع بكامله وخاصة في مجال زيادة وتحسين الانتاج الزراعي .

كما نعتقد انه اذا صور البعض ، ان هذه المطالب تأخذ بشكل المطلب النقابي على اعتبار ان النقابات هي التي حركتها ، فانها اعتمدت ودعمت من المنظمات الفلاحية والتعاونية ومن الاجهزة الرسمية العاملة في المجال الزراعي .

كذلك فان الاهمية الخاصة التي يحتلها القطاع الزراعي ، تفرض على جميع اجهزة الدولة العمل على توفير مستلزمات عمل الفنيين

الزراعيين في الريف ، كما تعرض توجيه الاستثمارات والدعم باتجاه التوسع الرأسي الذي يشكل المفنيون الزراعيون دعامته الاساسية ، والذي يعتمد اساسا على جهود الفنيين الزراعيين ونتائج عملهم في القطاع الزراعي وارشادهم للفلاحين لاتباع وسائل ومستلزمات الزراعة الحديثة .

ولو القينا نظرة على الدول العربية ، لوجدنا أنها تباينت في معاملتها للمهندسين الزراعيين، وتبنيها لمهنة الهندسة الزراعية .

ويمكن تقسيمها الى المجموعات الآتية :

ـ المجموعة الاولى : منحت المهندس الزراعي مزايا وحوافز تفوق ما يمنح لبقية الاختصاصات الهندسية ، ووفرت له من شروط وظروف العمل ما يعوضه عن قساوة الحياة في الريف . (ليبيا)

ـ المجموعة الثانية : وحدت النقابة للمهندسين الزراعيين وبقية الاختصاصات الهندسية ، وجمعتهم جميعا في تنظيم واحد ، وبالتالي فانها وحدت المعاملة بينهم في الحقوق والواجبات ، ومن امثال هذه الدول :

(المغرب ، الجزائر ، تونس ، لبنان ، فلسطين ، موريتانيا ، قطر .. وغيرها) .

ـ المجموعة الثالثة : أبقت تنظيم المهندسين الزراعيين النقابي منفصل عن تنظيم بقية الاختصاصات الهندسية واستصدرت تشريعات ساوت بموجبها المهندسين ـ الزراعيين بالحقوق والواجبات الممنوحة لبقية الاختصاصات الهندسية الاخرى بموجب القوانين والانظمة المرعية . (سورية)

ـ المجموعة الرابعة : لاتزال تعتبر المهندس الزراعي أقل في المعاملة والمستوى المهني من بقية الاختصاصات الهندسية الاخرى ، ولذلك فهي تمنحه راتبا وتعويضات تقل عن امثاله من المهندسين الاخرين .

وفي الوقت الذي نعتقد فيه ان موضوع المقارنة في الحقوق والواجبات بين المهندس الزراعي وبقية الاختصاصات الهندسية ليس عادلا ولا يقوم على أساس علمي ، نظرا لاختلاف طبيعة وظروف ـ العمل والوظيفة الاجتماعية ، وان مطالبة المهندسين الزراعيين بالمساواة مع امثالهم من بقية الاختصاصات الهندسية ليس الا تأكيدا للوصول الى ما توصلت اليه الدول الاخرى في هذا المجال ، فاننا نجد ان اليوم الذي ستمنح فيه دول العالم كافة المهندس الزراعي المكانة الاولى وتوفر له احترام والتقدير ليس ببعيد ، وان هذا اليوم يقرب مع اشتداد أزمة الغذاء في العالم وزيادة عدد الجائعين في المجتمع .

كذلك فاننا نجد أن الاقطار العربية معنية بالدرجة الاولى في الاهتمام بحل قضايا المهندسين الزراعيين وتوفير متطلبات عملهم واعادة تأهيلهم باستمرار ، وذلك بغية تقليص الفجوه الغذائية والوصول الى تحقيق الامن الغذائي العربي .

وفي هذا المجال لابد ان نذكر ان الاجهزة الادارية تضع اسسا غير موضوعية لمنح المزايا ـ والتعويضات للمهندسيين الزراعيين مثل الاعتماد على سنوات الدراسة ، أو عامل الندره والعرض والطلب عليهم ، ودون الاخذ بعين الاعتبار الوظيفه الاجتماعية لهم .

ولا شك ان الجميع يدرك ان الدولة هي التي حددت سنوات الدراسة لاي مهنة من المهن ولذلك فان الاعتماد على هذا العامل لتحديد المزايا قد يكون مجحفا ، وخاصة اذا علمنا أن عدد سنوات دراسة الهندسة الزراعية يختلف من دولة الى اخرى ، كما يختلف عدد سنوات دراسة بقية الفروع الهندسية ، وان تحديدها باربع سنوات يمثل الحد الادنى للدراسة في كليات الزراعة وفي كليات الهندسة بمختلف فروعها .

كذلك فان الكلام عن عامل الندرة والاهمية الاجتماعية يقود بالضرورة الى الاهتمام بالمهندس الزراعي قبل الاهتمام بغيره باعتبار ان الندرة حاليا هي للغذاء والاهمية معطاة للمنتجين الزراعيين قبل أي منتج آخر .

ان اتحاد المهندسين الزراعيين يثق ان القيادات العربية الواعية ، ستناقش المطالب العادلة للمهندسين الزراعيين وبقية المنتجين الزراعيين ، والكفيلة بوضعهم في خضم معركة الانتاج ، من اجل تأمين القاعدة المادية الصلبه لصمود امتنا العربية .

الدّورة التدريبية القومية ..
في مجال الإنتاج المكثف للأغنام

المهندس الزعبي يلقي محاضرته

د. بكور يلقي كلمة المدير العام

ضمن نطاق برنامجها للدورات التدريبية لعام ١٩٨١، أقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدورة التدريبية القومية في مجال الانتاج المكثف للأغنام. وقد أقيمت الدورة في مقر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق في الفترة ١٢-٢٦/٩/١٩٨١، وقام بتنظيمها المكتب الاقليمي للمنظمة بدمشق. وشارك فيها متدربان عن كل من: العراق، لبنان، موريتانيا، الامارات العربية المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، الاردن، ليبيا، ومتدرب واحد من اليمن الشمالي وخمسة متدربين من البلد المضيف .. سورية.

الدورة .. افتتاحها !

أقيم حفل افتتاح الدورة يوم السبت ١٢/٩/ ١٩٨١ تحت رعاية السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية، وحضره كل من السيد المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والسيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والسيد مدير عام وزارة الزراعة اللبنانية والسيدان معاونا وزير الزراعة والاصلاح الزراعي والسيد نائب نقيب المهندسين الزراعيين السوريين وبعض السادة أعضاء مجلس النقابة، وعدد من أساتذة كلية الزراعة في جامعة دمشق، والسادة مدراء الادارات

المركزية في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية ، والسادة المهندسون الزراعيون المشاركون في الدورة .

وقد ألقى السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري كلمة ترحيب عرض فيها لخطط الجمهورية العربية السورية في مجال تطوير الأغنام ، وألقى السيد الدكتور يحيى بكور المدير الاقليمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية كلمة السيد المدير العام للمنظمة عرض فيها لمشكلة الأمن الغذائي العربي وبين أهمية الدورة المقامة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الأغنام في توفير البروتين الحيواني للمواطن العربي ، ولأهمية الأغنام في اقتصاديات الانتاج الحيواني العربي .

برنامج الدورة !

ألقيت في الدورة ست عشرة محاضرة تناولت مختلف جوانب الانتاج المكثف للأغنام ،وشارك في القائها عدد من الخبراء المختصين في الوطن العربي ، وفيما يلي بيانها :

١ ـ الرعاية التناسلية للأغنام تحت نظام الانتاج المكثف ـ الدكتور أحمد عبد السلام الشربيني .

٢ ـ الدفع الغذائي ورعاية القطيع أثناء موسمي التلقيح والولادة ـ المهندس فارس الخوري .

٣ ـ المشاكل الصحية المصاحبة للانتاج المكثف للأغنام ـ الدكتور أحمد علي مصطفى .

٤ ـ دور الانتاج الحيواني في خطة التنمية الزراعية في القطر العربي السوري ـ ـ المهندس حسن سعود .

٥ ـ نظم التحسين الوراثي في الأغنام ـ الدكتور نجيب غزال .

٦ ـ التقييم الاقتصادي لمشاريع تربية الأغنام الأستاذ هشام الأخرس .

٧ ـ طرق التزاوج للانتاج المكثف للأغنام ـ الدكتور عصام غيث .

٨ ـ نتائج تطبيقية للانتاج المكثف للحملان من سلالات الأغنام العربية ـ الدكتور عادل أبو النجا .

٩ ـ نظم تسجيل البيانات وتجهيزها وتحليلها على الحاسبات الالكترونية ـ الدكتور عادل أبو النجا .

١٠ ـ تحسين الكفاءة البيولوجية لانتاج اللحم ـ الدكتور أحمد كمال أبو ريشة .

١١ ـ استغلال النواتج الزراعية الثانوية في تغذية الأغنام ـ الدكتور أحمد كمال أبو ريه .

١٢ ـ رعاية الحملان وتسمينها حتى الفطام ـ الدكتور عبد الغني الاسطواني .

١٣ ـ رعاية مواليد الأغنام حتى الفطام وتسمين الأغنام ـ الدكتور أحمد الحاج علي صالح .

١٤ ـ التلقيح الاصطناعي في الاغنام ـ الدكتور جان فورد .

١٥ ـ التخطيط والتقييم الفني لمشاريع الأغنام ـ المهندس رياض سعد الدين .

١٦ ـ الأسس النظرية للتحسين الوراثي ـ أسامة العوا .

وماذا عن الزيارات الميدانية ؟

تضمن برنامج الدورة أيضا زيارات ميدانية لبعض مشاريع ومراكز تربية الأغنام وتحسين المراعي ، وزيارة بعض معامل الأعلاف وبعض الجمعيات التعاونية لتسمين الأغنام .

كذلك ، فقد تضمن البرنامج زيارات سياحية لمحافظات حماه واللاذقية وطرطوس وجزيرة أرواد .

اختتام الدورة

اختتمت الدورة تحت رعاية السيد المهندس محمود الزعبي رئيس مكتب الفلاحين القطري المشرف على القطاع الزراعي في القيادة السياسية السورية (وهو الان رئيس مجلس الشعب في سورية) . وحضر حفل اختتام الدورة كبار المسؤولين في القطاع الزراعي ورؤساء المكاتب التنفيذية للمنظمات الشعبية في سورية ، وممثلون عن المنظمات والشركات والمراكز العربية والدولية العاملة في سورية .

وقد تضمن حفل الاختتام محاضرة للمهندس الزعبي عن التكامل الزراعي والاقتصادي في الوطن العربي كوسيلة لتحقيق الامن الغذائي العربي أشاد خلالها بالانجازات الضخمة التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جـــانب مـن المتـدربـين

والمشـاريع التي اقتـرحتهـا لتخفيف الفجـوة الغذائية والوصول الى الاكتفاء الذاتي الغذائي، كما دعا الى مضاعفـة الجهـد العربي المشترك لتنمية وتطوير الزراعة في الوطن العربي واعطاء الأولوية لهذا القطاع دعما للاستقلال السياسي،

كما تحدث عن الأخطار الناجمـة من جراء تحكم الاحـتكارات العـالمية بالسياسات الغـذائيـة لشعوب المنطقـة والعـالم الثالث ، والمسيطرة على مقدراتها وسلب مواردها الطبيعية بأسعار بخسة وأعطى عدة أمثلة على ذلك ، ثم أشـار الى أهمية دفع عجلة التنمية الزراعية والتنسيق بين الاقطار العربية كخطوة لتحقيق التكامل ، وبين ان الامة العربية تمتلك طاقات وامكـانات هائلة كافية لتطويرها في جميع المجالات لو أحسن استخدامها . واختتم محاضرته بالدعوة الـى التلاحم والتنسيق المستمر والمتكامل على طريق تحقيق الامن الغذائي العربي الذي أصبح مـن أهم الضرورات المستحكمة في الوطـن العربي .

كذلك ، فقد تضمن حفل اختتام الدورة كلمة قصيرة ألقاهـا السيـد مـدير المكتب الاقليمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في سـورية ، وكلمة للمتدربين ألقاها ممثلهم السيد محمـد حسن شمسي وشكر فيها المنظمة واللجنة المشرفة على الدورة والمسؤولين في الجمهورية العربيـة السوريـة على الفرصة الجيـدة التي أتاحوهـا للمتـدربين للحصول على الاستفادة المثلى مـن الدورة ، وأكد على أهمية الدورة ، وتمنى لـو أتيحت الفرصة لجميع موفدي الأقطار العربيـة

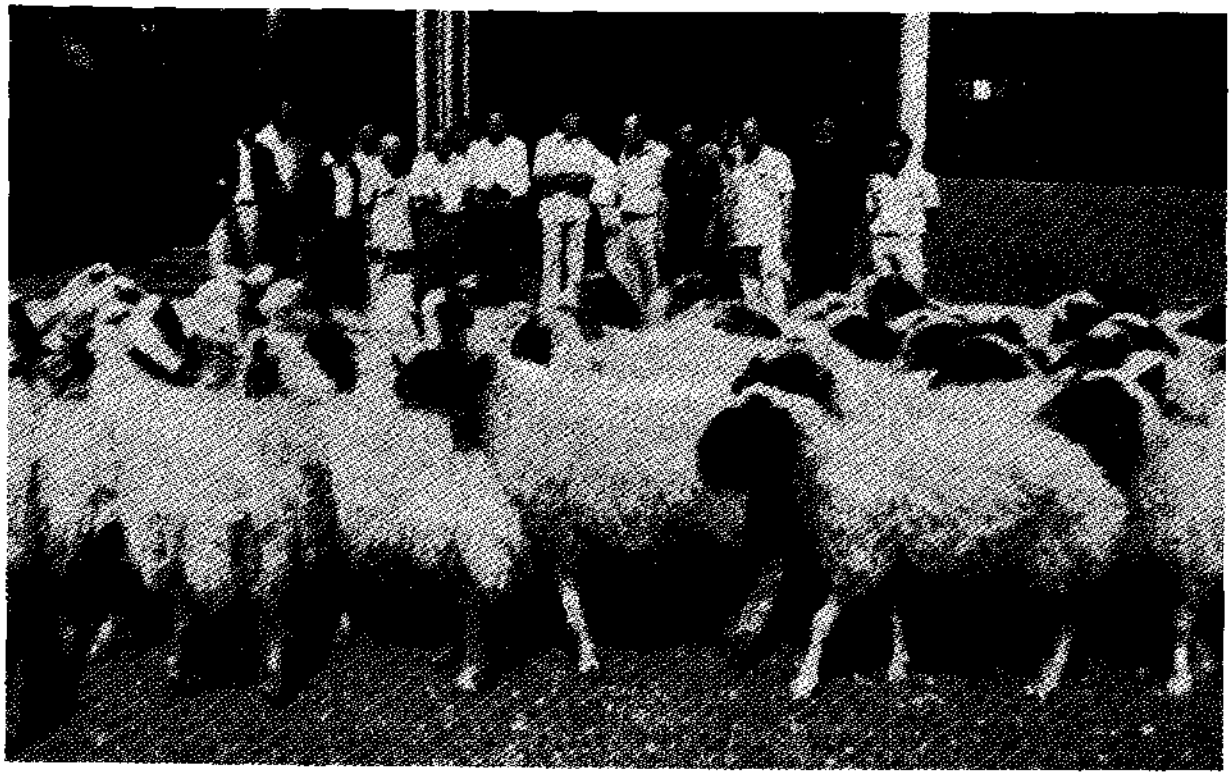

لقطـــة .. مـــن الزيـــارات الميـــدانيـــة

للمشـاركة فيهـا ٠

ثم تقدم المتدربون بهدية تذكاريةالى كل من المنظمة وراعي حفل الاختتام ٠ وتفضل بعد ذلك السيد راعي الحفل والسيد مدير المكتب الاقليمي للمنظمة بتوزيع الشهادات على المتدربين ٠

آراء في الـدورة !

في ختام الدورة ، التقى مندوب « المهنـدس الزراعي العربي » بعدد من السادة المتـدربين المشـتركين في الـدورة للوقـوف على آرائهـم وانطباعاتهم عن الدورة ، فأجمعوا على أهمية الدورة ،وعلى أن الدورة كانت ناجحة من النواحي الفنية والتنظيمية ، وأن اختيار سورية مقـراً للدورة كان موفقاً لما تتمتع به سورية من ظروف جوية ملائمة وامكانات ومشاريع في مجال تطوير الأغنام تساعد على نجاح مثل هذه الدورة ،كما أجمعوا على أن الدورة قـد أضافت كثيراً مـن الأشـياء الجـديدة والجيـدة الـى معلومـاتهم وخبراتهم ، وأن برنامج الدورة كان ملائماً مـن النواحي الفنية والتنظيمية ، الا أنـه يحسن زيادة مدة مثل تلك الدورة طلباً لمزيد من الفائدة٠

واقتـرح بعضهم الزام كافة الدول العربيـة بارسال موفدين لحضور مثل تلك الدورات لتكون الفـائـدة أعم ولتـزداد الرابطـة القوميـة بين الموفدين العرب ٠ واقتـرح غيرهم عرض أفلام ايضاحية تتعلق بموضوع الدورة وبحيث تكـون ناطقـة باللغـة العربية أو مترجمة الى اللغـة العربية ،واقترح آخرون اضافة محاضرات عملية في مجال الانتاج الحيواني الى برنامج الدورة ٠

مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثمانين

الدول النامية .. كساد في الصادرات الزراعية ، وزيادة في الواردات !!

مطلوب من الدول إعلان تعهداتها في مؤتمر التعهدات لبرنامج الأغذية !

عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة دورته الثمانين ، في روما ، في الفترة ٣ـ٥/١١/١٩٨١ . وقد تم في بداية اجتماعات الدورة الموافقة على جدول الاعمال والجدول الزمني للمجلس ، وانتخاب ثلاثة نواب للرئيس ، وتعيين رئيس واعضاء لجنة الصياغة . ثم وافق المجلس على ترشيح رئيس مؤتمر المنظمة في دورته الواحدة والعشرين وترشيح رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث ، وانتخاب لجنة الترشيحات ، وترشيح رئيس الاجتماع غير الرسمي لمراقبي المنظمات غير الحكومية .

تقرير لجنة مشكلات السلع

وافق المجلس على تقرير الدورة الثالثة والخمسين للجنة مشكلات السلع . ولاحظ المجلس ان قيمة التجارة العالمية في المنتجات الزراعية قد زادت زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة الا انه اعرب عن القلق لان كثيرا من السلع المخصصة للتصدير ولاسيما في البلدان النامية تواجه ، بصورة عامة ، ظروفا سوقية تتسم بالكساد ولان الصادرات الزراعية للبلدان النامية انخفضت بما يقرب من ٣٪ بالاسعار الحقيقية خلال ١٩٨٠ . وعلى العكس من ذلك زادت الواردات الزراعية للبلدان النامية بنسبة ٢٣٪ في ١٩٨٠ مع حدوث زيادة كبيرة في الواردات من المواد الغذائية .

وكان من نتيجة ذلك تدهور موازين التجارة في المنتجات الزراعية في جميع الاقاليم النامية الرئيسية ، وانخفاض الفائض التجاري من المنتجات الزراعية عموما للبلدان النامية مما يقرب من ١٥ مليار دولار عام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ الى ما يقل عن ستة مليارات دولار عام ١٩٨٠ . واعرب المجلس عن قلقه لان العوامل الرئيسية التي عرقلت نمو صادرات البلدان النامية في ١٩٨٠ مازالت قائمة ، ولاستمرار انخفاض اسعار الكثير من السلع الزراعية المخصصة للتصدير أو بقائها منخفضة في عام ١٩٨١ . ووافق المجلس على القرار الذي اتخذته اللجنة بمواصلة اجراء دراسة مفصلة للمسائل السلعية الرئيسية بما في

ذلك تحليل الاسباب الرئيسية ووضع التدابير العلاجية المحتملة .

● التدابير الحمائية .. مشكلة عالمية !

واتفق المجلس على ان التدابير الحمائية تعتبر مشكلة عالمية تؤثر على البلدان المتقدمة والنامية على السواء . واكد ان من الضروري ان تقاوم الحكومات الضغوط التي تهدف الى زيادة التدابير الحمائية وان تبذل كل جهد ممكن لتخفيف الحواجز القائمة في وجه التجارة . ووافق المجلس على قرار اللجنة بأن تواصل اجراء استعراضات منتظمة للتطورات المتعلقة بالتدابير الحمائية التي قد تضر بالآفاق التجارية للسلع الزراعية وذلك في اطار قرار المؤتمر رقم ٧٩/٢ . واقترح بعض الاعضاء وضع برنامج عمل لتحرير التجارة في السلع الزراعية خلال فترة زمنية محددة وذلك على اساس التوصيات الواردة في قرار المؤتمر رقم ٧٩/٢ .

واشار كثير من الاعضاء الى ان السياسات الحمائية قد شجعت الانتاج بصورة لا موجب لها في البلدان التي تطبق هذه التدابير كما انها خفضت الاستهلاك في هذه البلدان . ويرى هؤلاء الاعضاء ان ارتفاع مستوى الحمائية وخاصة عندما يقترن باعانات التصدير ، يشكل عائقا رئيسيا امام نمو التجارة في المواد الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة ، ويحرم البلدان التي تنتج بتكلفة منخفضة من الاسواق ومن عائدات التصدير بالعملات الاجنبية واشار هؤلاء الاعضاء الى ارتفاع مستوى حماية انتاج السكر في المجموعة الاقتصادية الاوروبية واكدوا الآثار الضارة لارتفاع الاعانات التي تقدم لصادرات المجموعة من السكر على البلدان المصدرة الاخرى للسكر ولاسيما البلدان النامية .

وذكر ممثل المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان المجموعة قد ادخلت مؤخرا عناصر جديدة على سياساتها المتعلقة بالسكر وذلك بغرض خفض الانتاج الزائد عن الحاجة . كما ابلغ المجلس بأن المجموعة قد قررت مؤخرا اجراء محادثات تمهيدية مع الدول الاعضاء في اتفاقية السكر الدولية بشأن احتمال انضمام المجموعة لاتفاقية السكر بعد تعديلها وتنقيحها .

راى كثير من الاعضاء أن النتائج العامة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف بشأن التجارة في المواد الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة كانت محدودة للغاية ولاسيما فيما يتعلق بهدف تحقيق زيادة كبيرة في عائدات التصدير بالعملات الاجنبية للبلدان النامية . وراى هؤلاء الاعضاء ان المفاوضات قد اخفقت في تحقيق تقدم ملموس نحو خفض الحواجز غير الجمركية التي تشكل عقبة رئيسية امام التوسع في التجارة في المنتجات الزراعية .

رحب المجلس بابرام الاتفاقية الاخيرة التي انشىء بموجبها الصندوق المشترك للسلع ، واعرب عن امله في التصديق على اتفاقية الصندوق وفي بدء اعماله في اقرب وقت بحيث يسهم في حل مشكلات التجارة والسلع المعلقة منذ وقت طويل .

وايد بعض الاعضاء الاقتراح الذي تقدم به مندوب كندا في اللجنة والذي يدعو اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض الى ان تتابع ، ضمن نطاق اختصاصاتها ، التطورات الجديدة التي يمكن ان تضر بانماط الانتاج العادية في التجارة الدولية وان تتدارس ما اذا كانت الحاجة تدعو الى ادخال تعديلات او توضيحات على المبادىء التي وضعتها المنظمة لتصريف الفوائض او اجراءات التشاور . غير ان كثيرا من الاعضاء الآخرين اشاروا الى ان اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض تضطلع بدورها بصورة تحظى بارتياح جميع الاطراف المعنية وان الحاجة لا تدعو الى تعديل مبادىء المنظمة الخاصة بتصريف الفوائض واجراءات التشاور .

ووجه بعض المندوبين الانتباه الى مناقشة اللجنة احتمال قيام المجموعة الاقتصادية الاوروبية بفرض ضريبة على الزيوت النباتية المستوردة والمحلية . وردا على احد الاسئلة اعلمت الامانة المجلس انه عند اجتماع لجنة مشكلات السلع قررت لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية كما افادت التقارير ، عدم اقتراح فرض ضريبة على الزيوت النباتية ويبدو ان اللجنة وضعت استراتيجية بشأن الاجراءات والمفاوضات الاخرى ترمي الى حل مشكلات زيت الزيتون في المجموعة بعد توسيعها ، ولكن يبدو ان الاستراتيجية تتضمن احتمال فرض ضريبة على الزيوت النباتية في نهاية الفترة الانتقالية التي تعقب انضمام اسبانيا وان كان ذلك سيعتمد على نتائج الاجراءات والمفاوضات الاخرى . واعلم المجلس ان الامانة تعتزم اعداد وثيقة بشأن هذه التطورات واي تطورات اخرى لتقديمها الى الدورة القادمة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبندورة الزيتية والزيوت والدهون ، التي ستعقد في مارس / آذار .

● مطلوب .. عقد اتفاقية القمح !

واعرب المجلس عن أسفه لاستمرار الافتقار الى اتفاق الآراء اللازم لاستئناف المفاوضات بشأن عقد اتفاقية جديدة لتجارة القمح . وأكد العديد من المندوبين الحاجة الملحة الى بذل جهود مشتركة لحل الخلافات بغية ابرام هذه الاتفاقية . واشار مندوب بلد مصدر رئيسي للقمح الى أن حكومته ملتزمة تماما بايجاد السبل اللازمة لضمان الامن الغذائي العالمي الا انها تدرك ان احراز تقدم في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الجديدة ليس وشيكا . وترى حكومته أنه عوضا عن اصدار نداءات متكررة لحل الخلافات ، فان من الاجدى ان تبادر البلدان الى اتخاذ اجراءات منفردة للاسهام قدر ما تستطيع في تحقيق الامن الغذائي العالمي .

واشار بعض الاعضاء الى اهمية صادرات الموز للعديد من البلدان النامية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية واقترحوا ان تستعرض اللجنة آفاق تجارة الموز واسعاره في الاجل المتوسط بغية ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات الخطيرة التي تواجه قطاع الموز .

● سير العمل في المواءمة الزراعية

تدارس المجلس هذا البند في ضوء الوثيقة المقدمة اليه حول المواءمة الزراعية الدولية تحت عنوان : « التقرير الثالث عن تقديم المواءمة الزراعية الدولية » . كما أخذ علما بالفقرات ٢٨ ـ ٩٢ من تقرير الدورة الثالثة والخمسين من لجنة مشكلات السلع الذي تضمن استعراضا لمدى التقدم كما ورد في موجز لوثيقة المؤتمر .

واخذ المجلس علما بأن مؤتمر المنظمة سينظر في موضوع المواءمة الزراعية الدولية تحت البند ٧ـ١ في اجتماعات اللجنة الرئيسية الاولى عندما تجري المناقشة التفصيلية للنواحي الموضوعية .

واقر المجلس التقييم العام الذي وضعته لجنة مشكلات السلع والذي رأت فيه أنه في حين طرأت تطورات ايجابية في الاتجاهات الواردة في الخطوط الارشادية الاحدى عشرة للسياسة بشأن المواءمة الزراعية الدولية التي وضعها مؤتمر المنظمة عام ١٩٧٥ الا ان التقدم لم يكن متماثلا ، كما كان بصورة عامة غير كاف بالمرة .

واعرب المجلس عن قلقه بشكل خاص من فشل الانتاج الغذائي في البلدان النامية من تحقيق معدل النمو المستهدف وقدره ٤٪ سنويا ، وانه اذا تخلف الانتاج الغذائي فمن غير الممكن تحقيق الاهداف الاخرى للمواءمة الزراعية الدولية . وقد وجه المجلس الانظار الى اهمية الحوافز الكافية للمنتجين، والتي تتراوح من الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية الى جوانب نوعية مثل الاسعار التي يتلقاها المنتجون ، وتكاليف المدخلات ومستويات الاستثمار . وقدم بعض الاعضاء امثلة عن نتائج ايجابية حققها الانتاج بفضل تحسين الحوافز .

ولاحظ المجلس المصاعب التي تواجهها البلدان النامية نتيجة ظروف التجارة الدولية غير المواتية التي تحيط بالسلع الزراعية ولاسيما الظروف الناشئة عن اتباع سياسات الحماية في البلدان المتقدمة . وماتزال المعونة الدولية ادنى بكثير من المستويات التي تقترحها الخطوط الارشادية ، غير أنه حدث تطور طيب وهو زيادة نصيب المصادر متعددة الاطراف في المعونات المقدمة للقطاع الزراعي. وكرر العديد من المندوبين من البلدان المتبرعة الاشارة الى اهتمام البرامج الثنائية في بلدانهم بتقديم المعونة لانتاج الاغذية وتحسين التغذية .

ورأى المجلس أن الخطوط الارشادية ، وفقا لما استهدفه مؤتمر عام ١٩٧٥ ، توفر اطارا شاملا لسياسات الاغذية والزراعة في عالم تعتمد فيه البلدان معظمها على البعض الآخر بدرجة كبيرة ، وان هذه الخطوط قد تحولت مع مضي الوقت الى نقاط مرجعية يقيم المؤتمر في ضوئها دوريا مدى ما تحقق من تقدم .

وللاستفادة من الخطوط الارشادية هذه بصورة فعالة لابد من تحسين مدى توافر البيانات ولاسيما في ميداني الاستثمار والتغذية. وتشمل التحسينات التحليلية المقترحة بالنسبة لتقارير الرصد المقبلة زيادة الاهتمام بالاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية بالنظر لما تخلفه هاتان المنطقتان من تأثيرات رئيسية على وضع الحبوب في العالم ، وتعزيز التمييز بين البلدان النامية ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية الاخرى ، ودراسة مدى استخدام البلدان النامية لسياسات التسعير كحافز للانتاج .

ووافق المجلس على أن الفقرات من ٨٨ الى ٩٢ من تقرير لجنة مشكلات السلع والفقرات المتعلقة بالمواءمة الزراعية الدولية الواردة في تقرير المجلس ينبغي أن تعرض على المؤتمر لتسيير مناقشاته .

● الرقم المستهدف للتعهدات لبرنامج الاغذية

لدى تقديم هذا الموضوع قال المدير التنفيذي المؤقت للبرنامج أن لجنة سياسات المعونة الغذائية

وبرامجها قد وافقت في دورتها الثانية عشرة (اكتوبر تشرين الاول ١٩٨١) على الرقم المستهدف للتعهدات البالغ ١٢٠٠ مليون دولار للموارد العادية لبرنامج الاغذية العالمي خلال الفترة المالية ١٩٨٣ – ١٩٨٤ . واعرب عن امله في أن يقر المجلس هذا الرقم الذي كان قد اقترحه على اللجنة بموافقة كل من الامين العام للامم المتحدة والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ، كما أوصى بأن يوافق مؤتمر المنظمة عليه خلال دورته الواحدة والعشرين . وذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وافق على الرقم المقترح يوم ٢ نوفمبر / تشرين الثاني ، ويجري تقديمه للدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة لاقراره.

وذكر المدير التنفيذي المؤقت ان هذا الرقم المستهدف ، في رايه ، متوازن ويمثل افضل حل وسط بين ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن التحقيق. وانه يمثل ايضا الحد الادنى المطلق المطلوب اذا أريد المحافظة على المستوى الحالي لكميات الاغذية التي يسلمها البرنامج من موارده الخاصة بعد ١٩٨٣ . ففي ١٩٨٠ قدم البرنامج قرابة مليون طن من الاغذية من موارده الخاصة ومن المساهمات في اتفاقية المعونة الغذائية التي توجه من خلال البرنامج ، بالاضافة الى نحو ٣٠٠ الف طن من الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء . ومن بين مجموع الشحنات البالغة قرابة ١ر٣ مليون طن خصص ٦٦٪ للمشاريع الانمائية و ٣٤٪ لعمليات الطوارىء . وخصص البرنامج نسبة عالية للغاية من معوناته الانمائية للبلدان والمشاريع ذات الاولوية وفي ١٩٨١ خصص نحو ٨٥٪ من الالتزامات الجديدة للمشاريع الانمائية للبلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي . ووجه ٨٠٪ من المعونات للمشاريع التي تدعم الانتاج الزراعي والتنمية الريفية . ووافق على تقديم نحو ٤٥٪ من الالتزامات الجديدة التي خصصها البرنامج للمشاريع الانمائية في ١٩٨١ ، للبلدان الافريقية جنوب الصحراء . وقد زادت مشتريات البرنامج من الاغذية في البلدان النامية بغية تشجيع عملية التنمية وتعزيز التعاون بين البلدان النامية والاقتصاد في تكاليف النقل . وقد استهدف البرنامج تنويع تصميم مشاريعه بغية ضمان قدر أكبر من الانسجام مع الظروف الخاصة بكل بلد واقليم من الاقاليم . وبهذه الطرق المختلفة ، بذل البرنامج جهودا منسقة لضمان توافق المعونة الغذائية التي يقدمها للاغراض الانمائية مع احتياجات البلدان النامية .

واستذكر المدير التنفيذي المؤقت أن الرقم المستهدف للفترة المالية الجارية (١٩٨١–١٩٨٢) قد حدد بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار . وحتى نهاية اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨١ وصل حجم المساهمات الى نحو ٧٥٪ من هذا الرقم . غير ان من المنتظر أن يتاح المزيد من الموارد اذ لم ينقض بعد سوى أقل من نصف الفترة المالية . ويمثل الرقم المقترح للتعهدات للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٤ زيادة نسبة ٢٠٪ بالقيمة الدولارية على الرقم المستهدف للفترة الحالية . ولذلك فقد أكد المدير التنفيذي المؤقت ان الحاجة تدعو الى بذل المزيد من الجهود من جانب الجهات المتبرعة التي كان لسخائها الفضل في جعل نشاطات البرنامج في جميع انحاء العالم نموذجا للتعاون الدولي الخلاق في ميدان التعجيل بوتيرة التنمية وتخفيف المعاناة الانسانية . وأكد ضرورة ظهور متبرعين جدد . واذا ما تحقق ذلك فلن يتم الوصول الى الغرض المستهدف المقترح فحسب بل سيمكن تجاوزه مما يتيح زيادة حجم تسليم البرنامج والمشروعات التي يعينها .

ووافق المجلس بالاجماع على الرقم المستهدف المقترح للمساهمات الطوعية في موارد البرنامج العادية للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٤ وقدره ٢٠٠ مليون دولار . واعرب المجلس عند ذاك عن ارتياحه العظيم لانجازات البرنامج وادارته كما عبر عن تأييده الكامل لاهدافه واولوياته . ووافق المجلس على أن الرقم المستهدف يمثل افضل حل وسط بين ما هو مرغوب وما هو ممكن . غير ان بعض الاعضاء اشاروا الى ان هذا الرقم يجب ان ينظر اليه على انه الحد الادنى اللازم وان من الواجب مراعاة الاحتياجات المتزايدة للمعونة الغذائية في البلدان النامية . وحث المجلس الجهات المتبرعة التقليدية وجميع الجهات المتبرعة المحتملة على بذل جهود حثيثة ، بروح من التضامن الدولي ، لا للوصول الى الرقم المستهدف فحسب بل ولتجاوزه وذلك بالنظر الى الوضع الغذائي الخطير في كثير من البلدان والاقاليم في العالم النامي . كذلك حث المجلس الجهات المتبرعة التقليدية وجميع الجهات المتبرعة المحتملة على بذل كل جهد لتحقيق رقم التعهدات المستهدف للفترة المالية الحالية وقدره ١٠٠٠ مليون دولار . واعربت بعض الوفود عن الأمل في ان تقدم البلدان المتقدمة ذات التخطيط المركزي وجميع البلدان الاخرى القادرة مساهمات للبرنامج.

ولاحظ المجلس بارتياح خاص المساهمة الجديدة الضخمة التي قدمها مؤخرا صندوق الأوبيك ، ومساهمة النمسا واسبانيا لأول مرة في الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء كما لاحظ المجلس المساهمات الكبيرة التي قدمها عدد من البلدان المتبرعة ومن بينها الارجنتين واستراليا وايطاليا . وبالنظر الى الاهمية الحاسمة للموارد النقدية بالنسبة لنشاطات البرنامج ، فقد ناشد عدد من وفود الجهات المتبرعة ان تنفذ نصوص اللائحة العامة للبرنامج التي تدعو الى ان يصل عنصرا النقد والخدمات في مجموعهما الى ثلث التعهدات الكلية على الاقل . ووافق المجلس بالاجماع على قرار يدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والدول الاعضاء ، والاعضاء المنتسبين الى منظمة الاغذية والزراعة الى اتخاذ الترتيبات الضرورية لاعلان تعهداتها في مؤتمر التعهدات العاشر لبرنامج الاغذية العالمي . ووافق المجلس بالاجماع ايضا على ان يعرض على مؤتمر المنظمة مشروع قرار ينص على ان : يضع المؤتمر رقما مستهدفا للمساهمات الطوعية يبلغ ١٢٠٠ مليون دولار لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ يكون ثلثاها على الاقل نقدا و / او خدمات ، ويدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة والدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين الى منظمة الاغذية والزراعة لبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الرقم المستهدف بكامله ، ويطلب من الامين العام ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ، عقد مؤتمر للتعهدات في مقر الامم المتحدة في اوائل عام ١٩٨٢ لتحقيق هذا الهدف ، ويقرر المؤتمر انه ، مع مراعاة القيام بالاستعراض المنصوص عليه في القرار ٦٥/٤ ، يجب عقد مؤتمر التعهدات التالي الذي ستدعى فيه الحكومات للتعهد بالمساهمات للفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ لبلوغ الرقم المستهدف الذي توصي به آنذاك الجمعية العمومية ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في موعد لايتجاوز اوائل عام ١٩٨٤ .

● التطورات في الامم المتحدة التي تهم الفاو !

لاحظ المجلس أنه منذ مناقشته الأخيرة » للتطورات الحديثة في منظومة الامم المتحدة التي تهم منظمة الاغذية والزراعة » في دورته التاسعة والسبعين التي عقدت في يوليو / حزيران ١٩٨١ . قامت الامم المتحدة بعقد مؤتمرين هامين ، احدهما « مؤتمر الأمم المتحدة لموارد الطاقة الجديدة والمتجددة » الذي عقد في نيروبي خلال الفترة من ١٠ ــ ١٩٨١/٨/٢١ . والثاني المؤتمر الخاص باقل البلدان نموا والذي عقد في باريس خلال الفترة من ١ ــ ١٩٨١/٩/١٤ . وقد وافق مؤتمر نيروبي على برنامج عمل أبرز فيه بعض الأولويات التي تهم منظمة الأغذية والزراعة بصورة خاصة ، مثل الطاقة المستمدة من حطب الوقود والفحم النباتي والكتلة الحيوية وطاقة حيوانات الجر . واقر المؤتمر الخاص باقل البلدان نموا برنامجا اساسيا جديدا للعمل خلال الثمانينات يضع في المقام الأول ضرورة زيادة الانتاج الزراعي وتحسين حالة الأمن الغذائي لدى اقل البلدان نموا ، ويعترف بدور المنظمة في هذا الصدد .

وكان مؤتمر باريس مناسبة أعلنت فيها حكومة ايطاليا ـ على سبيل المتابعة للمبادرة التي قامت بها في اجتماع القمة الذي عقد في أوتاوا ، عن عزمها على عقد اجتماع في روما تحضره الأطراف الأخرى في المجموعات الأوروبية ، وغيرها من البلدان المتبرعة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، وغيرها من منظمات واجهزة الأمم المتحدة الموجودة في روما ، على أن تناقش في هذا الاجتماع الاقتراحات الخاصة بانتاج الأغذية والأمن الغذائي . واحيط المجلس علما بأن المعلومات الاضافية في هذا الصدد ستقدم الى المؤتمر في دورته الواحدة والعشرين .

ورأى المجلس انه ينبغي للمنظمة أن تستمر في تأييدها الفعال للمؤتمرات الهامة التي تعقدها الامم المتحدة .

واخذ المجلس علما بمؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في كانكون بالمكسيك وحضره اثنان وعشرون من رؤساء الدول والحكومات ، والذي اكد الرغبة في العمل على تحقيق اتفاق في الراي بشأن البدء في مفاوضات عالمية في اطار الامم المتحدة على اساس تتفق عليه الأطراف المعنية وفي ظروف تسمح بتحقيق تقدم مقبول . ولم يتم بعد الاتفاق على الاجراءات التي ينبغي أن تتبع . واحيل الموضوع الى الجمعية العامة لمناقشته في دورتها السادسة والثلاثين الجارية . وكان من دواعي اغتباط المجلس أن يلاحظ الأهمية الكبرى التي حظيت بها تنمية القطاع الزراعي اثناء المباحثات في كانكون واجتماع دول الكومنولث في ميلبورن .

وقرر المجلس أن يترك المناقشة التفصيلية لهذا البند للمؤتمر في دورته الواحدة والعشرين .

وماذا عن المعونة الانمائية ؟

لاحظ المجلس وهو بصدد بحث وثيقة (المعونة الانمائية لانتاج الاغذية والتنمية الريفية) انه بينما زادت الالتزامات الرسمية الشاملة للتنمية خلال عام ١٩٨٠ ، بدا ان هناك ركودا في ذلك الجزء الخاص بالزراعة من هذه الالتزامات فقد ازداد الاخير في عام ١٩٧٩ من ٧ر١ مليار دولار الى ٧ر٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، أي بزيادة لاتتجاوز ٦ر٥٪ بل تقل عن معدل التضخم الذي ساد خلال نفس الفترة . غير ان الوضع الخاص باقل البلدان نموا قد بدا عليه التحسن الى حد ما في الآونة الاخيرة . وذلك نظرا لازدياد نصيب تلك البلدان من الالتزامات الرسمية للزراعة من ١٦٪ الى ١٩٪ تقريبا بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ .

احيط المجلس علما بالوضع المتدهور للبرامج الميدانية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية « بامت » . ولاحظ ان التوقعات المظلمة لموازد « بامت » التي تاكدت مؤخرا بالاضافة الى انخفاض الحصة المخصصة للمنظمة في عمليات تنفيذ مشاريع « بامت » ، واستمرار التقلبات في مستوى الاعتمادات قد حد بصورة خطيرة من الكفاءة الاقتصادية لادارة هذا الجزء الهام من البرامج الميدانية للمنظمة .

ونتيجة لهذه العوامل المختلفة كان من المتوقع حدوث انخفاض ملحوظ في الأعمال الميدانية للمنظمة و « بامت » خلال ١٩٨٢ — ١٩٨٣ . غير ان المجلس اعرب عن ارتياحه لسير أعمال حسابات الأمانة وبرنامج التعاون الفني بصورة مرضية .

مؤتمر الغاو :
التجديد للدكتور صوما
واقرار الرقم المستهدف
للتعهدات بالأغذية

عقد مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة دورته الواحدة والعشرين في روما ، في الفترة ٧ — ٢٦ /١١/١٩٨١ .

وقد تم في بداية المؤتمر انتخاب الدكتور جورج روبين اغواد وزير الزراعة والثروة الحيوانية في الارجنتين رئيسا للمؤتمر ، وقبول عضوية كل من بهوتان وغينيا الاستوائية وتونغا وزمبابوي وسان فانسان وجرانادين في المنظمة .

ومن اهم القرارات التي اتخذها المؤتمر : انتخاب الدكتور ادوار صوما بالتزكية مديرا عاما للمنظمة وتجديد ولايته ست سنوات أخرى ، والموافقة على الموازنة المقترحة من السيد المدير العام للمنظمة بزيادة ٣ر٥٪ عن الموازنة السابقة ، والموافقة على تكليف السيد المدير العام للمنظمة باجراء دراسة حول امكانية انشاء بنك دولي للمصادر الوراثية وابرام اتفاقية دولية للتعامل بها ، والموافقة على الرقم المستهدف للتعهدات لبرنامج الاغذية العالمي للفترة ٨٣ — ١٩٨٤ والذي يبلغ ١٢٠٠ مليون دولار ، والتوصية بضرورة استمرار الجهود الاعلامية والثقافية للاحتفال بيوم الغذاء العالمي .

- مجلس المنظمة يعقد دورته الحادية عشرة في طرابلس بالجماهيرية
- معجم عربي زراعي للمصطلحات الزراعية ، ومجلة دورية للمنظمة
- صبري مديراً للمكتب بغداد ، وشموط مديراً لمكتب عمان ، وحمود مديراً لمعهد الغابات

مجلس المنظمـة . . في دورتـه الحـاديـة عشـرة

عقـد مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمؤلف من وزراء الزراعة في الدول الاعضاء في المنظمة ، دورة اجتماعاته الحادية عشرة في طرابلس في الجماهيريـة العربيـة الليبية الشعبية الاشتراكية ، في الفترة ١٢ — ١٥ /١٢/١٩٨١ ، برئاسة الاخ بشير جوده أمين اللجنـة الشعبيـة العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي في الجماهيرية ، وذلك لدراسة مشاريـع الامن الغذائي العربي وخطة عمل المنظمة لعام ١٩٨٢ وبعض المواضيع المتفرقـة . وقد اتخذ المجلس القرارات اللازمة بشأن المواضيع المطروحة عليه ، وقرر أن يعقد دورته الثانية عشرة في صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية في اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨٢ . (التفاصيل في مكان آخر من هذا العـدد) .

« الزراعـة والتنميـة » . . أول مجلـة للمنظمـة

نظرا لمـا تقتضيه مصلحـة العمل في المنظمة ، فقد قرر السيد المـدير العـام للمنظمة الدكتور حسن فهمي جمعه أن تصدر المنظمة مجلـة دورية ربع سنويـة باسم « الزراعة والتنمية » وتعنى بشؤون التنمية الزراعية في الوطن العربي . وقد شكلت هيئة تحرير المجلة على الوجه التالي :

رئيس التحرير : الـدكتور حسن فهمي جمعـه .

نائب رئيس التحرير : الدكتور محمـد عثمان محمد .

أسرة التحرير : الدكتور سعد قاسم ، الدكتور عبد القادر أبو عقاده ، الـدكتور عثمان حاكم ، الدكتور عدنان الفارس .

سكرتير التحرير : المهنـدس أحمـد ابو علي .

وتقرر أن تحتوي المجلـة مقالات مـن المختصين في المنظمة ، ومقالات عن مشاريع المنظمـة في الدول العربية ، وتحقيقـات صحفية عن المشاريع الزراعيـة البارزة في الدول العربية ، وأخبارا قصيرة مصورة من الوطن العربي ، وتحقيقات مصورة عن اجتمـاعـات المنظمـة ، وبعض الابواب الاخرى الخفيفة .

هذا ، ومن المنظر أن يصدر العدد الاول من المجلـة في أوائل شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

دورة تدريبيـة . . حول الانتـاج المكثف للأغنـام

أقامت المنظمة دورة تدريبية قومية حول الانتاج المكثف للاغنام . وقد اقيمت الدورة في دمشق ، في الفترة ١٢—١٩٨١/٩/٢٦ . (التفاصيل في مكان آخر من هذا العدد) .

دورة تدريبيـة . . حول زراعة وانتاج الشوندر

أقـامت المنظمـة دورة تدريبية قومية حول زراعة وانتاج الشوندر السكري . وقـد أقيمت الـدورة في العراق خـلال الشهر العـاشر ١٩٨١ ، وحضرها متدربون مـن معظم الدول العربية .

ودورة تدريبيـــة .. حول الحجـــر الـــزراعي

أقامت المنظمة دورة تدريبية قومية حـــول الحجر الزراعي . وقـــد اقيمت الدورة في قاعة المحاضرات بمبنى المعهد الوطني للبحث الزراعي في العاصمة المغربية ـــ الرباط ، وذلك خلال الفترة ١٩/١٠ـــ١٩٨١/١١/٨ ، وحضرها متدربون من معظم الدول العربية.

فنيون من اليمـــن الديموقراطية .. يزورون سوريـــة

قامت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربيةالسورية ، وبالاشتراك مع المنظمـــة العربية للتنميـــة الزراعية ، بترتيب زيارة لوفد فني من جمهورية اليمـــن الديموقراطية الى سورية ، للاطلاع عـــلى شؤون البحوث الزراعية والارشادالزراعي وينتظر أن تتم الزيارة خلال شهر ابريـــل / نيسان ١٩٨١ . وستتحمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية نفقات سفر الوفد واقامته.

نشرة بيطريـــة شهريـــة .. وســـجل ســـنوي بأمـــراض الحيوان والطيور

قررت المنظمةاصدار نشرة بيطرية شهرية واصدار سجل سنوي بأمراض الحيـــوان والطيور في الوطـــن العربي . وقد عممت المنظمـــة على الدول الاعضاء الاستمارتين المتعلقتين بذلك ، تمهيدا لاصدار النشراتفي أوائل فبراير / شباط ١٩٨٢ .

هشام أيوب صبري .. مديراً لمكتب المنظمـــة في بغـــداد

أصدر السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة قرارا باعارة السيـــد المهندس الزراعي هشام أيوب صبري للعمل مديرا للمكتب الاقليمي للمنظمة في العـــراق بدرجة مدير ادارة اعتبـــارا من ١٢ يناير/ كانونالثاني ١٩٨٢ ولمدة سنة قابلة للتجديد.

والدكتور سعد شموط .. مديراً لمكتب المنظمـــة في عمـــان

أصدر السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العـــام للمنظمة قرارا باعارة السيد الدكتور سعد شموط للعمل مديرا للمكتـــب الاقليمي للمنظمة في الاردن بدرجة مديرادارة اعتبارا من أول شهر مايو ١٩٨٢ ولمدة سنة قـــابلة للتجديد .

والدكتور أحمد حمود .. مديراً للمعهد العربي للغابـــات والمـــراعي

تم تعيين السيد الدكتور أحمد حمود (من الجمهورية العربية السورية) مديرا للمعهد العربي للغـــابات والمراعي (في اللاذقية ، والتابع للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وذلك بعـــد انتقال المدير السابق السيـــد الدكتور عـــدنان الفارس للعمل في مـــركز المنظمة في الخرطوم .

المعجم العـــربي الـــزراعي .. يظهر الى الوجود

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الجـــزء الاول والجـــزء الثاني من المعجم العربي الزراعي في ألفاظ العلوم الزراعية ومصطلحاتها باللغات : العربية ،والانكليزية والفرنسية .ويتضمن الجزء الاولمصطلحات الانتاج النباتي (المحاصيل الحقلية) ويتضمن الجزء الثاني جانبا من مصطلحات الانتـــاج الحيواني . وينتظر أن ينجز مشروع اصدار المعجم ، وعلى أجزاء تصـــدر تبـــاعـــا ، خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٨٥ .

مـــركـــز اقليمي .. للتـــدريب علـــى الآلات الزراعيـــة

أبلغت هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية موافقة وزارة الزراعـــة والاصـــلاح الزراعي بصورة مبدئية عـــلى استضافة سورية للمركز الاقليمي للتدريب على اســـتعمال وصيانـــة المكائن والالات الزراعية المزمع احداثه . ويجري الان مزيد من الاتصالات لبحث الامكانات والاجراءات الضرورية لانشاء المركز .

الدكتور محمد عثمان صالح .. ممثـــلا للمنظمـــة

بناء على تكليف من السيد المدير العـــام للمنظمة الدكتور حسن فهمي جمعة ، حضر السيد نائب المدير العام للمنظمة الدكتـــور محمد عثمان محمد صالح ، وبصفته ممثـــلا عن المنظمة الاجتماع الاستشاري الثـــاني للاسمدة الذي عقد في الكويت في الفتـــرة ١٧ـــ١٩٨١/١٠/٢١ ، واجتماعات لجنـــة الاشراف والمتابعة لمشروع التكثيف الزراعي في القامشلي بالجمهورية العربية السوريـــة في الفترة ١٠/٢٧ ـــ ١٩٨١/١١/١ . كمـــا حضر ، والدكتور عدنان الفارس ممثلين عن المنظمة ، اجتماعات مجلس ادارة المعهـــد العـــربي للغابات والمـــراعي في اللاذقيـــة بالجمهورية العربية السورية في الفتـــرة ١ـــ١٩٨١/٩/٤ .

ومـــاذا عـــن .. مركـــز التوثيق العلمي ؟

أنشأت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مركزها بالخرطوم مركزا للتوثيق العلمي. وتبذل المنظمة الان جهودا لكي يكون المركـــز ذا أثر فعال في خدمة المنظمة وربما العـــالم العربي قاطبة .. ففي المركز اربعة عشـــر ألف كتاب ومائتا دورية ، وتخطط المنظمـــة لادخال نظام الماكروفيش والمايكروفلم ، وقد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال . وتجري الان دراسات لاستخدام الحاسب الالي في المركز . وتسعى المنظمة الى الحصول على الدراسات والبحوث والنشرات والمطبوعات التي تصدر حول التنمية في الوطن العربي لتكون مرجعا للخبراء والباحثين العرب .

إحصاءات زراعيّة

تمشياً مع خطة المجلة في نشر بعض الاحصاءات التي تهم الزملاء ، ننشر هنا بعض الاحصاءات عن تطور الزراعة في العالم بصورة عامة وفي البلدان النامية بصورة خاصة ، مأخوذة عن « التقرير الثالث عن تقدم المواءمة الزراعية الدولية» المقدم الى المؤتمر العام لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الواحدة والعشرين التي عقدت في روما في الفترة ٧ ـ ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ . وتتضمن تلك الاحصاءات الجداول التالية :

الجدول رقم (١) ـ الزيادات السنوية التي طرأت على مساحة الارض الصالحة للزراعة وعلى استخدام الأسمدة والجرارات في البلدان النامية

	١٩٧٧ ـ ٧٩	١٩٧٤ ـ ٧٧	١٩٧٠ ـ ٧٩
	النسبة المئوية سنوياً		
١ ـ مساحة الأرض :			
ـ الأرض الصالحة للزراعة			
اقتصاديات السوق النامية	٤ر٠	٦ر٠	٦ر٠
بلدان التخطيط المركزي في آسيا	ـ ٢ر٠	ـ ٢ر٠	ـ ٢ر٠
ـ الأرض المروية			
اقتصاديات السوق النامية	١ر٩	٢ر٢	٢ر١
بلدان التخطيط المركزي في آسيا	٢ر٨	٣ر٤	٣ر٠
٢ ـ استخدام الأسمدة(١) :			
اقتصاديات السوق النامية	٨ر٦	١١ر٩	١٠ر٤
بلدان التخطيط المركزي في آسيا	١٦ر١	١٢ر٧	١٢ر٠
٣ ـ استخدام الجرارات :			
اقتصاديات السوق النامية	٧ر٢	٧ر٣	٧ر٤
بلدان التخطيط المركزي في آسيا	١٥ر٠	١٢ر٤	١٤ر٩

(١) تبدأ السنوات المسماة اعتباراً من أول يوليو / تموز من العام المشار اليه .

الجدول رقم (٢) ـ الانتاج الحيواني وانتاج المحاصيل حسب الأقاليم في ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠
(الأرقام الدليلية ٦٩ ـ ١٩٧١ = ١٠٠)

	المحاصيل				الحيوانات			
	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
ـ البلدان النامية	١١٠	١٢٤	١٢٦	١٢٨	١١٤	١٣٥	١٤١	١٤٧
ـ اقتصاديات السوق النامية	١٠٨	١٢٤	١٢٣	١٢٧	١١٢	١٣٢	١٣٨	١٤٣
أفريقيا	١٠٧	١٠٩	١١٠	١١٤	١٠٥	١١٩	١٢٢	١٢٨
الشرق الاقصى	١٠٥	١٢٨	١٢٤	١٣٠	١١٥	١٣٦	١٤١	١٤٧
أمريكا اللاتينية	١١٤	١٢٦	١٢٩	١٣٠	١١٢	١٣٧	١٤١	١٤٦
الشرق الادنى	١١٣	١٢٧	١٢٥	١٢٨	١١٤	١٣٢	١٣٩	١٤٢
بلدان التخطيط المركزي في آسيا	١١٤	١٢٤	١٣٣	١٣١	١١٨	١٣٨	١٤٧	١٥٥
ـ البلدان المتقدمة	١٠٧	١٢٠	١١٦	١١١	١١٢	١٢٠	١٢٢	١٢٣
ـ العالم	١٠٩	١٢٣	١٢٢	١٢١	١١٣	١٢٤	١٢٧	١٢٩

الجدول رقم (٣) ـ توزيع معدلات نمو انتاج الأغذية في البلدان النامية
من حيث البلدان والسكان

النسبة المئوية لمعدل النمو الذي تحقق	١٩٧١ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	
	نسبة البلدان	نسبة السكان	نسبة البلدان	نسبة السكان
اقل من ٥	١٥	١٢	٢١	٧
اكثر من ٤ واقل من ٥	١٧	٤٢	٩	٢٤
اكثر من ٣ واقل من ٤	١٥	٧	١٥	١٧
اكثر من ٢ واقل من ٣	١٧	٢٧	٢١	٣٣
اكثر من ١ واقل من ٢	١٧	٨	١٦	٣
اكثر من ١	١٨	٤	١٨	٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول رقم (٤) ـ نسبة البلدان النامية ذات الخطط الرامية الى تحقيق
مستويات زيادة مختلفة للانتاج الزراعي وانتاج الحبوب (١)

النسبة المئوية معدل النمو السنوي	الانتاج الزراعي				الانتاج من الحبوب			
	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠
	نسبة البلدان							
اقل من ١٠	٥	٤	٥	٣	٢٢	٩	١١	٥
من ٨ ـ ١٠	٣	٤	٧	٥	—	١٢	١٩	١٥
من ٦ ـ ٨	١٨	٢١	١٩	٢٤	٤٤	٢٤	٢٢	٢٠
من ٤ ـ ٦	٦٣	٥٨	٥٧	٥٤	٢٢	٣١	٢٦	٢٥
اكثر من ٤	١٣	٢٣	١٢	١٤	١١	٢٤	٢٢	٣٥
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
متوسط معدلات النمو المستهدفة	٤ ـ ٦	٤ ـ ٦	٤ ـ ٦	٤ ـ ٦	٦ ـ ٨	٤ ـ ٦	٦ ـ ٨	٤ ـ ٦
عدد الخطط	٤٠	٥٢	٤٢	٣٧	٩	٣٣	٢٧	٢٠

(١) يجب تفسير السنوات على النحو التالي : ١٩٧٣ تشير الى الخطط الجارية في عام ١٩٧٣ ، وتغطي عدة فترات زمنية في اوائل السبعينات : ١٩٧٦ تشير الى الخطط الجارية في عام ١٩٧٦ ، الخ . وتغطية البلدان متشابهة وان كانت غير متطابقة في الفترات الزمنية المختلفة.

الجدول رقم (٥) ـ توزيع نسب تكوين رأس المال الزراعي الثابت بالنسبة
لتكوين اجمالي رأس المال الثابت الكلي في البلدان النامية

الحصة (النسبة المئوية)	عدد البلدان				
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
اقل من ٢٠	١	١	١	١	—
١٥ ـ ٢٠	١	٢	—	—	—
١٠ ـ ١٥	٧	٧	٧	٤	٥
٥ ـ ١٠	٩	٨	٧	٧	٤
اكثر من ٥	٧	٦	٦	٤	٢
عدد البلدان	٢٥	٢٤	٢١	١٦	١٢
متوسط القيمة	٨ر٥	٩ر٣	٧ر٧	٨ر٠	٨ر٢

●● في سلسلة ندواته ومؤتمراته الفنية لدراسة مشاكل أساسية يعاني منها القطاع الزراعي في العالم العربي واقتراح الحلول لها على أساس التكامل العربي كشرط لخلق زراعـة متطورة ، عقـد اتحاد المهندسـين الزراعيين العرب المؤتمـر الفني الـدوري الثالث ، في بغداد ، في الفترة ١٤ــ ٢٠ــ٣ــ١٩٧٧ تحت عنوان « دور العنصر البشري في تحقيق التنمية الريفية الشـاملة » . ذلك أنه « كان تصور المهندسين الزراعيين العرب دائماً أن الانسـان هو أساس أي برنـامج للتنمية . فلا المـال ولا الموارد الطبيعية ، أرضية ومائية ، بقادرة على أن تنتج وتبدع بغـير الفكر الانسـاني والجهد البشـري الخلاق » .

توصيات المؤتمر الفني الثالث للمهندسين الزراعيين العرب

مطلوب

- مصر وتصنيف الموارد البشرية العربية اللازمة للتنمية الزراعية
- تقويم التجربة العراقية الرائدة في توطين الفلاحين المصريين
- تحقيق المساواة بين المهندسين الزراعيين وبقية الاختصاصات الهندسية

وقد اشتمل برنـامج المؤتمر ، بالاضافة الى جلسات الدراسة والمناقشة ، على زيارة لبعض مشاريع استصلاح الأراضي تم فيها الاطلاع على الانجـازات الكبيرة التي حققتها الجمهـورية العراقية في مجال التنمية الزراعية ، وزيارة لتجربة توطين الفلاحين المصريين في قريـة الخالصة، ومحاضرة قيمة ألقاها السيد الدكتور حسن فهمي جمعه وزير الزراعة والاصـلاح الزراعي في العراق عن خطط التنمية الريفية . وفيما يلي توصيات المؤتمر .

●أولا : أسس ومقومـات التكامل العربي في العنصر البشري :

ان وضع وتحقيق استراتيجية للتكامل في العنصر البشري يتطلب أساسا تعميق الايمان بأهمية التكامل العربي ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية لدى المنظمـات الشعبية والرسميـة فضلا عـن توفـير الاسس التالية التي يوصي بها المؤتمر :

١ ـ ضرورة حصر وتصنيف الموارد البشرية على مستوى الوطن العربي اللازمـة لتحقيق التنميـة الزراعيـة بأقسامهـا وتخصصاتهـا المختلفة . ويهيب المؤتمر بالمنظمة العربيـة للتنمية الزراعية بالاشتراك مع منظمة العمل العربية والمنظمات العربية الاخرى المتخصصة اعطاء اولوية لهذا الموضوع وترجمة هذا الحصر الى خطة للاستفادة من هذه القوى البشرية في ضوء خطـط التنمية القطريـة واحتياجاتهـا البشرية .

٢ ـ ضرورة تنشيط وتنظيم تنقل القوى البشرية الزراعية من موقع الى آخر وتنفيـذ الاتفاقيات العربية القائمة لتنقل الايدي العربية وعقد الاتفاقيات الثنائية اللازمة، بحيث تتكامل عناصر الانتـاج الارض والماء والبشر بمـا يساهم في زيادة الانتـاج القطري مـن ناحية والانتاج القومي من ناحية اخرى .

٣ ـ أهمية تقويم التجربة المشتركة بـين العراق ومصر في هذا المجال لتوطين الفلاحين

المصريين على الارض العراقية وتأكيد آيجابيات هذه التجربة واتخاذها مرشدا ومنطلقا لنقل وتحريك القوى العاملة العربية ٠

٤ ـ **الاعتماد على الاطر الفنية** العربية واعطائها الاولوية في العمل قبل اللجوء الى الاستفادة بالخبرة الفنية الاجنبية وعدم التفرقة في المعاملة بين الخبرات الفنية العربية وبين الخبرات الاجنبية طالما تؤدي نفس الاعمال وتتوفر فيها نفس المواصفات والاشتراطات التأهيلية ٠

٥ ـ **اشراك نقابات ومنظمات** المهندسين الزراعيين بالدول العربية في رسم وتخطيط سياسات التعليم والتدريب على المستوى القطري والقومي بما يتفق وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

٦ ـ **انشاء مجلس عربي** أعلى للتعليم والتدريب الزراعي يساهم في تحديد الاحتياجات القومية وتطوير خطط ومناهج التعليم بما يواكب احتياجات التنمية العربية والتقنيات الزراعية الحديثة ٠

٧ ـ **اتخاذ التدابير** التي تكفل وضع حد لاستنزاف الكفاءات العلمية والفنية العربية بواسطة الدول المتقدمة خارج الوطن العربي حتى يمكن الاستفادة من خبراتها في برامج التنمية والتقدم التكنولوجي ٠

٨ ـ **قيام المنظمات العربية** بايجاد نظام لتبادل المعلومات والخبرات والبيانات والاحصاءات عن الاقطار العربية ووضع الاسس التي تكفل استمرار تغذيتها بالمعلومات الدورية وخاصة تلك المتعلقة بتصنيفات القوى البشرية ووفرتها والاحتياجات اللازمة لخطط التنمية في بلاد الندرة النسبية ، مع التأكيد على أهمية تعاون هذه المنظمات مع المكتب المركزي العربي للاحصاء التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نشر هذه البيانات والمعلومات وتعميم نتائجها ٠

٩ ـ **المساواة بين المهندسين** الزراعيين وبقية الاختصاصات الهندسية الاخرى في الاقطار العربية التي لم تتحقق بها هذه المساواة حتى الآن تقديرا للدور الطليعي للمهندسين الزراعيين في تحقيق التنمية الزراعية وتطوير وتحديث الانتاج الزراعي ودعم البنيان الاقتصادي القومي ومواجهة للظروف الصعبة التي يعملون فيها ٠

١٠ ـ **ايجاد صيغة** لتبادل الخبرات وكذلك المعلومات المحققة من نتائج البحوث وتطبيقاتها ونتائج تقييم التنظيمات الزراعية والوسائل والاساليب المتبعة في معالجة القضايا والمسائل المشتركة ، عملا على الاستفادة بهذه النتائج وتعميما للايجابيات واثراء للفكر الزراعي العربي ٠

● ثانياً : محو الأمية :

ولا يجد المؤتمر بدأ وهو يتعرض لدور العنصر البشري في التنمية الريفية من ان يتعرض لقضية خطيرة الا وهي قضية الامية التي تعم الوطن العربي بشكل عام وان تفاوتت حدتها من موقع لاخر الا انها تبقى سمة من سمات التخلف وعائقا خطيرا ضد التقدم الحضاري وهي قبل ذلك قضية انتاجية ومشكلة من مشاكل التنمية في واقعنا العربي ويجب مواجهتها لكل ما سلف من اعتبارات ٠

والمؤتمر وهو يعتقد بأن مواجهة مشكلة محو الامية لا بد ان تنبع من ايمان حقيقي بخطرها فانه يعتقد ايضا ان المواجهات الجزئية فيها لا تجدي نفعا ، وانها بحاجة الى مواجهة جذرية والمؤتمر في شأنها يوصي بالآتي :

١ ـ النظر الى قضية الامية باعتبارها قضية سياسية من الدرجة الاولى وتنظيم الحملات الوطنية المكثفة في اطار خطط قطرية وقومية طموحة تجند لها كافة الطاقات والامكانات وتسهم فيها المنظمات الجماهيرية بدور اساسي بما يسمح بالقضاء على الامية في أقصر وقت ممكن ٠

٢ ـ معالجة المشكلة من المنبع بالعمل على استيعاب كل الملزمين في التعليم الابتدائي ومنع التسرب من المراحل التعليمية حتى لا نضيف مزيدا من الاميين دوريا ٠

٣ ـ ان التقدم الاجتماعي والعمل على محو الامية يكمل كل منهما الاخر ، فكلما زادت برامج وخطط التنمية وتحقق تقدم اقتصادي واجتماعي كلما قلت الامية ٠ وكلما انحسرت

الامية زادت انتاجية العاملين وتحققت معدلات أعلى في التنمية • وعليه فان تحديث وتطوير أساليب الانتاج الزراعي يمثل أحد العوامل المساعدة لمواجهة مشكلة الامية •

٤ ـ ان اختيار الاساليب والانماط المحلية لمواجهة المشكلة يخضع للظروف الخاصة بكل قطر ولكن هناك بعض الاسس والقواعد العامة التي ينبغي مراعاتها وهي :

أ ـ سن التشريعات ووضع الحوافز التي تحمل الاميين وتشجعهم على الانتظام في دراستهم •

ب ـ اختيار معلمي الكبار وتدريبهم على القواعد والاسس التربوية التي تتناسب وظروف كل بيئة •

٥ ـ ضرورة تبادل الخبرات المحلية والعربية بهدف الاسراع في مواجهة مشكلة الامية ودعم المعاهد التدريبية المحلية والعربية وتوفير كافة الامكانيات اللازمة لها •

٦ ـ انشاء صندوق مالي عربي لتمويل عملية محو الامية توجه اليه نسبة معينة من الدخل القومي ويعمل على مساعدة الدول التي تفتقر الى الامكانيات المالية والفنية في اطار الخطة القومية لمحو الامية •

● ثانيا : المنظمات الشعبية والتعاونية في التنمية الريفية :

ان نجاح برامج التنمية الريفية يعتمد الى حد كبير على مدى فاعلية المنظمات الشعبية والتعاونية باعتبارها الوعاء الاساسي لتعبئة وتنظيم الجهود البشرية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية • واذ يلاحظ المؤتمر نقص الكوادر (الاطر) الكمي والكيفي للمنظمات الشعبية في الريف فانه يوصي :

١ ـ **العمل على انشاء** المنظمات الشعبية والتعاونية بأنواعها المختلفة وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي ونقابات العمال الزراعيين ، مع التأكيد على شعبية وديمقراطية هذه التنظيمات في تكويناتها من القاعدة الى القمة ، ووضع الضوابط التي تسمح بالتنفيذ الفعلي لذوي المصلحة الحقيقية في قيام هذه التنظيمات •

٢ ـ **اعطاء المنظمات الشعبية** والتعاونية دورها الاصيل في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الريفية المحلية ومساعدة الدولة لهذه المنظمات دون ما تأثير على استقلاليتها وحركتها •

٣ ـ **وضع البرامج التدريبية** التي تساهم في صقل وتربية القيادات الشعبية والوعي بالاهداف الرئيسية للمجتمع ودور التنظيمات الشعبية والتعاونية في تعبئة الجماهير لتنفيذ خطط وبرامج التنمية •

٤ ـ **تحقيق التكامل والتنسيق** بين المنظمات الشعبية والتعاونية الساعية الى تحقيق التنمية الريفية على المستويات المختلفة داخل كل قطر وقوميا لما يتيحه ذلك من توحد في العمل ومنعا للتكرار والازدواج • ومن هذا المنطلق تتأكد الحاجة الى قيام نوع من التنسيق بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد الفلاحين العرب •

٥ ـ **قيام مزيد من اللقاءات** الشعبية والتعاونية على المستوى العربي لما سيتيحه ذلك من تبادل للخبرات من ناحية ، وباعتبار ذلك المدخل للعمل الشعبي العربي الموحد من ناحية اخرى • كذلك العمل على افساح المجال لهذه التنظيمات للاحتكاك الدولي بهدف الاستفادة من التجارب الشعبية الاخرى في مجال التنمية الريفية •

٦ ـ **التأكيد على التفاعل** البناء بين المهندسين الزراعيين والمنظمات التعاونية واثره الايجابي في تحقيق هذه المنظمات لاهدافها في تطوير المجتمع الريفي •

● رابعاً : دور المرأة في التنمية الريفية :

ايمانا من المؤتمر بمكانة ودور المرأة في التنمية الريفية وادراكا لطبيعة الظروف المحددة لعطائها حتى الان والتي تحول دون اسهامها الكامل في عملية التنمية عبر المستويات المختلفة ، فان المؤتمر يعتقد انه آن الاوان لان تسهم المرأة اسهاما كاملا في عملية التنمية الريفية باعتبارها نصف هذا المجتمع ، ويوصي المؤتمر بالاتي :

١ ـ **زيادة الاهتمام** بتعليم المرأة في الوطن العربي حيث لا تزال نسبة تعليم الاناث أقل من

الذكور ، كذلك توجيه برامج محو الامية للنساء مع الاخذ بعين الاعتبار اوقات عمل المرأة والتقاليد الاجتماعية في القرية .

٢ ـ العمل على وضع القوانين والتشريعات التي تساعد على حركة المرأة ونشاطها في تنمية المجتمع والتأكيد على مساواتها بالرجل في الحقوق الاقتصادية تحت ظروف العمل الواحد .

٣ ـ تشجيع ودعم المنظمات النسائية الفلاحية والتي يمكن أن تساهم في تطوير المجتمع الريفي .

٤ ـ التركيز على البرامج والمشروعات الموجهة للمرأة الريفية بهدف زيادة مهاراتها الفنية من ناحية وتطوير ثقافتها من ناحية أخرى .

٥ ـ التوسع في اقامة مراكز للتدريب على مجالات الاقتصاد المنزلي وبعض الصناعات الريفية والمنزلية التي يمكن ان تساهم فيها المرأة بدور رئيسي .

● خامساً : دور الاعلام :

والمؤتمر وهو يؤكد على أهمية الاعلام في مجال التنمية الريفية وفي النهوض بالعنصر البشري تثقيفا وتوجيها ووعيا بالضرورات الاساسية لجوانب التنمية واهداف خططها ووسائل واساليب تحقيقها .

واذ يلحظ المؤتمر برغم التقدم الحادث في نوعية وسائل الاعلام وتعددها ، محدودية دور الاعلام في مجال التنمية الريفية ونقص فاعليتها على مستوى القرية لظروفها الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الوطن العربي وفي مقدمة هذه الظروف مشكلة الامية ، فان المؤتمر يوصي بالاتي :

١ ـ مراعاة اختيار انسب وسائل الاعلام ذات الانتشار الاكبر والتأثير الاسرع ووضوح المادة الاعلامية ومناسبتها للافراد والقطاعات التي توجه لها ، وذلك في اطار تكاملي وفي اوقات وظروف تتناسب وظروف العمل في القرية وامكاناتها وزيادتها كما ونوعا .

٢ ـ تهيئة وتأهيل الاجهزة اللازمة والكافية من الفنيين الميدانيين المختصين في اعداد وتوجيه المادة الاعلامية حتى تتولد الثقة والقناعة لدى من توجه اليهم .

٣ ـ ضرورة موالاة تقييم عملية الاعلام وتبادل التجارب والخبرات بين البلدان العربية وبعضها ، وبينها وبين البلدان الاخرى ، مع مراعاة الفروق الموضوعية من حيث درجات الثقافة والتعليم والظروف الاخرى المرتبطة بمستوى الريف ، وان يتم تبادل النشرات والمواد الاعلامية والمجلات المتخصصة في الاعلام الريفي بين الدول العربية .

● سادساً : دور الارشاد الزراعي :

والمؤتمر وهو يشعر بأهمية الارشاد الزراعي في زيادة الانتاج وفي نشر وسائل واساليب علمية لعمليات الانتاج الزراعي المختلفة يوصي بما يلي :

١ ـ زيادة الاهتمام بالتعليم الارشادي ودعمه بالوسائل والاساليب الارشادية اللازمة ، وموالاة تدريب المرشدين الزراعيين فنيا وعمليا .

٢ ـ ان تكون الوسائل والاساليب الارشادية ملموسة ومحسوسة حتى تكون نتائجها اكثر ايجابية واقناعا عمليا للزراع .

٣ ـ الاخذ بمنهج النماذج الارشادية المتكاملة كمشروع القرى الارشادية الكاملة ، لما يتيحه ذلك من تكامل في عملية الارشاد والتنمية على مستوى القرية واتفاقا مع طبيعة الفلاح في مزاولته لانشطة الانتاج النباتي والحيواني والصناعات الريفية والزراعية المترتبة على ذلك ، والقيام بمشاريع التدريب الحقلي لعمال الزراعة .

٤ ـ التنسيق والربط المستمر بين أجهزة البحث العلمي والارشاد الزراعي وبين المزارعين والمنتجين الريفيين بما يتيح سرعة الاستفادة من نتائج البحوث وتطبيقها وان ترتبط البرامج الارشادية بالمستهدفات الرئيسية في عملية التنمية .

٥ ـ توفير الحوافز المادية والمعنوية للمرشدين لتنمية مهاراتهم وموالاتهم المستمرة للبرامج الارشادية .

٦ ـ الاستفادة من الاجهزة الارشادية العاملة في الريف في مجالات محو الامية والتدريب المهني لكي تأتي العملية الارشادية متكاملة . »

الكلمة الاخيرة

□ عندما يكون الملح لعنة ! □

نشرت صحيفة « التايمز » اللندنية مرة مقالا عن قائد عسكري من الجنرالات استشهد في ساحة الوغى ٠ ولكن منضد الحروف ارتكب خطأ في احدى العبارات ، فانقلب معناها من « المدح » الى « القدح » ٠ ويعتبر ذلك الخطأ المطبعي من أفظع الأخطاء في تاريخ تلك الصحيفة المشهورة بالمحافظة في كل شيء !

فقد ذكرت الصحيفة مناقب الجنرال ، وأرادت أن تصفه بأنه « القائد الذي تركت فيه المعارك آثاراً بليغة » ٠وهي بالانكليزية : The battle - scarred general ولكن منضد الحروف أخطأ في تنضيد كلمة scarred ، اذ أنقص من الكلمة حرف r فأصبحت العبارة على الوجه التالي : The battle - scaed general أي « القائد الذي يخشى المعارك » !

وحين احتج أهل الجنرال على هذه الخطيئة الفادحة المهينة ، اعتذرت الصحيفة ، و « صححت » العبارة بحيث أصبحت على الوجه التالي : The bottle - scarred general فاذا العبارة « المصححة » تحوي خطأ أفظع وأدهى من الخطأ الأول ! ذلك لأن العبارة الجديدة تعني « القائد الذي تركت فيه زجاجة الخمر آثارا بليغة » ! !

وهكذا يبدو أن الصحافة ـ مهما بذلت من وقت وجهد ومال ، ومهما كانت جادة ومحافظة وملتزمة ـ لا تستطيع أن تمارس أعمالها بدون الأخطاء المطبعية ٠٠ وكأن تلك الأخطاء « ضريبة لازب » ، أو كأنها « ملح » تفقد الصحافة بدونه نكهتها !

ولكن المشكلة هي أن تلك الأخطاء ـ الملح تسبب للصحافة كثيرا من المتاعب ٠ ولما كانت الصحافة تتعامل ، عادة ، بالأخبار والتعليقات والتحقيقات التي تتناول شخصيات هامة ونافذة في المجتمع ، فان المتاعب تكون ، غالبا أيضاً ، من الطراز الذي تصعب معالجته وترتفع تكلفته ٠٠ الأمر الذي يضفي على تلك الأخطاء ـ الملح طابع اللعنة ، لتكون « لعنة الصحافة » التي تحل بكل صحفي في كل زمان ومكان !

ألم يقولوا ان الصحافة هي « مهنة البحث عن المتاعب » ؟ ! ؟

عبد الوهاب المصري